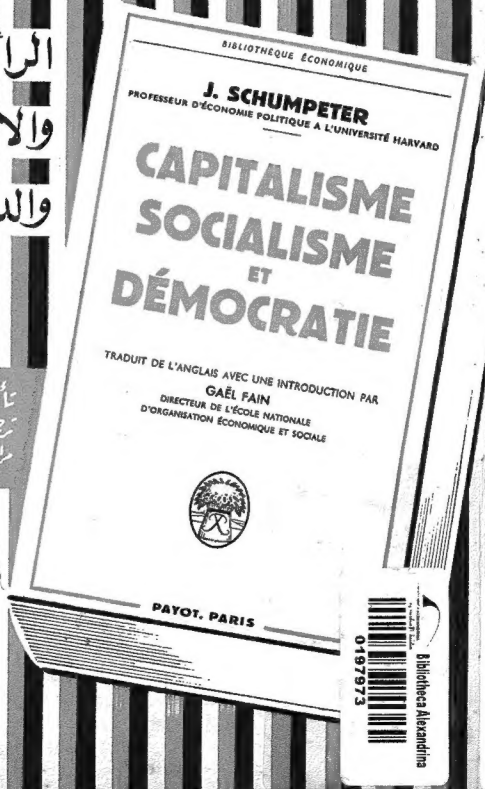




اخترنال

الرأسمالية
والاشتراكية
والديمقراطية

تأليف جوزيف شومبر
ترجمة عبد المنعم درويش
مراجعة عبد الحميد الاسلاسي



Bibliotheca Alexandrina

اختلفنا لك

المستاذ الكبير
عبد العزيز بن
عبد الله بن
عبد الله بن
عبد الله بن

التراسمالية والاشترائية والديمقراطية

تأليف: جوزيف شميتر

ترجمة: علي المنعم درويش

مراجعة: عبد الحميد الأسير الاموني

تقديم

الدراسة التي يحتويها هذا الكتاب ، هي في واقع الامر فصول مختارة من موسوعة شاملة فاحصة اعدّها البروفسور العلامة جوزيف شمبيتر ، واشتملت على بحوث فياضة عن الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية معا ، وقد اخترنا منها تلك الفصول التي تعنى بدرس الاشتراكية فحسب ، واغردنا لها هذا الكتاب الذي نطالعه اليوم .

وقد تضمنت الفصول المختارة من موسوعة شمبيتر ، شرحا لمفهوم الاشتراكية من الناحية العلمية ، ودراسة مقارنة للنظم الاقتصادية وقوى الانتاج ، ثم بيانا لمراحل الانتقال من النظام الرأسمالي الى النظام الاشتراكي .

لكذلك تناولت هذه الفصول دوافع التفوق في النظام الاشتراكي ، ووزن العنصر البشري في التقييم الاقتصادي ، وتشخيص مشكلات الادارة البروقراطية ، ثم بيان النهج الاشتراكي في مرحلة النضوج .

والواقع ان البحث الزاخر الذي اعدّه شمبيتر عن الاشتراكية ، يعتبر من اقيم الدراسات التي كتبت في هذا الشأن خلال السنوات الأخيرة ، اذ هو يعالج الموضوع علاج الاستاذ الجامعي الفاحص ، حتى لقد وصفته مجلة الشؤون السياسية والبرلمانية ، ذات القدر العلمي الموفور ، بأنه « رسالة فلسفية قد تكون بمثابة الكتاب الاساسي لعصرنا الراهن » .

ولا غرو في هذا الوصف الذي وصفت به مجلة الشؤون السياسية والبرلمانية كتاب الاستاذ شمبيتر ، فهو استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة هارفارد ببوسطن ، التي تخصصت تخصصا عاليا مذكورا في درس العلوم السياسية ، على نحو لا يدانيه في القدر العلمي ، الا جامعة جورج تاون بواشنطن في درس العلاقات الدولية ، وكلا المنهجين يعتبر من الناحية الفنية ، قاعدة لا بد منها في التفهم الصحيح لباحث الاقتصاد السياسي .

وفضلا عن هذا ، فقد اتبحت للمؤلف فرصة اخرى في متابعة التطبيق لصور من النظرية الاشتراكية ، حيث قضى فترة طويلة في الدرس والاستاذية بكل من جامعتي فيينا و بون . وبذلك جاءت دراسته على النحو الذي وصفته به صحيفة سبكتاور المصروفة ، « برنامجا حقيقيا للممارسة السياسية التي يشتم على اليمينيين واليساريين ان يدرسوها على السواء » .

ولسوف بلا حظ القارئ في هذه الدراسة بحق ، مقدار الثروة الفكرية التي حشدتها المؤلف في تركيز ووضوح ، مع الامانة الكاملة في عرض وجهات النظر دون تحيف أو ابتسار .

وبرغم ما قد تختلف فيه الآراء عن مفهوم النظرية الاشتراكية ، فإن المنهج العلمي الذي اشترعه المؤلف لكتابه ، جدير بأن يرفعه من الناحية الموضوعية البحتة ، الى مرتبة الابحث التقريرية الرفيعة ، التي شهدتها ستينيات القرن العشرين ، والتي كان العلامة الانجليزى الراحل « كول » أبرز عمدائها في موسوعته الغضة عن تاريخ الفكر الاشتراكي .

والواقع ان التفكير السليم في مشكلة العالم الحديث ، يحتاج اول ما يحتاج اليوم الى المزاوجة في البحث بين الدراسات المذهبية من ناحية ، وحقائق الواقع المادى المشهود من ناحية أخرى . وتلك هي السمة البارزة عند الباحثين في قوانين التطور للظواهر الاجتماعية ، والصفة الرئيسية في هذا البحث الذى يقدمه المؤلف اليوم .

وليس من شك في أن القارئ العربى ، الذى تفتحت امامه اليوم آفاق الفكر الانسانى ، بفضل الطاقة الخلاقة التى هياها له الثورة الجذرية للشعب العربى في مصر ، جدير بأن يطالع هذا اللون من الدراسات ، على اختلاف مدارج البحث ومرايب النظر ، حتى يستبين الطريق ، الذى يتفتح فيه القلب عن ايمان ، والذى يرشد فيه العقل من يقين ، وما أعظم أمة ، يسكون فيها القلب مشدودا بأوتار الوجد والايمان ، ويكون فيها العقل موصولا بأسباب الحكمة واليقين .

تمهيد الطريق

هل يستطيع النظام الاشتراكي أن يباشر وظيفته ؟ لا شك انه يستطيع ولا يمكننا أن نشك في ذلك اذا اقررنا أولا باننا بلغنا المرحلة المناسبة للتطور الصناعي ، ولاننا بان مشكلات مرحلة الانتقال يمكن أن تحل بنجاح . على أنه ليس ثمة ما يمنع من الشعور بحيرة شديدة ، سواء فيما يتعلق بهذه الآراء في ذاتها ، أو فيما يتعلق بمعرفة ما اذا كان المجتمع الاشتراكي سيتوافر له الطابع الديمقراطي ، أو أن مثل هذا المجتمع - ديمقراطيا كان أو غير ديمقراطي - ستكون لديه الفرصة للقيام بمهامه على خير وجه . وسوف نعود فيما بعد الى كل هذه النقاط ، ومع ذلك فاننا اذا قبلنا هذه الآراء وتجنبنا تلك الشكوك ، فلا بد أن تكون الاجابة عن هذا السؤال بالإيجاب .

وقبل أن احاول تقديم الدليل على ذلك ، أريد أن اذلل بعض العقبات التي تعترض سبيلنا . وسوف نتناول نوعين من المجتمعات فقط ، ولا نتكلم عن الأنواع الأخرى إلا بصفة عرضية . وسوف نشير الى هذين النوعين باصطلاحين : تجاري ، واشتراكي .

فالمجتمع التجاري يحدده نظام يكفي أن نذكر منه عنصرين : الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتنظيم طريقة الانتاج عن طريق العقد (أو الإدارة أو المشروع) الخاص . ومع ذلك فمثل هذا انطراز من المجتمع ليس كقاعدة عامة بورجوازيًا بحتا . والواقع أن البورجوازية الصناعية والتجارية لا تستطيع بصفة عامة أن تعيش ما لم يكن بجانبها طبقة غير بورجوازية . كما أن المجتمع التجاري ليس مرادفا للمجتمع الرأسمالي . فهذا المجتمع الأخير - وهو حالة خاصة للمجتمع التجاري - يمتاز بظاهرة اضافية في خلق الائتمان الذي ترتبط به كثير من السمات المميزة للحياة الاقتصادية الحديثة ، متمثلة في تمويل المشروعات عن طريق الائتمان المصرفي .

غير أنه لما كان المجتمع التجاري - الذي يقابل المجتمع الاشتراكي - يظهر دائما في صورة النظام الرأسمالي ، فيستطيع القارئ أن يعقد الموازنة الاشتراكية والرأسمالية .

أما المجتمع الاشتراكي ، فنعني به مجتمعا توجد فيه سلطة مركزية تشرف على وسائل الانتاج وعلى الانتاج نفسه ، أو بمباراة أخرى يختص فيه القطاع العام لا الخاص بالشؤون الاقتصادية للمجتمع . وللإشتراكية تعريفات عدة ليس تعريفنا بالضرورة خيرا ، وذلك بصرف النظر عن التعريفات الأخرى الساذجة من قبيل « الاشتراكية

تعني الخبز للجميع » . والواقع إن النموذج الذي يمكن أن نصفه بالاشتراكية المركزية هو أهمها . وإذا كنا نختار هذا التعبير للأشرفه إلى النوع الوحيد من الاشتراكية الذي نزمع التمرس له بالبحث، فيجب أن نراعي تجنب الالتباس . فاصطلاح الاشتراكية المركزية يقصد به فقط أن هذا النظام لا يتضمن تعدد وحدات الإشراف التي تمثل كل منها مصاحبة متميزة أو تعدد القطاعات الإقليمية المستقلة التي قد يؤدي وجودها مجتمعة إلى إثارة الكثير من الخلافات والنزاع الذي ينطوي عليه المجتمع الرأسمالي . ونحن لم نقصد مطلقا بهذا التعبير فكرة المركزية ، وبعبارة أخرى لم نقصد أن نقول إن السلطة المركزية (كمجلس مركزي أو وزارة للإنتاج) يجب بالضرورة أن تتمتع بسلطة مطلقة أو أن تخضع لإشرافها كافة شئون التنفيذ . ويمكن أن يكون المجلس أو الوزارة الاشتراكية ملزمة بمعرض خطتها على المؤتمر أو البرلمان لأقرارها . ويمكن كذلك أن نتصور وجود سلطة أخرى للإشراف والرقابة - كنوع من دواوين المحاسبة - يكون لها الحق في الاعتراض على بعض القرارات ، ويمكن من ناحية أخرى أن نترك حرية العمل لمديرى مختلف فروع الإنتاج أو المصانع ، ويمكن أن نقول بمنح القدر الكافي من الحرية - كما تحدده التجربة - للمديرين ، بحيث لا يسوء فرط الحرية من ناحية أو تركيز السلطة من ناحية أخرى إلى الإنتاج .

ويتفق تعريفنا إلى حد ما مع كافة التعريفات التي تقابلها ، في أنه يركز فقط على دعامة اقتصادية . فكل اشتراكي بمعنى إصلاح المجتمع في المجال الاقتصادي ، وكل الزايا التي ينشدها لا بد أن تنبع من تغيير النظم الاقتصادية . ومن المفهوم أن مثل هذه الفكرة تتضمن نظرية فحواها أن النظام الاقتصادي يمثل العنصر الفصالح حقيقة بين مجموعة الظواهر التي نسميها «مجتمعا» ومع ذلك فهناك ملاحظتان نسترعيان النظر .

فيجب أن نشير أولا إلى أن المظهر الاقتصادي ليس هو الوحيد بل ولا الأهم في نظرنا كمراقبين ، أو في نظر أولئك الذين نطلب اليهم وضع ثقتهم في الاشتراكية . وإذا كان الاشتراكيون يركزون على العامل الاقتصادي بسبب الأهمية التي تمزوها نظرياتهم إليه، فانهم لا يقصدون مطلقا أن المآكل الشهى ووسائل الترف هي وحدها التي تستحق عناء الكفاح للحصول عليها . ولا شك أنه يوجد الماديون البشعون الذين يؤيدون هذا الرأي . وكثير من الاشتراكيين المترفعين لا يقولون مباينة - حينما يريدون استمالة الجماهير - في تفخيم الآثار الاقتصادية للاشتراكية بسبب بريقتها الذي يخلب الجماهير . وهم إذ يفعلون ذلك إنما يشوهون نظرياتهم . ونحن لن نقبل هؤلاء بل على العكس فسوف لا يغيب عن ناظرنا مطلقا أن الاشتراكية إنما تصبو إلى أهداف أرفع من تلك التي تتمثل في ملء البطون ، تماما كالمسيحية التي لا تقف عند حد قيمة المتاع في الجنة أو النار . فالاشتراكية تعني أساسا وقبل كل شيء ، قيام عالم ثقافي جديد يستطيع المرء في ظله أن يكون اشتراكيا متحمسا ، حتى ولو كان يعتقد - من الناحية الاقتصادية - أن النتائج التي يعقنها النظام الاشتراكي ربما تكون أقل

قيمة منها في النظام الرأسمالي. وبالتالي لن يكون أية حجة اقتصادية بحجة لصالح الاشتراكية أو ضدها ، كبير أثر أيا كانت قيمتها .

ولكن ما هو الجو الحضاري المقصود ؟ نحاول الإجابة عن هذا السؤال باستعراض تصريحات النقاد من الاشتراكيين ، كي نصف ما إذا كان يمكن أن نستخلص منها صورة للحضارة الاشتراكية . فبعض الاشتراكيين يترنمون دائما في غبطة بنشيد العدالة والمساواة والحرية بصفة عامة ، والحرية الاقتصادية (القضاء على استغلال الإنسان أخيه) بصفة خاصة ، والسلام والحب وتحطيم القيود وتحرير الطاقات الثقافية وخلق الأفاق الواسعة . في حين يقتصر اشتراكيون آخرون على تردد رغبات ومصالح الجناح اليساري للنقابة. وفريق ثالث يبدي تحفظا ملحوظا ، لأن أفرادا يحتقرون الشعارات الرخيصة ولكنهم لا يستطيعون تصور غيرها ؟ أو لانهم - حتى إذا كانوا يستطيعون - يشكون في أن تستطيع الشعارات المثالية اجتذاب الرأي الشعبي أم لانهم لا يجهلون أن هوة تفصل بينهم وبين زملائهم ؟

وإذا كنا لا نستطيع المضي قدما في هذا الطريق ، فانه يلزمنا ان نبحث ما اسميه « الاختلاف الحضاري للاشتراكية » . والواقع - وفقا لتعريفنا وكذلك معظم التعريفات الأخرى - أن مجتمعا يمكن أن يكون اشتراكيا تماما مع كونه تحت حكم ملك مطلق ، أو في ظل حكومة متطرفة في الديمقراطية ، ويمكن أن يكون أرستقراطيا أو بوليتراريا ، دينيا أو ملحدًا لا يكثر بالديانات . منظما غاية التنظيم أو بعوزة التنظيم تماما ، نشطا أو متراخيا يشغله المستقبل فقط أو الحاضر فحسب ، وطنيا محبا للحرب أو دوليا يحب السلام ، يحب المساواة أو يعارضها ، ذا فن موضوعي أو ذاتي ، تتسم أحوال معيشته بالفردية أو العمومية . وأخيرا - وهذا وحده يكفي للإنارة ولأنه أو احتقار البعض - يمكنه أن يتكاثف سواء من خيرة طبقاته أو أسوأها وينتج تبعا للحالة عمالقة من البشر أو أناسا تافهين .

ولكن لماذا يكون الأمر هكذا ؟ نترك ذلك للقارئ فيستطيع أن يخلص إما إلى أن ماركس قد أخطأ وأن النظام الاقتصادي لا يحتمل حضارة ما ، أو أن النظام الاقتصادي الكامل يقرر هذه الحضارة . ولكن العنصر الاقتصادي الذي يدخل في تعريفنا للاشتراكية (وهو الرقابة المركزية للإنتاج ووسائله) ليس حاسما ما لم تدعمه معطيات وظروف اقتصادية مكملة ، على أننا لم نكن لنحصل من النظام الرأسمالي على نتائج أحسن إذا حاولنا إعادة بناء حضارته في مجموعها على أساس من المعطيات المتكاملة وحدها في تعريفنا لهذا النظام الاقتصادي .

لا شك أن لدينا في هذه الحالة إحساسا بالحتمية . ونحن نلاحظ أنه يمكن استنباط الاتجاهات المرتبطة بالحضارة الرأسمالية ، ولكن هذه الإمكانيات ترجع فقط إلى أننا أمام حقيقة تاريخية تمدنا بكافة المعطيات الإضافية التي نحتاج إليها ، والتي نستبعد - بوجودها ذاته - عددا لا حصر له من الاحتمالات الأخرى .

ومع ذلك فقد استخدمنا اصطلاح «الحتمية» في معنى فنى ضيق، وللإشارة الى مجموعة متكاملة من الظروف الحضارية . ولكن الحتمية بهذا المعنى لا تقيم سدا لا يمكن تخطيه امام الجهود الهادفة الى كشف بعض السمات والاتجاهات ، التى يكون امام النظام الاشتراكى - بوصفه هذا - من الفرص اكثر من غيره لتحقيقها ، وبصفة خاصة ، الصفات والاتجاهات المتعلقة ببعض النقاط المميزة للنظام الحضارى . ويمكن كذلك ادخال بعض الفروض الاضافية المعقولة . ويكفى للاقتناع بذلك الرجوع الى القائمة السابقة «للامكانيات» فاذا نحن اقررنا مثلاً - كما يقر كثير من الاشتراكيين دون وجه حق في نظرى - بأن الحروب ليست سوى احدى الصور التى يظهر بها النزاع بين المصالح الرأسمالية، فإنه يترتب على ذلك بالضرورة أن تختفى الحروب في ظل النظام الاشتراكى الذى يجب أن يتميز بالسلمية . واذا اعترفنا بأن النظام الاشتراكى يتطور في تواز مع نوع ما من المذهب العقلى الذى لا يمكن أن ينفصل عنه ، فسوف نخلص الى أن مثل هذا النظام قد يصبح لا دينياً إن لم يكن معادياً للديانات ، وسوف نختبر امكانياتنا في هذا المجال في بعض الحالات ولو أنه من الأفضل في مثل هذه الناحية التضاؤل امام افلاطون رائد الخيال . ولا شك بعد ذلك أن الاشتراكية تمثل تغييراً حضارياً مستعراً ، وأنه لا يمكن تحديد امكانياتها الحضارية ، الا اذا عمد المرء الى فحص نماذج معينة تندرج تحت « النوع » الاشتراكى ، فكل من هذه النماذج يمثل في نظر مؤيده النوع الوحيد الذى يمكن ان يعول عليه ، ولكن كل هذه النماذج تدخل في اعتبار الباحث المجرّد .

النظام الاشتراكى

يجدر بنا أولا ان نبحث عما اذا كان المنطق الجرد لاقتصاد اشتراكى منطقا سليما او يعوزه الترابط لاشك ان اى دليل على تماسك هذا المنطق لن يحول احدا الى الشيوعية بل لن يتيح الجزم بان النظام الشيوعى يمكن ان يعيش عمليا . ومع ذلك فالدليل على عدم ترابط منطق الشيوعية ، بل الفشل فى أية محاولة تهدف الى اثبات ترابطها المنطقى ، يكفى فى ذاته لاقناعنا بتناقض هذا النظام .

ويمكن ان نقول فى مزيد من الدقة : اذا كان امامنا نظام اشتراكى معين ، فهل يمكن ان نستخلص من معطياته - مع احترام مبادئ السلوك العقلى - قرارات محددة فيما يتصل بالسلع المراد انتاجها وبوسائل الانتاج ؟ او لوضع هذا السؤال بمصطلحات اقتصاد رياضى نقول ، هل هذه المعطيات ، وهذه المبادئ - فى ظروف الاقتصاد الاشتراكى - تقدم للجنة المركزية او لوزارة الانتاج معادلات مستقلة منطقية - اى خالية من كل تناقض - ومتمدة بحيث تكفى لتحديد مجاهيل المعادلة ؟

١ - يجب ان نجيب بالاجاب . فليس لمة اى تصدع فى المنطق الجرد للاشتراكية ، بل ان ترابط الاشتراكية من الواضح بحيث لم يكن ليخطر ببالي ان اؤكد ، لو لم يكن قد تعرض للنقد ، ولو لم نجح الاشتراكيون الثقات فى الوصول الى رد ايجابى يستجيب للمقتضيات العلمية .

على ان الشخصية الوحيدة التى اتخذت موقفا سليما ونرى من الضرورة ذكرها ، هى الأستاذ فون ميزس ، فقد بدأ بالنظرية القائلة بان السلوك الاقتصادى العقلى يفترض اجراء حساب عقلى لاسعار التكلفة - وبالتالى لاسعار عوامل الانتاج التى تدخل فى اسعار التكلفة - وبالتالى للأسواق التى تتكون فيها اسعار عوامل الانتاج هذه ، وخلص فون ميزس الى ان الخطوط المضيئة التى توجه الانتاج ستختفى - فى حالة عدم وجود مثل هذه الأسواق فى مجتمع اشتراكى - بحيث يسير هذا النظام فى فوضى شاملة اذا كان يستطيع ان يسير على اى حال . ولم يجد المتحدثون بلسان الاشتراكية الحققة أولا ! ما يواجهون به هذا النقد وما يمثلونه سوى القول بان جهاز الادارة الاشتراكى ، يستطيع ان يبنى نظام القيم الذى وضعه الرأسماليون من قبل . وهذا دون شك قول يمكن ان يؤخذ به فى مناقشة حول الصعوبات العملية ، ولكنه لا يعتمد به اذا ما كننا من ناحية المبدأ - او ترديد نشيد اللجنة التى يطمون بها ، والتى سيصبح من السهل فيها الاستغناء تماما عن زيف

الراسمالية ، كحساب التكاليف مثلا ، والتي سيحل فيها الأخوة كافة مشاكلهم بالاعتراف من بحار اللبن والعسل التي تمدهم بها (المحلات) الشيوعية التي لا تنضب. ولكن مثل هذه الحجج تعنى قبول نقد فون ميزس ، ويبدو أن بعض الاشتراكيين لا يزالون اليوم يسلمون بهذا الاعتراف بالمعجز النظرى .

وكان الاقتصادي انريكو بارون هو الذى حل المشكلة في وضوح. فلم يترك لزملائه سوى إيضاح بعض النقط ذات الأهمية القانونية. ويكفي هنا إيضاح موجز لنظريته .

يرى انريكو أن الإنتاج - بما فيه أعمال النقل وكافة العمليات المتعلقة بتسويقه - ليس إلا الأدماج المعقول لعوامل الإنتاج الموجودة ، مع مراعاة القيود التي تفرضها الشروط الفنية . ففي المجتمع التجارى ، تتضمن المهمة التي تتمثل في ادماج هذه العوامل ، تتضمن شراءها أو استئجارها . والدخول الفردية التي تميز مثل هذا المجتمع ، هي بالضبط الناتجة عن عملية الشراء أو الاستئجار . وبعبارة أخرى فإن الإنتاج «توزيع» الناتج الاجتماعى ليسا سوى مظهرين مختلفين لعملية واحدة تؤثر في آن واحد في هاتين الظاهرتين. ولكن الاختلاف المنطقى - أو النظرى البحت - بين اقتصاد تجارى واقتصاد اشتراكى يتمثل في أن ترابط الإنتاج والتوزيع يختفى في ظل النظام الاشتراكى . ففكروا لأن وسائل الإنتاج لا تقدر قيمتها في ظل هذا طريق السوق ولأن أسس المجتمع الاشتراكى لن تسمح له - حتى إذا وجدت مثل هذه القيم - بأن يجعل منها فيصلا للتوزيع ، فانه ينتج من ذلك أن تختفى تلقائية التوزيع في المجتمع التجارى من المجتمع الاشتراكى . وعلى ذلك يجب أن يملأ هذا الفراغ بإجراء سياسى أى باقامة النظام الجماعى . وهكذا يصبح التوزيع عملية متميزة منفصلة عن الإنتاج . وهذا الإجراء أو القرار السياسى يجب أن ينبثق عن الطابع الاقتصادى والثقافى للمجتمع ومن سلوكه وأهدافه وتحقيقاته ومع ذلك سوف يتسم هذا القرار - من الناحية الاقتصادية - بطابع لحكمى للفسادة . ويمكن للمجتمع أن يختار قاعدة المساواة أو يقبل من صور عدم المساواة ما يريد . بل يستطيع تنظيم التوزيع لتحقيق أهداف أخرى . ويستطيع أن يضع في اعتباره الرغبات الفردية أو يقرر ما ترى هذه السلطة أو تلك أنه الأفضل للأفراد ، ومع كل يجب أن توضع قاعدة ما ويكفينا تحليل إحدى الحالات الخاصة .

٢ - لنفرض أن معتقدات مجتمعنا الاشتراكى تدبى بالمساواة. وتسمح في آن واحد للأفراد بحرية الاختيار بين كافة سلع الاستهلاك. التي تستطيع الوزارة وقبول انتاجها (اذ تستطيع الجماعة رفض انتاج بعض السلع كالشروبات الكحولية مثلا) ولنفرض كذلك أن كل شخص يتسلم تذكرة تمثل حقه في كمية من سلع الاستهلاك تعادل ناتج قسمة المنتج الاجتماعى خلال الفترة المحدودة الجارية على عدد أشخاص الجماعة ، وإن تلى كافة التذاكر في نهاية هذه الفترة. ويمكن أن نتصور هذه التذاكر (كبنوك) تعطى الحق في حصة معينة من الأغذية والملابس

والأدوات المنزلية والمساكن والسيارات وحفلات السينما وغيرها مما ينتج لأغراض الاستهلاك خلال الفترة المشار إليها . ويمكن أن تحرر هذه (البونات) بهذه السلع أو تلك ولكنها تكون أكثر يسرا إذا حررت بوحدات مجردة ، وتقرر أن تسلم وحدات كل سلعة مقابل تسليم عدد معين من الوحدات المتفق عليها . وهذه «الأسعار» يجب على أساس فروضنا أن تحقق باستمرار الشرط الذي يتمثل في أن كلا من هذه الأسعار مضروب في الكمية الموجودة من السلعة المقابلة ، يجب أن يعادل - بالنسبة لمجموع السلع - مجموع قيم البونات الموزعة على الأفراد . ومع ذلك فليس من الضروري أن تحدد الوزارة المسئولة أسعارا معينة اللهم إلا عن طريق الاقتراح المبدئي ، وإذا عرفنا ميول المستهلكين ودخولهم المتساوية ، فسوف يكشف الأفراد بتصرفهم آراء الأسعار المقترحة ، عن الأسعار التي يتوفر لديهم الاستعداد للحصول بها على جملة المنتج الاجتماعي ، ويجب على الوزارة حينئذ أن تعمل هذه الأسعار إذا رغبت في تصفية الباقي لديها من الإنتاج ، وبذلك يتحقق مبدأ تساوى الحصص على أساس فني مقبول .

ومع ذلك فهذه الطريقة نفترض انتاجها سابقا لكمية معينة من كل سلعة ، وتمثل المشكلة الحقيقية في معرفة كيف يمكن اتمام هذا الانتاج مقدما بطريقة معقولة ، أي بحيث يعبر عن أقصى ما يمكن من الاشباع بالنسبة للمستهلكين في الحدود التي تفرضها الموارد المتاحة والإمكانات الفنية والظروف الاقتصادية الأخرى . ولكن من الواضح أنه إذا اتخذت القرارات - في مجال الانتاج - وفقا لأغلبية الآراء في المجلس المركزي ، فإن مثل هذا الاجراء سيعوزه تماما الهدف المنشود في تحقيق أكبر قدر من الاشباع ، ذلك أن بعض المستهلكين في مثل هذه الحالة وربما جميعهم ، لن يحصلوا على ما يريدون وعلى ما يمكن أن يقدمه لهم الانتاج ، دون الحد من اشباع حاجات المستهلكين الباقين . وليس أقل وضوحا أن السلوك العقلي الاقتصادي بالمعنى الحقيقي للكلمة يمكن أن يحترم بطريقة أخرى ، وهذا الامكان ينتج من الفرض المبدئي الذي مؤداه أن المستهلكين بتقويمهم (بطلبهم) سلع الاستهلاك ، يقومون بذلك العوامل التي تدخل في انتاج هذه السلع . ويمكن أن نوضح فيما يلي - لرجل الشارع - امكانية تحقيق خطة منطقية للانتاج في المجتمع الاشتراكي موضع بحثنا .

٢ - لتسهيل مهمتنا ، سوف نفرض أن وسائل الانتاج موجودة بكميات معينة وغير متغيرة لفترة ما . ولنفرض أنه سيكون لكل فرع من فروع الانتاج لجنة تتولى ادارته وتتصل باللجنة المركزية التي تقوم بمراقبة وتنسيق كافة اللجان أو مجالس الإدارة . وهذه اللجنة تقوم - لاتمام مهمتها - بتوزيع الموارد الانتاجية الموزعة جميعها تحت اشرافها ، على اللجان المختصة وفقا لقواعد معينة . ولنفرض أن اللجنة تقرر أن مديري الفروع يستطيعون بالشروط التالية الحصول على كافة البهمل وأدوات الانتاج التي يطلبونها وبأي كميات .

وتنحصر هذه الشروط ، أولا في أن هؤلاء المديرين يجب أن يباشروا الانتاج باكبر درجة اقتصادية ممكنة ، وثانيا أن عليهم أن

يقدموا للجنة المركزية مقابل كل وحدة من السلع أو أدوات الإنتاج التي يطلبونها مبلغاً ثابتاً ، مقدماً من الوحدات النقدية التي حصلوا عليها من التوزيعات السابقة لسلع الاستهلاك ، ونستطيع أن نقول كذلك أن اللجنة المركزية تبدي استعدادها « بيع » كميات غير محدودة من السلع وأدوات الإنتاج ، على أساس الأسعار المحددة لأي من لجان الإدارة الفرعية ، وثالثاً أن يكون على المديرين استخدام كافة الكميات التي يستطيعون استعمالها دون أن يضطروا إلى « بيع » أية كمية من المنتجات ، مقابل عدد من وحدات النقد التقييمية يقل عن ذلك الذي يجب عليهم تحويله لحساب اللجنة المركزية ، لتسوية حساب الكميات المقابلة من وسائل الإنتاج . وبمعنى ذلك بعبارة أكثر فنية ، أن الإنتاج يجب أن يصل في كافة الفروع إلى الحد الذي يتحقق معه تعادل الأسعار (لا تناسبها فقط) مع التكاليف الحدية .

وهكذا تتحدد مهمة كل لجنة من لجان الإدارة . وبما أن كل منشأة تنتمي اليوم لفرع من فروع الإنتاج تسوده المنافسة الكاملة - فلا بد أن تعرف ما يجب عليها إنتاجه من حيث الكمية والمواصفات - بمجرد أن تتعرف على الإمكانيات الفنية وأذواق المستهلكين ودخولهم والأسعار المتوسطة للإنتاج - وكذلك يعرف المديرون الاقتصاديون جميعنا الاشتراكي ما يجب عليهم إنتاجه والوسائل الواجب تطبيقها وكميات عوامل الإنتاج اللازم « شراؤها » من اللجنة المركزية ، بمجرد أن تعلن هذه اللجنة جدول الأسعار وتظهر « طلبات » المستهلكين .

وتحدد أسعار عوامل الإنتاج من طريق اللجنة المركزية وحدها ، على أننا نستطيع أن نقول من ناحية أخرى أن مديري فروع الإنتاج ، يعبرون فيما يخص بعوامل الإنتاج ، عن طلب معين يشبه إلى حد بعيد الطلب من جانب المستهلكين على سلع الاستهلاك . وبغورنا فقط للمضي في نظرتنا ، الوصول إلى قاعدة تتفق ومبدأ الانتاجية القصوى، ونهدف في وضع أسس لتحديد الأسعار بمعرفة اللجنة المركزية . ولكن هذه القاعدة واضحة ، إذ يكفي أن تحدد اللجنة سعرا واحدا لكل من أنواع أدوات الإنتاج (فإذا كانت اللجنة تحاسب المديرين المختلفين بأسعار مختلفة لأدوات من النوع نفسه فمثل هذا التمييز يجب أن يبرره عوامل غير اقتصادية) وتحقق من أن هذا السعر « يوازن السوق » بمعنى ألا تبقى لدى اللجنة أية كميات لم تستخدم من أدوات الإنتاج، وإنه لن يطلب منها بهذا السعر أية كميات إضافية تزيد على الموجود لديها .

فمثل هذه القاعدة تكفي لضمان الحساب العقلي المنطقي لأسعار التكلفة ، بادئة بتوزيع الموارد الإنتاجية على أساس اقتصادي منطقي ، ذلك أن الحاسبة التحليلية ليست إلا وسيلة للوصول إلى التزام التخصيص المنطقي لهذه الموارد ومراقبته ، وبالتالي محققة المسلك المنطقي للاتجاه في المجتمعات الاشتراكية . وإنا نقتنع بهذه النظرية ، إذ نلاحظ أن أي عنصر من الموارد الإنتاجية ، طالما رويته هذه القاعدة ، لا يمكن أن يحول نحو فرع إنتاج آخر دون أن يؤدي إلى القضاء على

قيم استهلاك تعادل (أو تزيد) على تلك التي مستنجم من تحول هذا العنصر وتخصيصه لنسوع الانتاج الجديد . وهذا يعنى أن الانتاج موضوع في كل الاتجاهات المفتوحة امامه الى ابعد حد يمكن أن يحققه له السلوك المنطقي . وهكذا تكتمل نظريتنا فيما يتعلق بعقابة التخطيط الاشتراكي في ظل نشاط اقتصادي ثابت ، تتكرر كل ظاهرة فيه بصفة دورية حيث لا يطرا من العوامل غير المتوقعة ما يطلب الخطه .

٤ - ومع ذلك فلن نجد صعوبات كبيرة حينما نتجاوز حدود نظرية نظام النشاط الاقتصادي الثابت ، وندخل في حسابنا الظواهر المرتبطة بالتطور الصناعي . فلا يمكن القول بأن النظام الاشتراكي من ذلك الطراز الذي تناوله بالبحث) سوف يصبح عاجزا تماما عن حل المشكلات التي يثيرها « التقدم » ، وسوف نستعرض الاسباب التي يهيم المجتمع الاشتراكي معها - من ناحية فرص نجاحه - أن يبدأ عمله مستفيدا على قدر الامكان من خبرات النظام الرأسمالي وأساليبه الفنية وموارده المادية ، وكذلك بعد أن يكون النظام الرأسمالي قد ترك نزوات شبابه وحقق الجانب الأكبر من رسالته وأقرب من حالة ثابتة مستقرة . غير أنه لا يترتب على ذلك مطلقا أن يصبح من غير الممكن تصور منهج منطقي يتيح للمجتمع الاشتراكي الافادة من كافة فرص التحسينات الفنية والاقتصادية التي تعرض له .

ولنفرض انه امكن تصميم آلة جديدة أكثر فعالية لتحسين وسائل الانتاج في صناعة ما ، ولنفرض - بغية تجنب المشكلات المتصلة بتحويل الاستثمار ولعزل مجموعة متميزة من الظواهر - أن الآلة الجديدة يمكن أن تنتجها المصانع نفسها التي كانت تنتج الآلة القديمة الأقل فعالية بتكاليف متساوية ، فسوف يعتمد مديرو هذه الصناعة - استجابة لأول نص في التعليمات الموجهة اليهم والتي تتمثل في الانتاج بأحسن الوسائل الاقتصادية - الى استخدام الآلة الجديدة ، وسوف ينتجون بالتالي الكمية نفسها من السلع باستخدام كمية أقل من وسائل الانتاج ، وسيتمكنهم بالتالي أن يحولوا لحساب اللجنة المركزية أو وزارة الانتاج عددا من وحدات النقد التقييمية يقل عما يدفعه المستهلكون .

حقيقة أن المديرين سيخالفون الشرط الثالث السابق الإشارة اليه اذا اخذوا هذا « الربح » ، أما اذا أحترموا هذا الشرط وانتجوا الكمية الإضافية التي تقابل الوفر ، فإن هذه الأرباح لن تحسن مطلقا ومع ذلك فالوجود بالقوة لهذه الأرباح التي تقدر في حساب المديرين يكفي تماما لمساعدتهم على أداء وظيفتهم الوحيدة الموكولة اليهم في فرضنا هذا ، والتي تتمثل في التوجيه وتقرير الاعتبارات الواجب مراعاتها في إعادة توزيع الموارد الانتاجية .

فإذا بدامن الرغبة فيه عندما تكون الموارد الانتاجية للمجتمع مستغلة بصفة كلية لتوفر مستوى معين من الاستهلاك - إجراء تحسين كإقامة أحد الكباري أو مد أحد الخطوط الحديدية الجديدة ، بما يتطلبه ذلك من استغلال عوامل انتاج أو استثمارات جديدة ، فينبغي تحقيق هذا التحسين أما بزيادة ساعات العمل عما هي عليه ،

وأما بالحد من الاستهلاك أو بهاتين الطريقتين معا . وفي مثل هذه الحالة يستبعد فرضنا الذي اخترناه ، حل المشكلة أوتوماتيكيا ، بمعنى أن يتم هذا الحل بقرار يصدر اليه المجلس المركزي والمديرين الفنيون ، ومع ذلك فإن هذا انقصر يرتبط بالنموذج الخاص الذي اقمناه ، وليس مرتبطا بالاقتصاد الاشتراكي في ذاته .

وإذا كنا نريد الوصول الى حل أوتوماتيكي ، فيكفي أن نعدل الى الناء المبدأ الذي يقضى بإبطال سريان البونات التي تعطى الحق في الحصول على سلع الاستهلاك ، إذا لم يتم استخدامها في الفترة نفسها التي أصدرت من أجلها ، وأن نتخلى عن مبدأ المساواة المطلقة في الدخول ، وأن نخول المجلس المركزي سلطة منح مكافآت عن ساعات العمل الإضافية ، ومكافآت لتشجيع الادخار فإذا أجريت التحسينات أو الاستثمارات الممكنة ، بصورة تحقق معها ربحا مساويا للمكافآت التي ينبغي منحها مقابل ساعات العمل الإضافية ، أو لمكافآت لتشجيع الادخار ، أو للآخرين معا ، فإن تحقق مثل هذا الشرط يحدد وحده كافة الجاهيل الأخرى التي تتضمنها هذه المشكلة ، بشرط أن تكون ساعات العمل الإضافية والادخار وظائف مرتبطة بالمكافآت التي تقرر لتشجيعها دون أي عامل آخر . حقيقة أنه يمكن الأفراد بأن « الدولارات » التي تصرف بصفة مكافآت ، سوف تضاف إلى « دولارات الدخل » التي أصدرت من قبل ، غير أنه ليس ثمة مجال للوقوف عند الآثار التي سوف تفرضها هذه الحالة في مختلف النواحي .

ومع ذلك فإنه يظهر بعبير من الجلاء من هذه التنمية للاستثمارات ، أن النموذج الذي نعتبره أفضل نموذج يتلاءم ومقتضيات بحثنا ، ليس هو النموذج الوحيد الممكن لاقتصاد اشتراكي ، أو أنه ذلك الذي سيختاره المجتمع الاشتراكي بالضرورة . فلا شك أنه ليس من المحتم أن يقوم النظام الاشتراكي على مبدأ المساواة المطلقة ، غير أننا لا يمكن منطقيا أن نتوقع لمجتمع اشتراكي أن يقبل أو يقر درجة عالية من اختلاف الدخول ، تكفي لتحقيق معدل الاستثمار الذي يحققه النظام الرأسمالي باختلاف الدخول في النظام الرأسمالي لا يكفي بذاته لتحقيق هذه الاستثمارات ، وإنما يدمم هذا الاختلاف جميع الاحتياطات بمعرفة الشركات وخلق الائتمان المصرفي ، أي يدمم أساليب لا تنصف بالآوتوماتيكية أو التلقائية . وعلى ذلك فإن المجتمع الاشتراكي ينبغي أن يلجأ الى وسائل أخرى غير الادخار ، إذا كان يريد تحقيق معدل مماثل - أن لم يكن أعلى - للاستثمار فتكون الاحتياطات التي يمكن أن تحتجز من « الأرباح » ، أو اتباع أسلوب مماثل لطريقة خلق الائتمان يمكن جدا أن يتبع في النظام الاشتراكي . ومع ذلك فمن الأنسب أن يترك هذا الموضوع للمجلس المركزي أو للبرلمان الذي يمكن أن يسوى المسألة باتفاق مشترك في نطاق الميزانية الاجتماعية . وبينما يتسم أفراد الجانب « الآوتوماتيكي » من العمليات الاقتصادية بالمجتمع بطابع شكلي بحت ، أو يمكن أن يستخدم بفرض الرقابة ، فإن أقرار باب الاستثمارات أو على الأقل مبلغها ، يتضمن قرارا

حقيقيا شأنه في ذلك شأن اقرار المصروفات العسكرية واعتماداته
المصروفات الصامة الاخرى . ولن يشر التنسيق بين مثل هذا القرار
المنطقي وبين القرارات « الاوتوماتيكية » ، المتعلقة بكميات وأنواع سلع
الاستهلاك الفردي ، صموبات لا يمكن التغلب عليها . ومع ذلك فاننا
بقبول هذا الحل ، نخالف في نقطة هامة جدا المبدأ الاساسي الذي
أجمعنا عليه في نموذجنا .

ويمكن اجراء تغييرات في العناصر الاخرى لهذا النموذج دون ان
نخرج عن النطاق العام لهذا النظام . فنحن لم نترك مثلا لافراد المجتمع
فيما عدا الاستثناء الخاص بساعات العمل الاضافية ، حق تحديد كمية
العمل التي يجب عليهم أدائها ، نظرا لانهم يستطيعون بوصفهم
ناخبين كما يستطيعون بوسائل اخرى ، ان يباشروا على هذا القرار
من التفاوض ما يباشرونه على توزيع الدخول وغيرها . كذلك لم نعطهم
من الحرية - فيما يختص باختيار عملهم - أكثر مما يستطيع المجلس
المركزي اعطاهم ، بمراعاة احتياجات ومقتضيات الخطة العامة التي
يقرها . ويمكن ان نتصور مثل هذا التنظيم في صورة الخدمة
العسكرية الاجبارية . وسوف تقرب مثل هذه الصورة كثيرا من ذلك
الشعار القائل بأن « يعطى لكل حسب احتياجه ويؤخذ منه بحسب
طاقته واستعداده » او يمكن على الأقل - باجراء بعض التعديلات
الثانوية - ان نلائم بين هذه الصورة وهذا الشعار . غير انه يمكن
كذلك ان نترك لكل فرد حق تقرير قدر ونوع العمل الذي يريد أدائه
وينبغي في هذه الحالة ان تحاول الادارة تحقيق التخصيص الأنسب
للأبدى العاملة عن طريق نظام من الحفز والترغيب ، فتمنح المكافآت
لا مقابل ساعات العمل الاضافية فحسب ، بل وكذلك عن جميع
الاعمال ، بفرض الحصول في جميع الاماكن على « عرض » للأبدى
العاملة من كل نوع وكل مستوى يكفي لمواجهة طلب المستهلكين وتنفيذ
خطة الاستثمارات . وسوف يكون هناك ارتباط واضح بين المكافآت
وبين الطابع انجذاب او المل لكل عمل ، وكذلك بينها وبين الكفاية
اللازمة للقيام به ، وسوف يشبه ذلك نظام الاجور في المجتمع الرأسمالي
واذا كان لا ينبغي ان نذهب بعيدا في تصوير التماثل القائم بين مثل
هذا النظام والنظام الاشتراكي للمكافآت والاجور ، فليس ثمة ما يمنع
من الكلام في الحالة الاخيرة عن « سوق العمل » . ولا شك ان مثل
هذا النظام سوف يغير كثيرا من النموذج الذي اقمناه ، غير انه لن يؤثر
على طابع الحتمية والسببية للنظام الاشتراكي الذي يزداد منطقته
بذلك قوة وتماسكا .

وكذلك الحال بالنسبة للتشابه والتماثل بين الاقتصاد التجاري
والاقتصاد الاشتراكي ، والذي لا يمكن الا ان يكون قد اثار انتباه
القارئ طوال بحثنا هذا . ونظرا لان هذا التشابه قد سر غير
الاشتراكيين وبعض الاشتراكيين ، واساء غيرهم من الاشتراكيين ،
غلسوف يعرف القارئ حيث لا يحد لا يجد هذا الشعور ما
يبرره . لقد استخدمنا في محاولتنا اقامة نموذج منطقي للاقتصاد
الاشتراكي ، نظريات وآراء تعبر عنها مصطلحات وألفاظ جعلناها

مناقشنا للنظام الرأسمالي ومشكلاته مألوفة لنا . فقد وصفنا جهازا تتحدد صورته ومفهومه بمجرد النطق بكلمة « سوق » و « شراء » و « بيع » و « منافسة » وغيرها . ويسلمو أننا قد استخدمنا « أو تجنبنا » مصطلحات ترتبط بالنظام الرأسمالي ، مثل سعر البيع ، وسعر التكلفة ، والدخول ، والأرباح ، بينما كانت عبارات الربح ، والفائدة ، والأجور ترقبنا ونحن نتابع بحثنا .

ولننظر الى إحدى الظواهر التي يَظهر اليها غالبية الاشتراكيين شذرا ، وهي ظاهرة الربح التي تقصد بها الدخول المكتسبة من الاستخدام المنتج للعوامل الطبيعية كالارض مثلا . ومن الواضح أن نموذجنا لا يمكن أن يتضمن دفع ربح الأرض الى ملاك عقارين . فماذا يتضمن إذن ؟ أنه يتضمن ببساطة أن كل نوع من الأرض التي ليست من الكثرة بما يكفي لاشباع جميع الطلبات التي يمكن توقعها في فترة مقبلة ، يمكن تقدير احتياجاتها مقدما بحيث يجب أن تستقل استقلالاً اقتصادياً أو تخصصي تخصيصاً منطقياً ، تماما مثل الأيدي العاملة أو أي نوع آخر من الموارد الإنتاجية ، وأنه يجب لذلك وضع جدول أو بيان لليلة الاقتصادية التي يمكن أن تنتج من كل استخدام جديد للأرض ، ويمكن عن طريقه ادخال الأرض في نظام المحاسبة الاجتماعية . وإذا لم تجر مثل هذه المقارنات فسوف يعوز المنطق سلوك الجماعة . ومع ذلك فإن الالتجاء الى هذه المقارنات لا يتضمن أي امتياز لصالح النظام الرأسمالي . فلن يبقى شيء من الخصائص التجارية أو الرأسمالية - من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية - لربح الأرض أو لاية صورة من صورهِ كالأجور وغيره ، والتي يتغنى بها انصار نظام الملكية الخاصة .

وليست « الدخول » التي قررناها ابتداء للأفراد أجورا ، فهي مكونة في الواقع وكما يظهر من تحليلها ، من عناصر اقتصادية مختلفة يمكن أن يرتبط واحد منها فقط بالإنتاجية الحدية للإيدي العاملة . ولكن المكافآت التي أشرنا اليها فيما بعد ، تقدم مزيداً من التماثل بينها وبين الأجور في النظام الرأسمالي . ومع ذلك فإن ما يعادل تماما هذه الأجور ، لا يوجد قط في المجتمع الاشتراكي اللهم إلا في دوائر المجلس المركزي ، حيث يتمثل في مجرد جدول يرجع اليه بالنسبة لكل نوع من مستويات العمل ، بفرض تحقيق التخصيص المنطقي لعوامل الإنتاج ، إذ ليس ثمة ما يحول دون أن نحدد الوحدات التي يمكن بها حساب قيمة البونات ، التي تمثل حق كل فرد في الحصول على كمية معينة من سلع الاستهلاك ، والتي يمكن أن تعتبرها « ساعات عمل » . ونظرا لأن تحديد المجموع الكلي لهذه الوحدات ليس الا تقديريا « في الحدود التي تملأها الاعتبارات العملية » فيمكن أن نسوى هذا المجموع بمجموع ساعات العمل الفعلية ، مع تعديل جميع أنواع العمل ومستوياته ، بحيث نضع لها جدولا تقييميا مرجحا على طريقة ريكاردو - ماركس . وأخيرا يستطيع مجتمعنا كما يستطيع أي مجتمع آخر ، أن يتبنى ذلك المبدأ الذي مؤداه أن الدخول يجب أن تكون متناسبة مع عدد ساعات العمل القياسية التي يؤديها كل فرد ،

وتكون في هذه الحالة قد وضعنا نظاما لبونات العمل يوازى النقود .
على أن النقطة الهامة التي ينبغي الإشارة إليها في هذا الصدد ، هي
أن مثل هذا النظام يمكن أن يؤدي وظيفته تماما ، إذا تركنا جانباً
بعض الصعاب الفنية التي لا تعنيننا الآن . ولكن من السهل أن نرى -
حتى في هذه الحالة - أن الدخول ليست « أجوراً » ، وليس أقل
وضوحاً أن إمكان قيام مثل هذا النظام بوظيفته لا يثبت شيئاً لصالح
نظرية القيمة والعمل .

وليس ثمة ضرورة لأن نجري العملية نفسها بالنسبة لمفهوم الربح،
والفائدة ، وسعر التكلفة وسعر البيع ، فالواقع أن شرح هذا التشابه
السابق الإشارة إليه يبدو واضحاً دون حاجة إلى المضي في البحث
لأبعد من هذا الحد . **فإن نظامنا الاشتراكي لا يستمر شسباً من النظام
الراسمالي ، ولكن هذا النظام الآخر هو الذي يقتبس الكثير من المنطق
السليم الذي يطبقه النظام الاشتراكي على نطاق أوسع وأعم .**

ومن الواضح أنه لا بد أن يكون هناك بعض التماثل بين كل
سلوك منطقي وأي سلوك منطقي آخر ، ولكن أثر هذا التماثل في مجال
السلوك الاقتصادي يصل إلى حد بعيد . وعلى ذلك فإن النظريات التي
تعبّر عن السلوك المنطقي تنطبع بجميع المفاهيم الخاصة التي تضيفها
عليها فترة تاريخية معينة ، وتميل إلى الاحتفاظ في ذهن غير
الاقتصاديين بالصورة التي اكتسبتها قبلاً . فلو أننا عرفنا - تاريخياً
- الظواهر الاقتصادية في ظل مجتمع اشتراكي ، لقننا حين نحلل جهاز
النظام الراسمالي أنه يقتبس مفاهيمه من النظام الاشتراكي .

وليس هناك حتى الآن ما يتيح للاقتصاديين الذين يشيدون
بالنظام الراسمالي ، أن يتهجوا لأعترافنا بأن النظام الاشتراكي لن
يستطيع إلا أن يبنى أساساً ونظريات راسمالية ، كما أنه لا ينبغي
للاشتراكيين أن يشعروا بالقلق لئلا هذه الحقيقة . فالواقع أن أكثر
المقول سداجة هو ذلك الذي يشعر بخيبة أمل لأن المعجزة الاشتراكية
لا تخلق منطقاً خاصاً بها ، وأن المفاهيم الخاطئة للنظرية الاشتراكية
هي التي يمكن أن تتأثر وحدها بمثل هذه الحقيقة .

ونريد أن نتحدث عن تلك المفاهيم التي ترى أن النظام الراسمالي
لن يكون سوى كابوس مخيف مجرد تماماً من كل نظام وكل منطق .
ويمكن أن يتفق المخلصون الصادقون من كلا النظامين بشأن التماثل
الذي يظهر بينهما دون أن يتقاربوا بذلك خطوة واحدة . ومع ذلك
فيمكن أن يظل هناك اعتراض يتعلق بالألفاظ والمصطلحات : ويمكن
المقول بأنه ليس من المناسب أن نستخدم اللفاظ محملة بمعان يمكن
أن تجر بعض الأفراد إلى الخطأ . وعلاوة على ذلك فينبغي ألا يغرب
عن بالنا أنه يمكن - مع الإقرار بالنتائج التي وصلنا إليها فيما يتعلق
بالوحدة الأساسية للمنطق الاقتصادي في نظام الإنتاج الاشتراكي أو
التجاري - يمكن الاعتراض على النظام أو النموذج الخاص الذي
اهتمدنا عليه في الوصول إلى هذه النتائج .

ولكن ليس ذلك كل شيء . فقد اعترف بعض الاقتصاديين -

سواء من الاشتراكيين أو غير الاشتراكيين - بوجود تماثل يسترعى النظر بين اقتصاد اشتراكي بالنموذج الذي صورناه ، وبين اقتصادى تجارى من النموذج الذى تسوده المنافسة الكاملة . وقد نستطيع أن نتكلم عن وجود مدرسة من الفكر الاشتراكي تميل الى تمجيد المنافسة الكاملة ، وتنادى باتباع النظام الاشتراكي باعتباره يمثل الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها تحقيق نتائج المنافسة الكاملة فى ظروف الصعاب الحديث . والواقع أن المزايا التكتيكية التى يمكن أن نكفها بتبنى مثل وجهة النظر هذه ، من الوضوح بما يكفى لتفسير موقف يبدو لأول وهلة أنه يدل على سعة أفق مذهلة . ويستطيع الاشتراكي الذى يحيط بالمسائل الاقتصادية - اذ يتبين نقط الضعف فى النظرية الماركسية - يستطيع فى الوقت نفسه أن يقر كافة التنازلات التى تبدو له أن لا بد منها ، دون أن يضحي بذلك شيئا من معتقداته ، ذلك أن هذه التنازلات تتعلق بفترة تاريخية ولت ودفت فى طي التاريخ . وعلى ذلك فمثل هذا الاشتراكي يستطيع - اذا قصر حكمه بالادانة على حالة المؤسسات غير التنافسية - أن يدلى بشهادة مدعمة تؤيد بعض الاتهامات ، كأن يقال مثلا أن الإنتاج فى النظام الرأسمالى الحديث يسخر لخدمة المنتج الذى يحضى الارباح وليس لخدمة المستهلك ، هذه الاتهامات التى يمكن أن تكون فى مجال آخر اتهامات باطلة . كما يستطيع أن يوقع البورجوازيين فى الحيرة والارتباك ، حين يقول لهم ان الاشتراكية سوف تحقق البرنامج الذى طالما تمنوا من أعماقهم تحقيقه ، والذي طالب به دائما علماء مؤهم الاقتصاديون أنفسهم .

ومع ذلك فان مصلحة الباحث فى الوقوف عند هذا التشابه والتماثل بين النظامين الرأسمالى والاشتراكي ، أقل بكثير من المصلحة التى يراها رجل الدعاية فى ذلك .

ولقد رأينا أن مفهوم المنافسة الكاملة الذى يحدد الاغراض النظرية الاقتصادية خاصة ، يدور حول معرفة ما اذا كانت المنشآت منظورا اليها كلاً على حدة ، تستطيع بمسلكها الانفرادى أن تباشر أثراً على أسعار منتجاتها وعلى عناصر تكلفتها . فإذا كانت لا تستطيع ذلك ، بمعنى أن تضطر كل منشأة - وهى قطرة فى محيط - لقبول الاسعار السائدة فى السوق ، فان الاقتصادى النظرى يتكلم مع ذلك عن منافسة كاملة . ولكننا يمكن أن نوضح فى مثل هذه الحالة أن الاثر المتجمع لرد الفعل السلبى من جانب جميع المنشآت الصناعية ، ينعكس صداه على أسعار وكميات إنتاج ، تنسم ببعض المميزات الماثلة لتلك التى تنسم بها الحقائق ذات المدلول الاقتصادى ، وكميات الإنتاج التى تدخل فى نطاق النموذج الذى أقمناه لاقتصاد اشتراكي . ومع ذلك فان النظام الاشتراكي يقف فى كل ما هو مهم حقيقة « كالمبادئ التى تحكم تكوين الدخول ، واختيار المديرين الصناعيين ، وتوزيع السلطة والمسؤوليات » وتعريف النجاح والفشل ، وكل ما يمثل الصورة المميزة للنظام الرأسمالى التنافسى » يقف موقف التقيض تماما من نظام المنافسة

الكاملة ، ويعتمد عنه أكثر مما يعتمد عن النظام الرأسمالي الذي يسوده نظام اتحادات « الترس » الكبرى .

ولكن إذا كنت لا اعتقد أنه يمكن المنازعة في النموذج الاشتراكي الذي صورته ، لاني اقتبست بعض ملامحه من النظام التجاري ، فاني لا أنزل مشاركة هؤلاء عن الاشتراكيين الذين ينتقدون هذا النموذج لأسباب أخرى . حقيقة أنني قلت أن الطريقة تتمثل في إقامة « سوق » لسلع الاستهلاك وتوجيه الإنتاج ، وفقا للبيانات التي تقدمها هذه السوق ، لا بد أن تنجح أكثر من أية طريقة أخرى في أن توفر لكل فرد ما يرى أنه في حاجة إليه وأنها تؤدي في هذا الصدد إلى تحقيق « أكبر قدر من الاشباع » . ومع ذلك فإن هذا الاشباع الأقصى لا يسري إلا على المدى القصير فقط ، وعلاوة على ذلك فإنه يرتبط بالرهبات الحاضرة للأفراد كما يشعرون بها في وقت معلوم . على أن « اشتراكية ملء البطون » هي وحدها التي يمكن أن تقنع بمثل هذا الهدف ، ولست أستطيع أن ألوم الاشتراكي الذي يحلم - اذ ينظر في ازدياد إلى مثل هذه المادية - بإعادة تشكيل الطبقة البشرية بل وتجديدها ، فالوعد الحق للاشتراكية « أن كان هناك وعد » يجب أن يتلسم في هذا السبيل .

ويمكن الاشتراكيين الذين يؤيدون هذه الفكرة ، ألا يروا غضاضة في أن يسير مجتمعهم بهدي من أذواق وميول الأفراد فيما يتعلق بكافة المسائل التي تتصل بالتمتع فقط . ولكنهم يطالبون بأشمال « جوسبلان » لا لتحقيق أهدافهم الاستثمارية كما سبق الإشارة فحسب ، بل وكذلك لتحقيق كافة الأهداف التي تتصل بالمنع الشخصية . ويستطيع الاشتراكيون في نموذجنا الاستثمار في ترك الحرية للأفراد ليختاروا ما يروق لهم بين البسلة أو البطاطس ، ولكنهم قد يترددون بحق في منح هذه الحرية للاختيار بين اللبن والمشروبات الروحية مثلا ، أو بين الأدوية وتمهئة السكنى .

ويجب إذن أن نتساءل حين نطرح أسواقنا جانباً ، ما إذا كنا لا نضحي بذلك بالتعقيلة والسببية الاقتصادية . ولكن الإجابة تفرض نفسها تلقائياً ، إذ يجب في حالة اختفاء الأسواق أن تتولى السلطة عملية التقدير ، أي أن تعد جداول تقييمية للسلع . وتستطيع هذه السلطة . وقد أقامت سلم قيمتها ، أن تؤدي مهمتها بصورة محددة واضحة تماماً كما كان يفعل روبنسون كروزو . ويمكن أن تسير عملية التخطيط بعد ذلك في طريقها في ظروف تماثل إلى خط التعميد ، تلك التي تتوافر للنموذج الذي صورناه ابتداء . ويستمر استخدام البونات التي تمثل أسعاراً ووحدات مجردة لأغراض الرقابة واختيار أسعار التكلفة ، ولكنها سوف تكف عن الارتباط بالدخول المتأخفة ووحدات الدخل .

وعلى ذلك فإن نظاماً اشتراكياً مركزياً من أي طراز ، كان يمكن أن يواجه بنجاح تجربته الأولى ، الخاصة بجمعية وترابط منطقي التخطيط الاشتراكي . ونستطيع نحن بذلك أن نتقل إلى التجربة

الثانية . وتمثل في « الاستحالة العملية » التي يبدو أن غالبية الاقتصاديين المناهضين للاشتراكية يركنون إليها الآن ، بعد أن اعترفوا بالمهزومة في مجال المنطق المجرد للنظام الاشتراكي . ويؤكد هؤلاء الاقتصاديون أن المجلس المركزي سوف يواجه مهمة عسيرة معقدة تتجاوز إمكانيات الإدراك البشري ، ويضيف بعضهم إلى ذلك قوله إن النظام الاشتراكي سوف يتطلب - لكي يستطيع أن يعمل - إصلاحا جذريا للنفوس ليس من الكياسة أن نعول على إمكان تحقيقه ، كما تعلمنا التجربة التاريخية والمنطق السليم ، ونستطيع أن نفندلأن الاعتراض الأول مرجئين بحث الثاني إلى فصل تالي .

ويكفي القارئ أن يلقى نظرة على حلنا للمشكلة النظرية لكي يقتنع بأنه عملي إلى حد بعيد ، وبعبارة أخرى لا يقيم هذا الحل إمكانيات منطقية فحسب ، ولكنه إذ يفعل ذلك يحدد كذلك الوسائل التي يمكن بها تحقيق هذه الإمكانيات بصورة عملية . وهذه الغاية للحل تظل قائمة حتى إذا اشترطنا وجوب أعداد خطة الإنتاج بادية ذي بدء ، أي دون أية معرفة سابقة عن الكميات والقيم ، ودون أي أساس آخر يركز عليه سوى حصر للموارد التكنولوجية المتاحة ومعرفة عامة بمقاييل الأفراد ، وعلاوة على ذلك فإنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن النظام الاشتراكي في الظروف المعاصرة ، يفترض وجود جهاز بيروقراطي ضخم ، أو على الأقل وجود ظروف مواتية لنموه وسير جهازه . وتمثل هذه الضرورة أحد الأسباب التي لا ينبغي معها مناقشة المشكلات الاقتصادية للنظام الاشتراكي ، دون الاسترشاد بظروف وسط اجتماعي معين أو ظروف تاريخية معلومة . وقد يستحق مثل هذا الجهاز الإداري أو لا يستحق التعليقات النافذة التي اعتمد بعضها توجيهها إلى البيروقراطية ، ومع ذلك فلسنا في هذه النقطة بحاجة إلى التساؤل عما إذا كان يمكن أن نتوقع أن تؤدي البيروقراطية مهمتها بصورة مرضية أو غير مرضية . ولكن يكفي الاعتراف بأن ليس هناك من سبب - إذا وجدت هذه الإدارة - للاعتقاد بأنها سوف تقف عاجزة تحت ضغط عبء تنوء به .

فسوف يتوافر للبيروقراطية الاشتراكية - في ظل ظروف طبيعية - بيانات كافية تساعدنا أولا على أن نقدر على وجه التقريب وبصورة معقولة ، كميات الإنتاج المناسبة فيما يختص بفروع الإنتاج الرئيسية ، ولن يكون عليها بعد ذلك إلا أن تتلمس بطريقة منهجية إجراء التعديلات اللازمة . ولسنا نلاحظ حتى هذه النقطة أي اختلاف جوهري حقيقي بين النظامين التجاري والاشتراكي ، سواء فيما يتعلق بالمشكلات التي يعالجها رجل الاقتصاد ، حين يبين كيف يسير النظام الاقتصادي نحو وضع منطقي أمثل ، بمعنى أنه يحقق بعض شروط الانسجام والإنتاجية القصوى ، أو فيما يتعلق بالمشكلات التي يتولى المديرون حلها في نشاطهم اليومي . ومع ذلك فإن مهمة الاشتراكية سوف تبسط بدرجة كبيرة ، إذا اعترفت كما يفعل غالبية الاشتراكيين وخاصة كارل كوتسكي ، أن النظام الاشتراكي سوف يركز على التجربة

السابقة ، وبصفة خاصة تجربة المؤسسات الكبرى من ذلك النوع الذى يطلق عليه « الترتب » .

ونلاحظ ثانيا حين نبحث نظامنا الاشتراكى ، ان حل المشكلات التى تواجه الادارة الاشتراكية لن يكون ممكنا ، بقدر ما هو ممكن بالنسبة للمشكلات التى تواجه الادارة الرأسمالية فحسب ، بل انه سيكون اكثر يسرا . ويمكن الاقتناع بهذا التفوق اذا لاحظنا ان احدى الصعوبات الكبيرة التى تواجه المنشأة ، والتى تستنفد الجانب الاكبر من طاقة مدير المؤسسة ، تتمثل فى مجموعة الشكوك التى تحيط بكل قرار يتخذه . وتتمثل طائفتان هامتان من هذه الشكوك فى تلك التى تتعلق من ناحية برد الفعل من جانب المنافسين الفعليين او الاحتماليين ، ومن ناحية أخرى بما يمكن أن يحدث من تطور فى المستقبل فى الاحوال بصفة عامة . ولكن على الرغم من ان انواعا أخرى من الشكوك يمكن أن تظل قائمة فى المجتمع الاشتراكى ، الا انه يحق لنا أن نتوقع اختفاء هذين النوعين من الشكوك السابق ذكرهما . فيمكن للمدير الفروع والمؤسسات الاشتراكية أن يكونوا على علم بخطط زملائهم ، وليس ثمة ما يحول دون اجتماعهم كى يضعوا برنامج عمل منسق يتفقون عليه . ويستطيع المجلس المركزى - بل ويجب لحد ما - أن يتولى مهمة اذاعة البيانات اللازمة وتنسيق القرارات ، بالدرجة نفسها التى تتوفر لكتب من مكاتب « الكارتل » يتمتع بسلطات كاملة ، فوجود مثل هذا الجهاز المركزى سوف يقلل بدرجة كبيرة كمية العمل التى يؤديها مديرو الاجهزة الفرعية ، كما أن الذكاء المطلوب لتسيير وادارة مثل هذا النظام ، سيكون أقل بكثير مما هو ضرورى لقيادة سفينة مؤسسة ضخمة وسط خضم من تيارات البحر الرأسمالى . وهكذا يجد رأينا الخاص بأن ادارة النظام الاشتراكى أكثر يسرا ، ما يكفى لتبريره وقبوله .

نظم مقارنة

١ - كلمة تمهيدية

من الطبيعي أن يتوقع القارئ الذي تتبعنا حتى هذه القطعة أن نعمل الى تقدير مقارن بين النظام الاشتراكي والنظام التجارى . وربما كان القارئ من الحكمة لكيلا يتوقع ذلك ، والواقع أنه لا يمكن الا أن نعترف - مالم تكن مجردين تماما من ادراك مفهوم مهمة البحث العلمى - بأن اية مقارنة بين النظام الذى مشناه ، وبين نظام مازال حتى الان فى مرحلة التصور العقلى ، لابد أن تكون مقارنة متخبطة ضعيفة الأسس ، لاسيما وأن التجربة الروسية لا تعتبر حتى اليوم تجربة تامة كاملة . ولكننا مع ذلك نقبل القيام بهذه المخاطرة ، دون أن يغيب عن بالنا لحظة أنه فيما وراء عالم الواقع والحقائق والاستدلالات التى سوف نتناولها ، يمتد عالم شائك يصعب علينا طرقة ، عالم التفضيلات والاعتقادات والتقديرات الشخصية . ولكننا سوف نعمل على زيادة فرص نجاحنا ، بأن نحدد هدفنا فى حدود دقيقة ، ونعترف فى صراحة بالصعوبات والعقبات التى سوف نصادفها فى طريقنا .

فلن نقارن بصفة خاصة - بين المجتمع الاشتراكي وبين المجتمعات التجارية والراسمالية من الناحية الثقافية ، إذ تكفى الظاهرة التى أسميتها بعدم تحدد الجور الثقافى للنظام الاشتراكي ، والتى تكفى وحدها لاجباط مثل هذه المحاولة . وعلاوة على ذلك فهناك سبب آخر للتخلص من هذه المقارنة . فحتى اذا كانت الحضارة الاشتراكية لا تتضمن سوى نموذج واحد واضح المعالم ، فإن الحكم المقارن على هذه الحضارة لن يكون بذلك أقل تجردا من التحفظ والحذر . وهناك أناس خياليون تسيطر عليهم فكرة واحدة ، لا يدركون دون تردد ميزة المرتبطة بمثل هذه الاحكام والتقديرات ، ويتخذون دون تردد ميزة أو أخرى بقدرونها - وينتظرون أن يتميز بها نظامهم الاشتراكي - يتخذونها أساسا للمقارنة ، ومع ذلك فاذا أردنا الا نقف عند الامور المؤكدة اليقينية ، وأن نبحث جميع وجوه حضارة فى هدى من ذلك الضوء نفسه ، الذى لابد أن يطفىء معها ، فسوف نجد لزاما علينا أن نعترف بأن كل حضارة تكون عالما مستقلا بذاته لا يمكن قياسه بأية حضارة أخرى .

ويمكن مع ذلك أن نذكر فكرة لا نخرج - مع كونها قائمة على مقارنة الآثار الثقافية العقلية والممكنة - عن نطاق هذا البحث . كثيرا ما قيل : أن التخطيط الاشتراكي - إذ يخلص الافراد من كل شغائل اقتصادى - سوف يحرر طاقات ثقافية ضخمة تبدد حاليا فى الكفاح

من أجل العيش اليومي . وهذا الرأي صحيح في حدود معينة ، فكل مجتمع بسوده نظام التخطيط يمكن أن يحقق هذا التحرر ، كما يمكن لأسباب أخرى ومن نواح أخرى ، أن يشل بعض الامكانيات الثقافية الأخرى . حقيقة أنه يمكن الرد على ذلك بأن السلطات العامة كما نعرفها ، ليست مهياة قط لتحمل مسئولية كشف المواهب وتمييزها حتى تفتح ، وأنه ليس هناك أى سبب جدى يحمل على افتراض أنها كانت لتعترف بأمثال « فان جوجه » قبل أن يعرفه المجتمع الرأسمالى ، ولكن هذا الاعتراض لا ينال من صميم الموضوع . فالواقع أنه ليس من الضروري مطلقا أن تذهب السلطات العامة بعيدا الى هذا الحد ، ولكنه يكفى أن يحصل (فان جوجه) على إيراد شأنه شأن أى مواطن آخر ، وبالأخص الى عمل يرهقه . مثل هذه الرعاية المتواضعة للعلوم والآداب تكفى في الظروف الطبيعية (ولكن لست متأكدا أنها كانت تكفى في حالة (فان جوجه) لتهيئ لهؤلاء الرجال الحرية التي يحتاجون إليها للخلق والإبداع .)

ومع ذلك فشمة اعتراض آخر أكثر قوة . فالتحمس للاشتراكية يغرب عن باله بسهولة في هذا المجال ، درجة الأشباع العالية التي تتوافر لبعض مثله في العالم الحديث . فالنظام الرأسمالى يهيىء للمواهب - لحد أكبر مما هو معتقد بصفة عامة - نقط الارتكاز التي تحتاج إليها للنمو والتفتح . وهناك جانب من الحقيقة في شمار البورجوازية القاسى ، الذى يثير حنق كثير من الرجال الخريين والقاتل « أن الفرد الذى لا يستطيع أن يرقى درجات النجاح لاستحقاق ان يهتم به » . وقد يمكن ألا تكون هذه الدرجات من ذلك النوع السهل اليسور الذى نتمناه لها ، ولكنه لا يمكن القول بأنها غير موجودة . فالنظام الرأسمالى الحديث يهيىء بطريقة منهجية للمواهب كافة من كل نوع تقريبا ، الوسائل التي تحتاج إليها لتعيش وتنمو خلال المراحل الأولى من عمرها ، وقد وصلنا في هذا المجال (في الولايات المتحدة) الى حد أن الصعوبة لم تعد تتمثل في ايجاد الاعتمادات اللازمة لاعانة المواهب ، بقدر ماتتمثل في اكتشاف الأشخاص الذين تنفق شخصياتهم مع أبة مواهب لاستخدام هذه الاعتمادات . ليس ذلك فحسب ، بل أنه (النظام الرأسمالى) يميل بطبيعة كيانه الى النهوض بالفرد الوهوب - وأكثر من ذلك - بالأسرة الوهوبة ، وبذلك فإنه برغم إمكان وجود تبيد اجتماعى ، وبصفة خاصة في حالة العقبريات شبه الطيلة ، إلا أنه من غير المحتمل أن يكون هذا التبيد ذا أثر خطير .

٢ - بحث مفكرين للانتاجية

ونتناول الآن الناحية الاقتصادية ، ولكنى آمل أن اكون قد أوضحت في جلاء أى لا انسب إليها أكثر من أهمية ثانوية .

١ - ان نطاق المقارنة واضح الحدود ، طالما استمررنا في الاهتمام فقط بالنظم والاسس ، ومن ثم فإن الصعاب ستكون أقل خطرا طالما

يقينا في هذه الحدود . وإذا نرجى بحث صعوبات مرحلة الانتقال التي ستعالج فيما بعد في فصل خاص ، وإذا نقر مؤقتا بأنه أمكن التغلب عليها بنجاح ، يكفي أن تلقى نظرة على الآثار التي يتضمنها الدليل الذي قدمناه عن إمكان قيام النظام الاشتراكي وعن طابعه العملي ، للاعتراف بأن هناك أسبابا قوية تحمل على الاعتقاد بتفوق هذا النظام في مجال الإنتاجية الاقتصادية .

ويكفي من ناحية أخرى التدليل على هذا التفوق بالمقارنة بالنظام الرأسمالي الذي يسمى « بالنظام الاحتكاري » للمشروعات الكبرى ، نظرا لأن هذا التفوق على النظام الرأسمالي « التنافسي » ينتج حينئذ تلقائيا كما يظهر بوضوح من بحثنا السابق . وقد اعتاد كثير من الاقتصاديين الذين يستندون على أنه يمكن اختصاص النظام الرأسمالي التنافسي بكل أشادة وثناء - وأن كانوا يقيمون ذلك على أساس غروض غير واقعية بالمرّة - اعتادوا إبراز هذا النظام وإظهاره على حساب النظام الرأسمالي « احتكاري » . ولذا اعتقد أنه يجب أن أكرر : هل هناك ما يسوغ ، هذا الثناء المفرط تماما ؟ وحتى إذا كانت المنافسة الكاملة النظرية قد أمكن تحقيقها في ميادين الصناعة والنقل ، وحتى إذا كان هناك ما يسوغ تماما جميع الاتهامات التي أمكن توجيهها إلى اتحادات الترسن ، فلن ينال ذلك من الحقيقة من أن الإنتاج الفعلي لجهاز الإنتاج الرأسمالي خلال عصر وحدات الإنتاج الكبرى ، كان أكبر بكثير من حجم الإنتاج في عصر وحدات الإنتاج المتوسطة والصغيرة . ويكفي للافتناع بذلك أن نرجع إلى الوثائق والاحصاءات . وإذا رجعنا إلى التفسير النظري لهذه الظاهرة فسوف نصل إلى الاعتراف بأن الحجم المتزايد لوحدات الإنتاج واستراتيجية الأعمال التي صاحبت هذا النمو لم تكن نتائج حتمية لهذا التطور فحسب ، بل إنها كانت كذلك وإلى حد كبير عاملا ترجع إليه تلك النتائج التي سجلها الإحصاء ، أو بمباراة أخرى أن الإمكانيات الهيئية - في مجال التنظيم والتكنولوجيا - للمنشآت ذات الطراز الذي يتناسب والمنافسة الكاملة قريبا ، لم تكن لتؤدي مطلقا إلى نتائج مماثلة . ومن ثم فإن التساؤل عن الكيفية التي يمكن أن يعمل بها النظام الرأسمالي الحديث في ظل المنافسة الكاملة يعتبر تساؤلا مجردا من المعنى . وعلى ذلك فإنه ليس ثمة أي مجال لبحث حالة المنافسة ، حتى بصرف النظر تماما عن أن النظام الاشتراكي سيرث نظاما رأسماليا احتكاريا وليهي تنافسيا .

وسوف نعزو الكفاية الاقتصادية لنظام ما إلى كفاءته الإنتاجية ، وحتى هذه الأخيرة ليست مطلقا سهلة التحديد . وينبغي أن نتفقد المقارنة بين النظامين - وهذا أمر طبيعي - على أساس الوقت نفسه بالنسبة لكليهما ... الماضي والحاضر والمستقبل . ولكن ليس ذلك كل شيء . فالواقع أن السؤال الذي يهمنا ليس معرفة ما يمكن للإدارة الاشتراكية في وقت معين أن تحصل عليه من الجهاز الرأسمالي الكائن في الوقت نفسه ، ولكنه يتمثل في معرفة أي جهاز إنتاجي كان ليوجد أو ينشأ لو أن إدارة اشتراكية أشرفت على إقامته بدلا من إدارة رأسمالية . ولذلك فإن مجموعة المعلومات المتعلقة بمواردنا الإنتاجية

(الفطرية والممكنة) والتي جمعت منذ ربع قرن - مهما يكن قيمتها في كثير من انواحى الاخرى - لن تكون ذات قيمة كبيرة لنا حين نناقش هذه المشكلة . ولا نستطيع اذن ان نفعل أكثر من ان نسجل الفروق القائمة - بقدر ما نقرأها - بين الاجهزة الاقتصادية لمجتمع تجارى وبين هذه الاجهزة في مجتمع اشتراكى ، ثم نقدر اهميتها .

وسوف نهتم بان يكون عدد السكان وتوزيع اعمارهم واذواقهم في فترة المقارنة متماثلا في الحالتين . ثم نصف بعد ذلك النظام الذى نجد له اسبابا تحمل على توقع ان ينتج في المدى الطويل ، حجما اكبر من سلع الاستهلاك في وحدة الزمن نفسها بانه نظام اعلى كفاية .

هذا التعريف يشير تليقا . اذ يلاحظ القارئ انه لا يوجد بين الكفاية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية ، او حتى يوجد بينها وبين درجات معينة من اشباع الحاجات . فحتى اذا كان مؤكدا ان اى نظام اشتراكى يمكن تصوره ، سوف يكون اقل كفاية بالمعنى الذى نقصده بهذا اللفظ ، ومن اى نظام تجارى متصور ، فان غالبية الجمهور - وبصفة عملية جميع الافراد الذين يهتم الاشتراكى المعتدل بمصائرهم - يمكن مع ذلك ان يكونوا او يشعروا بمزيد من الارتياح ومزيد من الرضا في ظل النظام الاشتراكى عنهم في النظام الرأسمالى . واول رد اسوقه ، هو ان الكفاية النسبية تحتفظ - حتى في مثل هذه الحالة - بمفهوم مستقل ، وانها تمثل في جميع الاحوال عاملا يجب ان يؤخذ بكثير من الاعتبار . ولكنى - ثانيا - لا اعتقد اننا نخسر كثيرا اذا اتخذنا فصلا يحمل هذه المظاهر الذاتية للمشكلة . الا ان ذلك يمثل رأيا يشير الكثير من الجدل .

ولكى نبدا من البداية ، نقول ان الشيوعيين المؤمنين بنظامهم سوف يشعرون بالرضا بمجرد انهم يعيشون في مجتمع شيوعى . والخير الشيوعى يمكن ان يكون مستساغ الطعم اكثر من الخير الرأسمالى ، لمجرد انه منتج اشتراكى . واذا كان النظام الاشتراكى المتبع يتفق علاوة على ذلك - مع المبادئ الخلقية لبعض الاشخاص (كما تتفق المساواة الاشتراكية مثلا مع المبادئ الخلقية لكثير من الاشتراكيين) فان هذا الامر وشعور الرضا الذى ينجم عنه ، والذى يطفى على مفهوم العدالة كما يدركه هؤلاء الاشخاص ، سوف يظهر بين العوامل المرجحة لتفوق هذا النظام .

ولن يختلف مثل هذا الولاء لهذا النظام الاشتراكى فيما يتعلق بحسن ادائه . وسوف نتاح لنا الفرصة لنشير فيما بعد الى اهميته حتى فيما يتعلق بكفاية النظام بالمعنى الذى نحمله لهذه الكلمة . اما فيما عدا ذلك ، فمن الخير ان نعتزف صراحة بان حديثنا وترديدنا للعدالة والمساواة وغيرها ، لا يعنى في جملته الا القول بان مثل هذا الطراز من المجتمع يعجبنا او لا يعجبنا .

وبيلو انه يمكن مع ذلك الاستشهاد بحجة اقتصادية بحتة في مصلحة النظام الاشتراكى الذى يحقق المساواة ، او اى نظام اشتراكى

تتضمن مبادئه مزيداً من المساواة بين الدخول . وبحق لبعض الاقتصاديين ، وعلى الأقل أولئك الذين لا يترددون في اعتبار اشباع الحاجات كميات يمكن عدّها وقياسها ، وفي إضافة مجموع الاشباع للأشخاص المختلفين إلى بعضها البعض ، يحق لهم القول بأن كمية معينة من سلع الاستهلاك سوف تنتج في غالبية الأحوال أقصى حد من الاشباع إذا ماروس في توزيعها المساواة . ومن ثم فإنه إذا كان نظام يراعى المساواة على درجة مماثلة من الكفاية لمثيلة النظام التجاري ، فإنه سيخلق مستوى أعلى من الرفاهية ، كما يستطيع أن يحقق هذه الميزة حتى إذا كان نظام المساواة يقل نوعاً في الكفاية عن منافسه . ومع ذلك فإن غالبية الاقتصاديين المعاصرين يتجنبون ذلك الجدل ، إذ ينادون بأن الاشباع لا يمكن قياسها ، أو أن المقارنات والجمع بين اشباع الأشخاص المختلفين ليس لها معنى أو مدلول . ولكننا لسنا في حاجة إلى الذهاب إلى هذا الحد . ويكفي الإشارة إلى أن حجة المساواة بنال منها الاعتراض الذي أثير في تحليلنا للأساليب الاحتكارية.. فالمشكلة لا تتمثل في توزيع كمية معينة بصرف النظر عن مبادئ توزيع الدخول ، ذلك أن هذه المبادئ تؤثر من جانبها على كميات الإنتاج التي يراد توزيعها ذاتها . فالدخل التي تتمثل في الأجور يمكن تماماً أن تكون أكثر ارتفاعاً في مجتمع تجارى - لا يتضمن إلى قيد على عدم المساواة والتفاوت - مما يمكن أن تكون عليه الدخول المتماثلة في ظل نظام اشتراكي يراعى المساواة . فهل يمكن أن يكون جهاز الإنتاج الاشتراكي يمثل الكفاءة - على الأقل - التي توافرت أو تتوافر أو يمكن أن تتوافر لجهاز الإنتاج التجاري في فترة معينة ؟

طالما أنه لا يمكن الرد بالإيجاب على هذا السؤال بدرجة معقولة . من التأكيد ، فإن الحجة القائمة على أساس التوزيع لن توصل إلى نتيجة في هذا الشأن حتى إذا رأينا تأييدها . وما أن نحسم مسألة الكفاية الإنتاجية حتى تصبح حجة « التوزيع » في غالبية الأحوال لا لزوم لها ، ذلك أنها - مالم تكن قائمة فقط على اعتبارات مثالية خلقية ، لن توجع الميزان إلا في حالات جديدة .

٣ - وهناك كذلك سبب آخر يمكن من أجله أن تقتزن مستويات متماثلة من الكفاية الإنتاجية بمستويات مختلفة من الرفاهية . وينادي غالبية الاشتراكيين بأن مجتمعاً اشتراكياً ، سوف يكون أكثر بسراً ورفاهية من مجتمع رأسمالي ذي دخل قومي مماثل ، لأنه سيستخدم هذا الدخل بمزيد من العقل . ويفسر الاقتصاد في النفقات من هذا القبيل ، بأن بعض أنواع المجتمعات تستطيع بسبب نظمها وتكوينها ألا تكثر ، بل وأن تملّو في بعض أنواع النفقات التي وافق فيها مجتمعاً أخرى - بسبب أنظمتها وتكوينها - جانباً كبيراً من مواردها - فيستطيع مجتمع اشتراكي أو الحادي مثلاً ، أن يحد على التوالي من نفقات السلع أو الكائنات لتوجيه مزيد من الرعاية للمستشفيات . ومن المفهوم أن مثل هذا التحول ممكن دائماً ، ولكن نظراً لأنه ينطوي على تقديرات وآراء لا يمكن التأكيد بأن الاشتراكية بصفة عامة تدبر.

جها - حتى ولو كانت متفقة وآراء كثير من الاشتراكيين بوصفهم افرادا - فانه ليس ثمة مجال هنا للاهتمام بها .

ولاشك ان المجتمعات الاشتراكية كافة تقريبا - باستبعاد ذلك النوع الافلاطوني منها - سوف تقيم نظاما اقتصاديا جديدا ، اقتصادا تختفي فيه طبقة المصاطلين والاثرياء غير العاملين ، ونظرا لانه من الطبيعي تماما - من وجهة نظر الاشتراكية - عدم الاهتمام بالاشياعات التي تتاح للأفراد الذين ينتمون لهذه الطبقة ، واعتبار وظائفهم الثقافية صفرا في العالم المعاصر ، فان اقامة النظام الاشتراكي سوف تظهر في صورة كسب صاف .

بقي ان نعرف الخطأ الذي تقع فيه حين نستخدم معيارنا للكفاية والذي لا يأخذ في اعتباره مثل هذا الكسب .

من المفهوم ان هذه المشكلة سرعان ما تنحصر في أيامنا هذه ، بسبب الضرائب الحديثة التي تفرض على الدخول والتركات بها ، حتى اذا استبعدنا الاساليب المالية التي تتبع لتمويل الحروب المعاصرة ، تنحصر في حدود ضيقة يمكن اجمالها . ومع ذلك فان هذه السياسة الضريبية نفسها تعبر عن موقف معاد للرأسمالية وتهدف الى القضاء التام على شرائح الإيرادات التي تميز الطبقة الرأسمالية ، وينبغي علينا ان نرجع الى مجتمع رأسمالي لم تهاجم بعد جذوره الاقتصادية .

ويبدو منطقيا - فيما يختص بالولايات المتحدة - ان نعود الى احوالها في عام ١٩٢٩ .

وسنعتبر الاغنياء اولئك الذين يبلغ دخلهم أو يجاوز ٥٠٠.٠٠٠ دولار . ففي عام ١٩٢٩ كان يحصل هؤلاء على حوالي ١٣ مليار دولار من الدخل القومي الكلي الذي كان يبلغ حوالي ٩٣ مليارا . وينبغي ان نستقطع من هذه الثلاثة عشر مليارا الضرائب والإدخارات والهبات التي تقدم للمؤسسات العامة ، نظرا لان النظام الاشتراكي لن يستطيع ان يحقق وفرا يهدف هذه البنود ، فينحصر ما يمكن ان يوفره هذا النظام - بالمعنى الحقيقي للكلمة - من المصروفات الاستهلاكية الشخصية التي ينفقها هؤلاء الاثرياء ، ولن نستطيع تقدير هذه المصروفات على وجه التحديد ، وكل ما نستطيعه هو ان نتمثل ترتيب اهميتها . ونظرا لان غالبية الاقتصاديين الذين اتسموا بالجرأة - مما جعلهم يقدمون على هذه المخاطرة الاحصائية - قد قدروا مصروفات الاستهلاك هذه باقل من ثلث الثلاثة عشر مليارا ، فانه يحق لنا ان نؤكد الى حد ما بان هذه المصروفات لم تتجاوز ٤ مليارا أي حوالي ٤.٦ ٪ من مجموع الدخل القومي . وأخيرا فانه لا يمكن ان نعتبر جملة هذه المصروفات ، غريبة على الجهود الفردية التي ساهمت في زيادة كفاية نظام الاقتصاد الرأسمالي .

لاشك ان بعض القراء سوف يعتبر حد ال ٥٠٠.٠٠٠ دولار مرتفعا أكثر من اللازم . ومن الواضح انه يمكن دون شك توفير المزيد اذا خفضت أو ضففت الى حد الكفاف دخول جميع الأفراد ، الفقراء والاغنياء ، الذين يعتبرون من العاطلين من الناحية الاقتصادية .

ويمكن القول بأنه يمكن من ناحية أخرى توفير المزيد اذا وزعت جميع الدخول الأكثر ارتفاعا بطريقة معقولة ، بحيث يتحقق لها مزيد من الانسجام مع الوظائف والجهود المبذولة . الا ان الحجج التي سوف نسوقها في الفصل التالي ، تميل الى الحمل على الاعتقاد بان مثل هذه الآمال ربما كانت سرايا خادما .

ولست اريد مع ذلك ان اقف عند هذه النقطة اكثر من ذلك . فاذا كان القاري يعلق في الواقع على هذا الوفرة في النفقات ، أهمية أكبر مما يستحقها في رأيي ، فان النتائج التي سوف تصل اليها لن تزيد بذلك الا دعما وقوة .

٢ - دوافع تفوق النظام الاشتراكي

وهكذا فان فيصل تفوق أو تخلف النظام الاقتصادي اوسع نطاقا مما يمكن ان نظن لاول وهلة . ولكن اذا التزمنا هذا الفصيل ، فقيم تتمثل اذن الحجج التي اشرنا اليها فيما سبق ، والتي يمكن الاستشهاد بها على تفوق النظام الاشتراكي ؟

ان القاري الذي استعرض البحث الذي قدمناه في الفصل الخاص ، « بالاساليب الاحتكاريه » يشعر بالحيرة حقا فغالبية الحجج التي تساق عادة ضد النظام الرأسمالي ولصحة النظام الاشتراكي ، تنهار كما رأينا بمجرد ان تقدر بطريقة سليمة ، الظروف التي يحيط بها معدل التقدم السريع للمشروعات والمنشآت . بل ان بعض هذه الحجج اذا امعنا النظر فيها تكون ضد المستشعدين بها . فكثير من الظواهر التي تعتبر بالتولوجية هي في الواقع ظواهر فيزيولوجية ، بمعنى انها تؤدي وظائف هامة في أثناء عملية الهدم الخلاق . فكثير من التبديدات يقابلها مايعوضها ، فتفقد النتائج التي يستخلصها منها النقاد قيمتها كليا أو جزئيا . فحالات التوزيع الاجتماعي غير المتقلم للموارد ، ليست من الكثرة أو الأهمية التي يحاولون اظهارها بها ، وعلاوة على ذلك فان امكانيات وقوعها في النظام الاشتراكي اقل منها في النظام الرأسمالي . وغالبا مايمكن تسوين وجود طاقات غير مستغلة والتي لايمكن تفاديها كذلك في بعض الحالات في النظام الاشتراكي ، بأسباب لا تقبل النقد والجدل . وأخيرا فان هذه الميوب التي لايمكن تسوينها ، لا تمثل بصفة عامة سوى ظواهر عرضية يمكن التجاوز عنها بالنسبة للنجاح الذي يحققه النظام في مجموعه .

والواقع ان الإجابة عن سؤاينا تنحصر في الفقرة الأخيرة من الفصل السابق . ويمكن ان تعتبر صحة هذه الإجابة موضع نزاع طالما استمر تيار التطور الرأسمالي ، ولكنها تصبح نهائية حاسمة بمجرد أن يهدأ نهائيا تيار الاسراف في الانفاق الاستهلاكي الذي يرجع الى اسباب ترتبط أولا بالجهاز الاقتصادي للنظام الرأسمالي .

وهناك حالات تعمل فيها الصناعات الرأسمالية في ظروف تتعلق فيها تحديد انتاجها واسعارها ، نظريا . ويمكن ان تحدث هذه الحالات

« ولذا لا تحدث دائما » كلما كان هناك احتكار يمارسه عدد محدود من المنشآت . أما في المجتمع الاشتراكي فان جميع الظواهر الوظيفية باستثناء الحالات الحدية القليلة الهامة من الناحية العملية (محدودة بطريقة موحدة . ومع ذلك فانه حتى حين نواجه حالة محدودة نظريا . فان الوصول اليها عمليا يكون اكثر تكلفة واصعب بكثير في ظل النظام الرأسمالي منه في الاقتصاد الاشتراكي . فمن الضروري في النظام الرأسمالي اتخاذ اجراءات واجراءات مضادة ، واتخاذ القرارات في جو من الشك الذي يؤثر على حافز النشاط والعمل ، على حين تختفى مثل هذه الاستراتيجية ومثل هذا الشك في النظام الاشتراكي . على ان هذه المساويء ليست مرتبطة بالنظام الرأسمالي « الاحتكاري » فحسب بل وكذلك بصورة اكبر (ولو انها ترجع لاسباب اخرى) بتنظام المنافسة ، كما يظهر من ميسك فروع الانتاج التي تسودها المنافسة حين تواجه أزمات عامة أو تقلبات طبيعية عليها .

ولكن هذه الملاحظة تمتد الى ابعد مما يمكن ان يظن لاول وهلة . فالحلول التي تتخذ لحل مشكلات الانتاج هي في الواقع تعقيلية او مثالية ، بالنظر الى الظروف التي تحكمها ، وكل اجراء من شأنه ان يختصر أو يبعد أو يحمي الطريق الذي يوصل اليها ، يجب ان يظهر أثره بالضرورة في صورة توفير للطاقة البشرية والموارد المادية ، وان يضغط التكاليف التي يمكن بها الوصول الى النتيجة المطلوبة . ومالم تبدد الموارد التي يمكن توفيرها ، فان الكفاية - بالمعنى الذي نقصده بهذا اللفظ - سوف تزيد بالضرورة .

واذا نظرنا من هذه الزاوية ، فان بعض الاتهامات التي توجه الى النظام الرأسمالي والتي اشرنا اليها فيما سبق ، تجد مأسوغها نسبيا . ولتأخذ مثلا الطاقة الفائضة غير المستغلة . ليس من الصحيح ان نقول انها سوف تمتص كلية في النظام الاشتراكي ، فليس من المنطق ان يطلب المجلس المركزي استغلالا كاملا لخطر حديدي يمتد في اقليم لم يكذب يؤهل بالسكان ، وليس من الصحيح كذلك القول بان كل طاقة فائضة لابد ان تؤدي في جميع الاحوال الى خسائر . ويوجد مع ذلك انواع من فائض الطاقة تعتبر سببا للخسارة ، ويمكن للإدارة الاشتراكية تجنبها ، واهم حالة في هذا المجال تتمثل في الطاقة الفائضة التي تدخر يفرض حين حرب اقتصادية على المنافسين . ومهما تكن اهمية هذه الحالة الخاصة ، فاني لا اعتقد ان تكون بالغة الاثر . انها تبرز نقطة سبق ان اشرنا اليها : وهي ان هناك ظواهر لا تمثل في الظروف المرتبطة بالتطور الرأسمالي ، أي عيوب او خسائر . مثل هذه الظواهر لا ينبغي اعتبارها ضغطا في النظام الرأسمالي « الاحتكاري » بالمقارنة بالنظام الرأسمالي « التنافسي » ، اذا كانت تقترب - باعتبارها شروطا - بتحقيقات للنظام الاحتكاري تجاوز امكانيات النظام التنافسي . ومع ذلك فان هذه الظواهر يمكن ان تكون نقط ضغط في النظام الرأسمالي بمقارنته بالنظام الاشتراكي .

وتسرى هذه الملاحظة بصفة خاصة على الظواهر التي تمثل

الدورات الاقتصادية ، والمشروع الرأسمالي لا ينقصة المنظرون الذين يمكن استخدام بعضهم بصورة مرضية في وزارة اشتراكية للإنتاج . إلا أن التخطيط للتقدم الاقتصادي ، سوف يكون أكثر فعالية في الحد من موجات النشاط غير العادية ، ومن الآثار الانكماشية . والواقع أن مثل هذه الإجراءات الاشتراكية سوف تقضي على أسباب النمو والانكماش الدوريين ، على حين لا يمكن في النظام الرأسمالي سوى التخفيف من آثارها . أما عن عملية استبعاد وسائل الإنتاج البالية التي يظهر أثرها في النظام الرأسمالي - وبصفة خاصة في نظام المنافسة - على صورة شلل وقتي وخسائر صافية لحد ما ، هذه العملية يمكن أن تقصر في النظام الاشتراكي على الإصلاحات الملحة التي يثيرها في ذهن غير الاقتصاديين ، تعبیر « التخلص من وسائل الإنتاج البالية » وذلك في إطار خطة واعية تقدر مقدما تخصيص الآلات والعدد التي مازالت صالحة للاستعمال في المصانع ، أو العدد والآلات التي بطل استخدامها للانتفاع بها في نواح أخرى .

ولإيضاح ذلك نقول مثلا أن أزمة تحل بالصناعة القطنية يمكن أن تؤدي في النظام الرأسمالي إلى توقف بناء المساكن . أما في النظام الاشتراكي فيمكن أن تواجه الإدارة الاشتراكية ضرورة ضغط إنتاج المنسوجات القطنية بصورة شديدة وفي فترة قصيرة للغاية ، ولكن مثل هذا الضغط لإنتاج المنسوجات بعيد عن أن يؤدي إلى إيقاف بناء المساكن ، وقد يكون حافزا على التوسع فيه .

وأيا كانت الأهداف الاقتصادية التي ينشدها كل من هو في وضع يمكنه من تحقيق رغباته ، فإن الإدارة الاشتراكية تستطيع بلوغها بجهود وتبديد أقل ، دون أن تتعرض بالضرورة للمساوئ التي تقترب بمشروعات التخطيط الاقتصادي التي تجري في نطاق التنظيم الرأسمالي

ويمكن التعبير عن هذا الاختلاف - بصورة جزئية على الأقل - بالقول بأن الإدارة الاشتراكية سوف تستطيع أن تسير سفينتها ، وهي ممسكة بخيوط اتجاهات الإنتاج في المدى الطويل ، ومتبعة بذلك سياسة ليست - كما رأينا - غريبة على المشروعات الرأسمالية الكبرى .

ويمكن أن نوجز فكرتنا في أن الاشتراكية تسبق هذه المشروعات الرأسمالية الضخمة بخطا واسعة ، في ذات الطريق الذي سلكته هذه المشروعات في النظام الرأسمالي من قبل . أو بعبارة أخرى أن الإدارة الاشتراكية قد تستطيع أن تسجل ، بالمقارنة بنظام اتحادات الترسر الرأسمالية ، تفوقا يشبه ذلك الذي أحرزته اتحادات الترسر على النظام الرأسمالي القائم على منافسه ، وتعتبر الصناعة الإنجليزية حنة مائة عام نموذجا له .

ومن الممكن تماما أن ننظر الأجيال القادمة إلى حججنا هذه - فيما يتعلق بتخلف النظام الاشتراكي - النظرة التي نوجهها إلى الحجج التي ساقها آدم سميث ضد نظام شركات المساهمة (تلك الحجج التي لم تكن مع ذلك خاطئة تماما) .

ومن المفهوم أن كل ماقائته حتى الآن ينصب فقط على منطق النظم ، ومن ثم على امكانيات « موضوعية » قد تصبح الاشتراكية عاجزة تماما عن تحقيقها . ومع ذلك فليس ثمة نزاع - من الناحية المنطقية البحتة - في أن النظام الاشتراكي يستجيب لدرجة أعلى من التعمق . هذه هي في نظري الطريقة الصحيحة لعرض المشكلة . فليست المسألة مواجهة بين النظام المتعقل وغير المتعقل ، وإنما هي المواجهة بين نوع هذا التعقل ومداه ، باعتبار أن ذلك وحده هو الذي يمثل الفرق بين نظام ونظام .

ولا شك أننا لن نقدم جميع الحجج التي يمكن أن تساهل لمصلحة النظام الاشتراكي ، ومع ذلك فإن غالبية الحجج التي يمكن الاستشهاد بها - فيما يتعلق بمنطق النظام الاشتراكي - تنطوي بالفعل على الحجج التي ذكرناها .

وهناك مثل بالغ الأهمية تقدمه البطالة . بعد اعترافنا في الجزء السابق بأن المجتمع الرأسمالي يستطيع بمجرد أن يصل إلى مرحلة كافية من التقدم ، ألا يحمل مصائب الماطلين ، وأنه سوف يحرص - ويحق لنا أن نتوقع ذلك - على الاهتمام بها . ومع ذلك فإن الرأي السابق يتضمن - فيما يتعلق بالخسارة التي تتحملها الجماعة - أن البطالة ستكون أقل حجما في المجتمع الاشتراكي ، وبصفة خاصة بسبب القضاء على الأزمات ، وأن وزارة الإنتاج سوف تستطيع في حالة حدوث البطالة التي تنجم أساسا من التقدم التكنولوجي ، سوف تستطيع أن تعيد تشغيل الماطلين في أعمال جديدة ، ومن ناحية أخرى فإن مثل هذه الفرص لتشغيل العمال ، يمكن تهيئتها مقدما ما دام التخطيط يحقق نجاحه في تغطية كل الاحتمالات .

وتمت ميزة أقل شأنًا ترتبط كذلك بزيارة جانب التعقل في النظام الاشتراكي ، وترجع هذه الميزة إلى أن التجديدات النافعة في النظام الرأسمالي ، تختص بها منشآت قليلة ، ويستغرق تعميمها في سائر المنشآت الأخرى وقتا تنصادم فيه بزموس الأموال . فإذا كان معدل التقدم سريعا في جانب من جوانب النظام الرأسمالي ، فإن هذا التقدم يختلف معاييرها في كثير من المنشآت التي تملك بأساليب الإنتاج القديمة ، أو التي تظل كفايتها في نواح أخرى دون ذلك المعدل من التقدم .

أما في النظام الاشتراكي ، فيمكن نظريا أن يعمم كل تحسين جديد بصودر قرار جماعي ، كما يمكن التخلص بسرعة من الأساليب الروتينية القديمة بمثل هذا القرار الجماعي . وإلى أصف هذه الميزة - مع ذلك - بأنها ضئيلة ، لأن النظام الرأسمالي بصفة عامة ، يفرض هو الآخر حكمه العادل السريع على غير الكفاءة . ومع ذلك هل هناك امكانيات لاستغلال هذه الميزة (ضئيلة كانت أو كبيرة) بمعرفة إدارة بيروقراطية أهله بالطبع مسألة أخرى . فلا شك أنه يمكن دائما توقع إدارة سليمة لتفرض مبادئها على جميع أجهزتها ، ولكن ذلك أمر لا علاقة له ببيعة المبادئ في ذاتها ، ومن هنا ينبغي ألا يغيب عن بالنا مطلقا ، أن التفوق الذي يمكن تصوره للنظام الاشتراكي ، يمكن أيضا أن ينقلب

في التجربة الى تخلف فعلى ، بحكم الفشل في التطبيق وليس بحكم
القصور في مبادئ النظام .

وهناك نقطة أخرى ، فالمديرون أو الملاك المديرون للمشروعات ،
يكونون أساسا مهندسين أو بائعين أو منظمين ، وحتى اذا كانوا من
الأشخاص المتأثرين فانه يندر أن يمارسوا بالكفاية نفسها جميع هذه
الأمم المتنوعة . وكثيرا ما نلاحظ أن المشروعات الناجحة ذاتها لا تتمتع
بإدارة حسنة من أبة ناحية وأن مديريها من ثم لا يحسن استخدامهم
تماما . ولكن النظام الاشتراكي يستطيع - على غرار المشروعات
الضخمة الماصرة - أن يستخلص خبرة مواهبهم بأن يعهد اليهم
بالموظائف التي يعتبرون مؤهلين للقيام بها فحسب .

وعلاوة على ذلك فهناك ميزة هامة لا تظهر في نظامنا كما صورناه .
اذ يمثل الطابع المميز للمجتمع الرأسمالي في الفصل بين اقطاع
الخاص والقطاع العام ، أو بمجازة أخرى ، في المجتمع الرأسمالي قطاع
خاص منفصل عن القطاع العام قانونا وعملا ، بصورة لا تتوافر لمثل
هذا القطاع في مجتمع اشتراكي أو مجتمع اقطاعي على السواء .

وواقع أن هذين القطاعين يعملان الى حد كبير - بأجهزة مختلفة ،
ويمثل تاريخ ادارة المجالس البلدية أكبر استثناء لهذه القاعدة ، كما
أنهما ينظمان ويديران وفق مبادئ مختلفة ، وكثيرا ما تكون هذه
المبادئ متعارضة ، فينتج عنها قواعد متضاربة .

فمثل هذا التعايش بين القطاعين ، لا يمكن أن يستمر طويلا دون
احتكاك وتعارض . والواقع أن مثل هذا الاحتكاك قد استمر طويلا قبل
أن يتحول الى تنازع ، منذ الوقت الذي غزا فيه رجال القطاع العام
الميدان البورجوازي بنجاح . ويظهر أثر مثل هذا التعارض في النزاع
المستمر . وحينئذ يظهر نشاط الدولة في الميادين الاقتصادية ، على
صورة ما يسميه الاقتصاديون البورجوازيون « التدخل الحكومي » ،
اذ أن هذا النشاط يتدخل فصلا بكل معاني الكلمة ، فيعوق ويشل
دوران جهاز الإنتاج الخاص . ولا نستطيع القول بأن هذا النشاط
غالبا ما يتوج بالنجاح ، ومع ذلك فان نشاط المجلس المركزي للإدارة
الاشتراكية ، سوف تتاح له فرصة النجاح بالقدر الذي يزيد فيه من
الكفاية الإنتاجية ، في الوقت الذي يمكن فيه تجنب النفقات والخسائر
التي يؤدي إليها النزاع بين القطاعين في ظل النظام الاشتراكي .

وينبغي أن نذكر بصفة خاصة أحد العناصر التي تتضمنها هذه
النفقات ، والذي يمثل في استغراق المواهب والطاقات في أعمال دفاعية
تماما . اذ يوجه جانب كبير من العمل الذي يؤديه رجال القانون ،
لواجهة الكفاح الذي يقوم به رجال الأعمال ضد الدولة وممثليها .
ولا نعلم كثيرا أن يكون ذلك النشاط عبثا في سبيل تحقيق المصلحة
العامة أو أن يكون دفاعا عن المصلحة العامة ضد الموقفين ، اذ لن يكون
في المجتمع الاشتراكي أي مبرر لوجود مثل هذا التنازع على الإطلاق .
غير أن الوفرة الذي يمكن تحقيقه بهذا الشكل في الطاقات القانونية،

لا يمكن أن يقاس قياسا صحيحا بأجور رجال القانون الذين يتولون هذه الأعمال .

أما إذا أخذنا في اعتبارنا ندرة العقول المتفتحة ، فانا نتبين أن تخصيص طاقات الإدارات القانونية لاستخدامات أخرى ، يمكن أن يؤدي الى نتائج لها شأنها ، فيما يتعلق بانتسكاف بين طاقة العمل وقيمة الأجر .

وقد زاد من شدة الاحتكاك والتنازع بين القطاعين الخاص والعام ، أن الدولة تعيش اليوم بعد انتهاء النظام الأقطاعي ، على إيرادات حققها القطاع الخاص لأغراض خاصة ، ثم تحولت هذه الإيرادات بحكم السلطات العامة عن استخدامها في تلك الأغراض الخاصة .

ومن ناحية أخرى فإن فرض الضرائب يعتبر مظهرا أساسيا للمجتمع الرأسمالي أو للدولة ، ولكنه يأخذ مع ذلك طابع الجرح الذي يصيب جهاز الإنتاج . وقد ظلت آثار هذا الجرح محدودة قبل عام ١٩١٤ - إذا اتفقنا أن تقصر بحثنا على الأئمة الحديثة - ولكن الضرائب زادت منذ ذلك الحين تدريجيا حتى أصبحت العنصر البارز في ميزانيات الأسر او ميزانيات المشروعات ، وعاملا يفسر الى حد كبير قصور مجالات النشاط الاقتصادي . وعلاوة على ذلك فقد انشأ جهاز إداري ضخم ، تنحصر مهمته في منازعة البورجوازية ليستخلص منها الضرائب المفروضة . وكان من نتيجة ذلك أن كون الممولون بدورهم أجهزة دفاعية تقوم بعمل ضخم لحمايتهم .

وليس هناك أبرز من هذه الظاهرة ، توضيح مدى التبدلات التي تنجم من اتصارع بين المبادئ الأساسية للمجتمع . فالرأسمالية الحديثة تعتمد على مبدأ الربح لكسب قوتها اليومي ، ولكن المجتمع من جانبه لا يقر هذا المبدأ . غير أن مثل هذا الصراع ، ومن ثم مثل هذه التبدلات ، لن يكون لها مكان في مجتمع اشتراكي . ونظرا لأن هذا المجتمع سوف يضع يديه على جميع موارد الدخول ، فسوف تختفي الضرائب . وأخيرا فإنه ليس منطقيا - وهذا أمر واضح - أن تعتمد الإدارة الاشتراكية الى توزيع الإيرادات على الأفراد ، ثم تتعقب بعد ذلك المنتفعين لتقطع منهم جانبا باسم الضرائب ! .

فلو لم يكن اليساريون شديدي الميل لامتناس دم البورجوازية ، حين يعلنون أن الضرائب لا يعيها سوى ضالتها ، لوجب الاعتراف منذ زمن طويل ، بأن إلغاء الضرائب يعتبر من أبرز دلائل التفوق ، التي يمكن الاعتراف بها للنظام الاشتراكي .

العنصر البشري

من الممكن جدا أن يوافق كثير من خصوم الاشتراكية على النتيجة التي توصلنا إليها ، ومع ذلك فغالبا ما تصاغ موافقتهم بالمبارة التالية : « حسنا ، فإذا وجدتم أنصاف آلهة لقيادة قاطرة الاشتراكية وملائكة لدفعها ، فإن الأمور يمكن حينئذ أن تسير على نحو ما تقولون ! ولكن المؤسف هو انكم لن تجعلوا آلهة ولا ملائكة . ثم إن النظام الرأسمالي يمثل بطبيعته وحوافره وتوزيعه للجزاء والعقاب ، أحسن تنظيم واقعي يمكن تصويره ، أو على الأقل أفضل تنظيم عملي .. »

والحق أن هذا القول ليس مجردا من الصحة تماما . إذ يجب من ناحيته أن تكون على حذر ، من المخاطر التي تتعرض لها كلما حاولنا أن نقارن بين حقيقة واقعة وفكرة مجردة ، وعلى حذر كذلك من الأخطاء أو الإغراءات التي ترتبط بكل مقارنة بين حقيقة معلومة ووضع مثالي .

ومن ناحية أخرى فإنه على الرغم من أنني أعتقد أنني قد أوضحت تماما أنه لا يمكن - نظرا لطبيعة الأشياء - أن نستشهد لمصلحة الاشتراكية دائما بحجج مقبولة في أي وقت وأي مكان ، فإنه ينبغي لنا أن نستند فقط إلى حجج مقبولة بالنسبة لظروف اجتماعية معينة وفترات تاريخية معلومة .

النسبة التلويغية

ولنوضح هذه النقطة بضرب المثل ، فنقول : إن كثيرا من الخدمات في المجتمع القطاعي ، التي نعتبرها اليوم جميعا من اختصاصات الإدارة العامة وحدها ، كانت تدار وفق أسس مؤداها في نظرنا اعتبار الوظائف العامة سلما للتملك الخاص وموارد للكسب الخاص ، فكان الفارس أو السيد يعتبر اقطاعيته ربحا أو مكافأة له وليست أجرا للخدمات التي يؤديها .

ومن هنالك تكن الوظيفة العامة المرتبطة بالقطاعية سوى مكافأة من الخدمات التي يؤديها الأفراد للسيد الحاكم .

ويمكن التعبير عن ذلك بصورة أكثر دقة ، فنقول : إن القطاعي كان يمتلك اقطاعيته لأنه كان يحق له باعتباره فارسا أو سيدا أن يملكها ، بغض النظر عن أنه يعمل أو لا يعمل .

ويميل الأشخاص الذين يعوزهم مفهوم التاريخ ، إلى اعتبار هذه الحالة تجميعا « للمساوي » ، ولكن هذا الرأي مجرد من الصحة . ذلك أننا إذا نظرنا إلى ظروف العصر الذي عاشه هذا النظام ، وجدنا أنه كان

يمثل النظام العمل الوحيد ، وانه كان يتضمن الوسيلة الوحيدة التي يمكن عن طريقها مباشرة تلك الوظائف العامة حين ذاك . فلو ان ماركس كان قد ظهر في القرن الرابع عشر ، ولو انه كان من الجراة والتهور لينسأى بطريقة أخرى للإدارة الاشتراكية ، لرد على قوله وقتئذ بأن النظام الإقطاعي إنما يمثل خبر وسيلة لتحقيق ما لم يكن يمكن تحقيقه إلا بملكية الإقطاع ، وأن دافع الربح بصفة خاصة كان لا غنى عنه لدفع عجلة الإدارة العامة إلى الأمام ، كما أن اختفاء هذا الربح كان يمكن أن يؤدي فصلا إلى الفوضى والارتباك ، ويمكن أن يوصف الاشتراكية حينئذ بأنها حلم خيالي .

وكذلك لم تكن الاشتراكية - في الوقت الذي كانت تحتل فيه مصانع النسيج الإنجليزية المكان الأول في الاقتصاد الرأسمالي حوالي سنة ١٨٥٠ - لم تكن تمثل نظاما يمكن أن يطبق عمليا . ولم يكن هناك اشتراكي واحد يؤيد أو يمكن أن يؤيد الآن أنها كانت ممكنة التطبيق حينئذ . وكانت أمثلة « نظرة صاحب الشيء إلى ماشيته تسمنها » و « الدجاجة التي تضع بيضا من الذهب » وغيرها من الأمثلة المألوفة - كانت تعبر في ذلك الوقت عن حقيقة لا يمكن إنكارها .

وأستطيع لنفسى أن أنصح أصدقائي الاشتراكيين بأنه يجدر بالآخرى - بدلا من أن يسخروا من هذه الأمثلة حين يصادفونها - أن يعترفوا بالحقائق المشروعة لهؤلاء السذج حين توضع الأمور في إطارها التاريخي. الحقيقي والا بنزعوها إلا إذا اقتضت دون حق مجالات أخرى .

وبهذه الطريقة نصل أخيرا إلى السؤال الوحيد الذي يهمنا وهو :
« ماذا بقي حتى الآن من الحقوق المشروعة الموروثة من الماضي ؟ »

ونظرا لأنه ينبغي علينا - إذا صحت المقارنة بين الحقيقة الرأسمالية وبين فرص نجاح الاشتراكية - أن نحدد طرازا معيناً من النظام الرأسمالي لاتخاذ أساساً للمقارنة ، فسوف نختار لهذا الغرض النظام الرأسمالي المعاصر الذي يتميز بالمشروعات الكبرى .

وعلاوة على ذلك فسوف نلاحظ أولاً أن هذه التجربة - ولو أنها تحدد نموذجاً وزمناً معلومين - لا تتعلق بفترة معينة حتى ولو بصورة تقريبية . فالواقع أن البحث المحدد هو وحده الذي يساعد على الإجابة عن سؤالنا : إلى أي درجة نما النظام الرأسمالي الذي تسوده الحرية الكاملة؟ وإلى أي حد تطور في وقت معين كالوقت الحاضر مثلاً ؟

ونلاحظ فيما يتعلق بهذا الجزء من بحثنا ، أنه ليس من المهم أن نعرف : هل كانت القيود التي فرضت على النظام الرأسمالي قد زادت بفعل التطور الرأسمالي ذاته ، أو أنه يمكن اعتبارها قد فرضت على النظام الرأسمالي بفعل القوى الخارجية وحدها ؟

ثم أننا لا نزال ونحن نعالج مسائل تتصل بالناحية العملية نتحدث عن إمكانيات واحتمالات فقط ، ونلجأ إلى الفروض إزاء جهلنا بطبيعة الاشتراكية المقبلة ، التي يكنها لنا القدر .

٢ - انصاف الآلهة والملائكة

ولنعد الآن الى الراى البورجوازى الذى يطالب بانصاف آلهة وملائكة . ونستطيع بسهولة ان نبذى رأينا بشأن أول هذين المطلبين : فلن يكون ثمة حاجة الاشياء آلهة لادارة النظام الاشتراكي ، ذلك أننا اعترفنا من قبل بأنه عندما يتم التغلب على عقبات مرحلة الانتقال ، فسوف تصبح مهمة الادارة ميسورة ، بل اسهل من المهمة التى تواجه المنظم الصناعى فى العالم الحديث .

ويعتبر مطلب الملائكة بدوره صدق للراى المعروف من أن أساليب العيش الاشتراكي ، تتطلب مستوى خلقيا لا يمكن أن نرجو أن يستطيع البشر أن يرقوا اليه .

على انه ليس للاشتراكيين الا أن يلوموا أنفسهم اذا كانت مثل هذه الحجج قد ساندت خصومهم . فقد اطلالوا الحديث فى الواقع عن فظائع الظلم والاستغلال الرأسماليين ، التى يكفى على حد قولهم القضاء عليها لتجلى الطبيعة البشرية بكل جمالها ، او لتوضع نظم تربوية ترتفع بالنفوس البشرية الى المستوى الخلقى المطلوب . فهم قد عرضوا أنفسهم بذلك للوم على تملقهم الجماهير الى درجة غير مقبولة ، وكذلك للسخرية باعتناقهم طريقة «روسو» وهى نظرية طويت منذ زمن بعيد . وكان هؤلاء الاشتراكيون يستطيعون تماما الاستغناء عن ذلك ، حيث لم تكن تموزهم الحجج المنطقية لمساندة دعواهم .

وسوف نلجأ - لايضاح ذلك - الى تقسيم يمكن أن يعترض عليه علماء النفس ، ولكنه سوف يقدم لنا مساعدة كبيرة .

فيمكن أولا أن نتغير مجموعة معينة من الاستعدادات التى نشعر بها وندخلنا الى العمل ، نتيجة تغير يطرأ على الظروف الاجتماعية التى تحيط بنا ، على حين تظل الطبيعة البشرية التى تنبثق عنها هذه الاستعدادات كما كانت عليه . وسوف نعبر عن هذه الظاهرة باسم « التغير بفعل تغير الظروف المحيطة »

ويمكن ثانيا ان يصطدم تغير الظروف ، باستعدادات المشاعر التى تقاوم هذا التغير وقتا ما ، وتمثل عامل اضطراب طالما انها لم تستسلم . وسوف نعبر عن هذه الظاهرة باسم « العادات والتقاليد » .

ويمكن ثالثا أن يطرأ تغير على الجهاز الاساسى ذاته ، أى على النفس البشرية ذاتها ، سواء بتشكيل المادة البشرية أو بالقضاء على بعض عناصرها المنحدرة : اذ لا شك أن الطبيعة البشرية يمكن تشكيلها لحد ما ، وخصوصا فى حانة الجماعات التى يمكن أن يصاغ تكوينها .

اما عن معرفة درجة مرونتها ، فهذه مسألة تتطلب ابحاثا متعمقة . ولا يمكن أن نتجلى بشكل مفيد على طريقة ندوات عامة . ولستنا مع ذلك فى حاجة الى الانضمام الى هذا الجانب أو ذاك ، نظرا لان صهر النفس البشرية ليس ضروريا لتسيير جهاز الاشتراكية .

ونستطيع بسهولة أن نقنع بصلق هذا الراى ، اذ يحق لنا أولا أنه

نترك جانباً القطاع الزراعي الذي يمكن لأول وهلة أن يقيم أصعب العقبات أمام المصلحين ، وحتى لو اكتفت الإدارة الاشتراكية بنوع من التخطيط الزراعي لا يختلف كثيراً عن الأساليب التي تتبع حالياً بصورة متزايدة ، فمن يقلل ذلك من قيمة النظام الاشتراكي . فرسم خطة للإنتاج وتحديد مناطق الزراعات وإمداد الزراع بالآلات والبذور والمأشبة والأسمدة وتحديد أسعار بيع المنتجات وشراء الحاصلات من الفائزين بالاستغلال على أساس هذه الامتياز - مثل هذه السياسة لن تؤثر تأثيراً جوهرياً على الريف أو سلوكه وتصرفاته .

حقيقة أن السلطات الاشتراكية تستطيع أن تتخذ مسلكاً مغايراً ، ولكنه يكفيها أن نسجل أن هناك نظاماً يمكن أن يتبع ولا ينتج عنه كثير من الاحتكاك أو النزاع ، وأن يستمر اتباعه دون أن يفقد المجتمع لذلك صفته الاشتراكية .

وثانياً نجد عالم العمال والمستخدمين ، وهؤلاء لن يكون أى إصلاح لنفوسهم أو أى تغيير لاستعداداتهم مطلوباً منهم . وسوف يظل عملهم أساساً على ما كان عليه (مع تحفظ هام سوف نشير إليه فيما بعد) ، وسوف يظهر في صورة تقاليد وتصرفات تماثل تلك التي نشهدها الآن . وسوف يعود العامل أو المستخدم بعد انتهاء عمله إلى منزله ، أو لمزاولة نشاط يمكن الخيال الاشتراكي أن يصفه كما يروق له ، فيستطيع العامل مثلاً أن يلعب الكرة الاشتراكية على حين أنه يلعب اليوم الكرة البورجوازية ولكن هذا المنزل أو ذلك النشاط الذي سيزاوله ، لن يختلف عما هو عليه الآن ، ولن تظهر أية عتبة كئود في هذا القطاع الاجتماعي

وثالثاً تواجهنا مشكلة الجماعات التي تنتظر أن تصبح ضحية التنظيم الاشتراكي ، مشكلة الطبقة العليا أو المديرية . وهذه لا يمكن تسويتها وفق تلك النظرية التي تعدى الإيمان بها حدود المعسكر الاشتراكي ، والتي مؤداها :

١ - أن هذه الطبقة لا تضم سوى حيوانات ضارية لا يفسر وجودها في المراكز الاقتصادية والاجتماعية التي تحتلها سوى الخطر وغفلة الضعير، وتتمثل وظيفتها الوحيدة في حرمان الجماهير العاملة من ثمار جهودها أو المستهلكين من حصتهم المشروعة .

٢ - وأن هذه الحيوانات الضارية تفسد بعدم كفاية فرصها الخاصة، وتخلق الأزمات بولمها بتوفير الجانب الأكبر من غنيحتها .

٣ - وأنه لن يكون على المجتمع الاشتراكي أن يكتثر بهم بعد اتخاذ اللازم لإبعادهم فوراً عن مراكزهم وللحيلولة دون ارتكابهم أعمالاً تخريبية ومهماً يمكن أن تكون المزايا السياسية لهذه النظرية ، والارضاء النفسي الذي تشبمه مثل هذه النظرية لدى الأفراد الذين هم دون المستوى ، فإنها لا يمكن أن تعتبر في شيء من الاشتراكية الجديرة بهذا الاسم . فالواقع أن كل اشتراكي متبصر ، يعترف فيما يتعلق بميزة الطبقة البورجوازية وما جبقته من آثار ، بكثير من الحقائق التي لا تستقيم ومثل تلك النظرية السابق الإشارة إليها ، بل إنه ليستطيع أن يؤكد أن هذه

الطبقات العليا ، وهي بعيدة عن أن تكون هدفا لإية مضايقات ، سوف تحرر هي الأخرى من أغلال نظام يمارس ضغطه عليها ممتويا ، بقدر ما يمارس ضغطه على جماهير الشعب اقتصاديا . ويكفى - على أساس وجهة النظر هذه - أن تتفق وتعاليم كارل ماركس - التقدم بضع خطوات للوصول الى تلك النتيجة ، وهي أن تعاون العناصر البورجوازية يمكن أن يتمثل شرطا أساسيا لنجاح النظام الاشتراكي .

وعلى ذلك فإن المشكلة تعرض بالصورة الآتية : ان هناك طبقة تضم عنصرا بشريا ممتازا يفوق العنصر البشرى العادي، وتكون بالتالى موردا وطنيا ثميناً ينبغي على أى نظام اجتماعي منطقي، لا أن يحذر القضاء عليه فحسب بل ، أن ينتفع به في تحقيق أهدافه . وعلاوة على ذلك فإن هذه الطبقة تقوم بوظائف حيوية يجب اداؤها كذلك في المجتمع الاشتراكي . وقد رأينا أنها كانت ولا تزال مرتبطة بالكاسب الثقافية التي حققها النظام الرأسمالي ، وكذلك بجميع الآثار الاقتصادية التي حققتها والتي لم تكن ترجع الى تزايد عدد السكان العاملين . ونريد أن نقول انها مرتبطة بكل زياده في انتاجية العمل . ولكن هذه النتيجة ذاتها كانت ترتبط بنظام يكفل الجزاء والعقاب بصورة لا مثيل لها من الفعالية والتأثير ، ذلك النظام الذي تعتمد الاشتراكية الى اقضاء عليه . ولذلك يبرز سؤال لمعرفة ما اذا كان يمكن الانتفاع بالطبقة البورجوازية لخدمة مجتمع اشتراكي من ناحية ، وما اذا كانت الوظائف التي تؤديها البورجوازية والتي ينتزعها منها النظام الاشتراكي يمكن أن يقوم بها أناس آخرون بأساليب غير بورجوازية من ناحية أخرى .

مشكلة الإدارة البيروقراطية

يمثل الاستغلال المنطقي للقيم البورجوازية أعقد المشكلات التي تواجه النظام الاشتراكي ، وليس ثمة من يستطيع أن يؤكد أنها سوف تحل بنجاح ، على أن مخاطرة الفشل في حل هذه المشكلة لا ترجع إلى الصعوبات التي تنطوي عليها المشكلة ، بقدر ما ترجع إلى عوامل نفسية قاسية يتعرض لها الاشتراكيون في الاعتراف بأهميه المشكلة ووجوب معالجتها بطريقة موضوعية ، بعيدا عن الأفكار السابقة المتأثرين بها . وتمثل النظرية السابق الإشارة إليها ، والمتعلقة بطبيعة ووظائف الطبقة الرأسمالية ، تمثل في ذاتها أحد مظاهر النفور من انتهاز هذا المسلك . ويمكن اعتبارها كنهية نفسية لرفض اتخاذ هذا الموقف المحايد . غير أنه لا ينبغي أن ندهش لذلك . فالرجل الاشتراكي سواء كان أحد زعماء الحزب أو موظفا في الدولة أو مناضلا مستقلا ، يعتبر تنويع الاشتراكية مرادفا لوصوله هو نفسه إلى مقاليد السلطة . وفي نظره أن الاشتراكية تعني « أننا » سوف نمسك بزمام القيادة والحكم . ويمثل استبدال رجال الإدارة الحاليين في نظره حدثا وتحولا هاما ، أن لم يكن أهم ما في الثورة الاشتراكية . واني أعترف بأنني كثيرا ما تساءلت في أثناء حديثي مع المناضلين الاشتراكيين ، عما إذا كان بعضهم (بل غالبيتهم) سوف يهتمون ويحرصون على نظام اشتراكي لا يشتركون في إدارة شؤونه ، مهما كان هذا النظام كاملا من كافة الوجوه . على أنه ينبغي أن أضيف إلى ذلك أن موقف بعض الكادحين من الاشتراكيين ، يتسم في هذا المجال بالزهادة والتعبد .

ويتطلب الحل السليم للمشكلة أولا : أن يسمح للعناصر البورجوازية بإداء العمل الذي تؤهلهم له قدراتهم وخبراتهم ، وأن تتخذ تبعا لذلك - لتجنيد المديرين - طريقة للاختيار تركز على الكفايات الشخصية وحدها ، على أن يطرح جانب جميع الاعتبارات السابقة المتحيزة عن البورجوازيين « السابقين » . ومثل هذه الامسح للاختيار صالحة تماما ، بل أن بعضها يمكن أن يسجل مزية على الطريقة الرأسمالية ، كما هي متبعة في وقتنا هذا . في عصر الشركات الكبرى . غير أن السماح للعناصر البورجوازية بإداء وظيفتها ، يتضمن أكثر من تعيينها في مراكز مناسبة ، أن نترك لها حرية التصرف تحت مسؤوليتها الخاصة ، والا قامت مشكلة « بيروقراطية الحياة الاقتصادية » التي يرددها مناهضو الاشتراكية .

ولست أستطيع من جانبي - نظرا لظروف الحياة الحديثة - أن أتصور تنظيميا اشتراكيا ما لم يكن ذلك في صورة جهاز بيروقراطي ضخم . فسوف تؤدي جميع الاحتمالات الأخرى الممكن تصورهما إلى الارتباك

والغسل . ومع ذلك فإن هذه الضرورة المحتية لا يمكن أن تثير فزع كل من يدرك مدى انتشار البيروقراطية الآن في الحياة الاقتصادية بل وفي الحياة جميعها ، ويستطيع أن يشق طريقه في زحام العبارات التي تثير القموض حول الموضوع . فالأصل التاريخي لمنشأ هذه العبارات يفسر الى حد كبير التأثير الذي تبشره على عقولنا . ففي عهد الرأسمالية الصناعية اكدت البورجوازية وجودها أساسا بنضالها ضد قوى اقليمية ممثلة في بيروقراطية حكومية ، كانت (البورجوازية) ذراعها الايمن . فكانت غالبية الاجراءات التي يعتبرها ائثار او رجل الصناعة تدخلا لا محل له ، ترتبط في التفكير الجماعي لطبيعة الرأسمالية بهذه البيروقراطية . ولكن ظاهرة عقلية من هذا النوع تكون دائما راسخة مستمرة ، وقد بدا هذا الترابط بين الأفكار قويا عنيدا ، حتى اصبح الاشتراكيون انفسهم يخشون ذلك الغول ويجهدون انفسهم ليؤكدوا لنا ان فكرة نظام بيروقراطي لم تبجل مطلقا بخاطرهم .

وسوف نرى فيما بعد ، ان البيروقراطية — بعيدة عن ان تكون عقبة في سبيل الديمقراطية — تعتبر عنصرا مكملا لها لا بد منه . وكذلك فهي تمثل عنصرا مكملا لا بد منه للتطور الاقتصادي الحديث ، كما ينتظرها في المجتمع الاشتراكي دور اساسي لم يتح لها قط من قبل . بيد ان الاعتراف بالطابع المحتى لبيروقراطية لها دورها ، لا يحل المشكلات التي تثيرها ، ويبدو لنا من المناسب ان ننتهز هذه الفرصة لتفصيل هذه المشكلات ، فالواقع ان استبعاد عامل المكسب والخسارة بوصفهما دوافع النشاط الاقتصادي ، لا يمثل النقط الأساسية .

على ان المسئولية النقدية (بمعنى ان يكون على المرء ان يدفع ثمن اخطائه من ماله الخاص) في طريقها الى الزوال ، ولكن ذلك ليس بالسرعة التي يريد ان يقتنمها بها النقاد الذين ينظرون الى رغباتهم وكأنها حقائق . والمجتمع الاشتراكي يمكن دون شك ان يستوحى نوع المسئوليات القائم في كبريات المؤسسات الرأسمالية . كما ان الطريقة التي تختص بها ، البيروقراطية والمتبعة في اختيار القيادات والمديرين K ليست بالضرورة بهذه الدرجة من عدم الكفاية كما يؤكد البعض . فليست قواعد التعيين والاختيار في الادارات والمرافق العامة مجردة من التحمل . وعلاوة على ذلك فانها تعطى احيانا نتائج افضل من تلك القواعد التي يمكن ان ننتظرها اذا تمسكنا بما يقولون به . فمفهوم « الرأي الجماعي للزملاء في قيمة الرجل » بصفة خاصة ، يمكن ان يساهم كثيرا في زيادة السلطة والاختصاص وعلى الأقل سلطة فئة معينة .

ولكن ناحية اخرى من الموضوع تنسم بأهمية اكبر بكثير ، وهي ان الاسلوب البيروقراطي في معالجة الأمور والروح المعنوية التي يشيعها ، كثيرا ما تبشر اثرا من الجمود على اكثر العقول حيوية ونشاطا ، وهذا الجمود يرجع اساسا الى الصعوبة التي تواجه الجهاز البيروقراطي في التوفيق بين الظروف الميكانيكية لدورانه وبين عنصر المبادأة الفردية .

فهذا الجهاز لا يترك للمشروعات الخاصة سوى قليل من الحرية ، في حين يتيح قسما وافرا منها لمناورات اعدائها التي تستهدف القضاء

عليها ، ومثل هذه الحالة يمكن أن تهيئ لدى الموظفين الشعور المنبسط للزهو بجهودهم ، وهو ما يخلق بدوره عقلية ينعكس عليها هذا الشعور ، فتعتمد توجيه النقد الهدام الى جهود الآخرين . ولاشك أن الأمور يمكن أن تسير على نحو آخر ، إذ تظهر كثير من البيروقراطيات في صورة أفضل حين يزداد التمرد على عملها ، غير أنه يصعب عليها مع ذلك تجنب هذه المشكلة .

ومع ذلك فلن يكون متعذرا وضع الأفراد الذين ينتمون الى أصل بورجوازي في المراكز التي تناسبهم في داخل جهاز البيروقراطية الاشتراكية ، وكذلك تغيير وتطوير عاداتهم وتقاليدهم في العمل . وسوف نرى فيما بعد ، وعلى الأقل في حالة الانتقال الى النظام الاشتراكي - وقد حان الوقت المناسب لذلك - أن الظروف اللازمة لاعتماد النظام الاشتراكي والولاء له ، يمكن أن يتوافر دون حاجة لأجهزة الحكم الى ضغط ومهدد . وتبعا لذلك فلن تتضمن المعاملة السليمة للعناصر البورجوازية السابقة أي إجراء لا تفرض الضرورة اتخاذ تجاه رجال الإدارة الذين ينتمون الى أمة طبقة أخرى . على أن بعض الثقافات من الاشتراكيين قد حددت أساس هذه المعاملة التي تكفي هنا باستعراض أهم نقاطها :

فمن الأفضل الاعتراف بأنه ليس من الواقعية أن نعتقد في معنى الواجب يتسم بالنزاهة والتجرد المطلق ، أو أن ننكر كلية الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه هذه الفضيلة . وحتى إذا اخلفنا في اعتبارنا كل العوامل المرتبطة بمعنى الواجب ، كالاشباع النفسي الذي يوفره العمل ، فإن أي نظام يكفل الجزاء - وعلى الأقل في صورة ترقية أو نفوذ اجتماعي - لن يفقد لذلك فائدته وأثره . فالواقع أن التجربة اليومية تعلمنا أن من الصعب أن نجد رجلا أو امرأة يمكن سمو روحهما ، لا يتضمن حب الغير أو معنى الواجب لديهما ، مزيجا مما يمكن أن نسميه « بالأنانية المتحجرة » أو حب النفس والرغبة في تأكيد الشخصية . ومن ناحية أخرى ، فإن من الواضح أن الحالة النفسية الكامنة وراء هذه الرغبة أعمق جذورا من النظام الرأسمالي نفسه ، وتمثل جزءا من منطق الوجود لدى أمة جماعة اجتماعية . ومن الخطأ أن نحس قيمتها باطالة الحديث عن الميكروب الرأسمالي الذي ينفث بحدادة في النفوس ويفسد استعداداتها وميولها الطبيعية . ومع ذلك فمن السهل - بئس من الحماقة - وأن يستغل هذا النوع من حب النفس الفردي لتحقيق أكبر نفع للمجتمع ، وسوف يكون المجتمع الاشتراكي بصفة خاصة في وضع يساعده على الاستفادة منه خير فائدة .

وباخذ النفوذ الاجتماعي أو اعتراف المجتمع بما يؤديه الفرد من خدمات ، باخذ في المجتمع الرأسمالي طابعا اقتصاديا ، ذلك أن اكتسب النفوذ يمثل وفقا للبداء الرأسمالية دليل النجاح ، وأن مستلزمات المكانة الاجتماعية التي تعتبر من أسس السلم الاقتصادية يجب أن تبستري . ولا شك أن هذه المكانة وهذا النفوذ المرتبط بالثروة الخاصة قد اعترف به الاقتصاديون دائما ، ومن الواضح أنها تعتبر من أقوى الدوافع التي تحفز المرء على القيام بأعمال ممتازة تفوق المستوى العادي .

وقد رأينا في الجزء السابق ، أن التطور الرأسمالي ذاته يتجه إلى إضعاف هذا الدافع من الرغبة في الكسب والثراء ، وكذلك جميع الدوافع الأخرى . وعلى ذلك فلن نفرض الاشتراكية على الطبقة المسيطرة حاليا إعادة التقدير لقيم الوجود ، بصورة تنسجم من الصرامة بما كان يمكن أن تتضمنه منذ مائة عام . وعلاوة على ذلك فإن دافع الرغبة في كسب النفوذ والجاه يمكن أن يتطور بسهولة أكثر من أي دافع آخر ، فقد يجد المجذون الكادحون في الامتياز الذي يتمثل في منحهم الحق في حمل شارة لا تزيد قيمتها على مائة فرنك ، من الإشباع والرضى النفسي ما لا يوفره دخل سنوي يصل إلى مليون من الدولارات ، إذا كان هذا الامتياز لا يقرر إلا على أسس سليمة عادلة . والواقع أن هذه الشارة ذات المائة فرنك - بافتراض أنها تحظى من تقدير الجمهور بما يدفعه إلى النظر إلى حاملها نظرة تكريم واحترام - سوف تكفل لهذا الشخص عددا من المزايا التي توازي ما يوفره حاليا منها دخل سنوي يبلغ مليون دولار . وإذا كانت هذه الوسيلة لإثارة التنافس والطموح قد استغلت إلى حد بعيد في الماضي وحقت نتائج باهرة ، فإن ذلك لا ينقص شيئا من قيمتها في اقتراحنا . وأخيرا نقول : ألم يقبل تروتسكي نفسه أن يقلد وسام « درابوروج » (العلم الأحمر) ؟

أما عن المعاملة انفضلي فيما يختص بالدخل الحقيقي ، فيجدر أن نلاحظ أولا أن مثل هذا الأسلوب يستهدف لحد ما - وبصرف النظر كلية عما ينطوي عليه من حافز - المحافظة بصورة تعقيلية على الموارد الاجتماعية المتاحة . وكما أن خيول وثيران السباق ، هي التي تستفيد بالجوائز التي لن يكون المكن منحها لجميع الخيول وجميع الثيران ، فكذلك يجب إذا أردنا احترام مبادئ التمثل الاقتصادي ، أن نحفظ بالمعاملة الفضلى لأولئك الأشخاص الذين يقدمون أعمالا استثنائية ممتازة . ومن المفهوم أن هذه المبادئ لا يعترف بها بالضرورة ، فقد تفضل الجماعة التمسك بمثل تقوم على المساواة ولا تتفق مع هذا التمييز والتكريم ، فتأبى أن تمنح الرجال الإهتمام الذي تختص به آلتها . وكل ما يحق لمرجل الاقتصاد أن يقوله في هذا المجال ، هو أنه ينبغي على الجماعة ألا تتجاهل في مسلكها أن هذه المثل تكلفها الكثير . ولهذا النقطة أهمية كبيرة ، فكثير من الدخول المرتفعة بما يكفي لإثارة النقد والتعليق المعارض ، لا توفر لأصحابها أكثر من ظروف المعيشة والعمل التي تكفي تقريبا لإبقائهم صالحين لنوع المهمة التي يقومون بأدائها .

ويقدر ما تراعى هذه الاعتبارات ، نجد أن المشكلة المثالة في خلق الدوافع والحوافز الاقتصادية البحتة ، قد وجدت حلها في الوقت نفسه بصورة جزئية على الأقل . ومع ذلك فاني أرى - إذا نظرنا من زاوية التعقيلية - أن الجماعة الاشتراكية سوف تجد مزية كبيرة في تجاوز حدود الموازنة بخصان السباق أو الآلة الدقيقة . وهذا الرأي مستوحى من ملاحظة السلوك الإنساني من ناحية ، ومن تحليل اقتصاد الحضارة الرأسمالية من ناحية أخرى ، والذي يظهر منه أن الفكرة القائلة ، بأن إمكانية المجتمع في استغلال عوامل الطموح والمنافسة ناتجة من الظروف الرأسمالية ، هذه الفكرة مجردة من كل أساس . فهذه المطامع بمثابة

سياسات تهب وتشير جهودا ثمينة من الناحية الاجتماعية . فلذا ينبغي عليها كل فرصة لأشباعها ، كانت النتائج أقل شأنا مما كان يمكن أن تصل إليه ، وإن كان من غير الممكن تحديد مدى هذا الأثر ، مع العلم بأن أهمية هذا العامل سوف تقل بقدر ما يصبح النظام الاقتصادي أكثر ثباتا حين تنهذه الاشتراكية .

وليس مؤدى ذلك بآية حال انه ينبغي لاستغلال عوامل انخفاض التي ينطوي عليها التمييز والتفضيل في المعاملة ه أن تصل الدخول الاسمية القصوى الى مستوياتها الحالية . فهذه الدخول تشمل حاليا الضرائب والمخدرات وغيرها ، واستبعاد هذه البنود سوف يكفى بذاته لضغط تلك الأرقام الضخمة التي تصدم عقلية البورجوازية الصغيرة في عصرنا . . وعلاوة على ذلك فإن الأشخاص الذين يتمتعون بشرائع عالية من الدخل ، يتمتعون تدريجيا - كما سبق أن أشرنا - على نظرة أكثر تواضعا للحياة ، وهم - في الواقع - في طريقهم الى التخلي عن غالبية الدوافع باستثناء دافع الرغبة في النفوذ ، التي كانت تحفزهم الى التطلع الى مستويات الدخول التي تساعدهم على أن يعيشوا عيشة سادة حاكمين . ولكن هذه النظرة ستصبح أكثر تواضعا ، حين يأتي اليوم الذي تتاح فيه الفرصة أمام التجربة الاشتراكية لتتوج بالنجاح .

وطبيعي أن يستمر المدعون من الاقتصاديين في إخفاء وجوههم في فزع ، ويهملون الإشارة الى أنه قد اتخذت إجراءات من شأنها أن تهدى من روعهم ، وقد ظهرت هذه الإجراءات في العالم الرأسمالي ولكنها طبقت على نطاق واسع بعد ذلك في روسيا . وهي تمثل أساسا في الجمع بين بعض المزايا العينية ، وبين تمويل نقدي كبير يقصد به نظريا تغطية المصروفات المرتبطة بالأداء السليم لبعض المهام . ولا شك أن كبار الموظفين في غالبية الدول يتقاضون مرتبات متواضعة جدا (بل كثيرا ما تكون منخفضة بصورة لا يقبلها العقل) كفا أن المناصب السياسية الكبرى لا تمنح بصفة عامة سوى مرتبات ضعيفة . ولكن هذا النقص يعوض في كثير من الحالات ، وعلى الأقل بصورة جزئية أو حتى بصورة مستفيضة ، لا في شكل مكرمات وتشريف فحسب ، بل وكذلك باقائتهم في دور حكومية تتحمل الدولة أجور خدماتها ، ومنحهم بدلا من الاستقبال واستخدامهم البواخر الحربية واليخوت ، ومنحهم مكافآت اضافية عما يقومون به من أعمال في اللجان الدولية وغير ذلك .

الاقتصاد والجمهورية

وأخيرا ماذا نستطيع أن نقول عن الوظائف التي تؤديها البورجوازية حاليا والتي ينتظر أن يساهمها أياها النظام الاشتراكي ؟ سوف نتناول بالبحث في هذا المجال الادخار وسلطة اقرار النظام .

ففيما يختص بالوظيفة الاولى ، التي تقوم بها بأكملها تقريبا الطبقة البورجوازية وبصفة خاصة كبار البورجوازيين ، ينبغي ألا نتوقع منى أن تؤيد أن الادخار عديم الفائدة أو أنه يتناقض ومصالحة المجتمع ، أو أن أوصي القاريء بالاستناد الى الميل الفردي الى الادخار . لأن هذا الاسهام لا يستحق الذكر ، ولكن لأنه سوف يكون بالتأكيد غير كاف الا اذا تصورنا الاقتصاد الاشتراكي وكأنه في حالة سكون . وتستطيع السلطة المركزية كما رأينا - وعن طريق تخصيص مباشر لجانب من الموارد الوطنية لانشاء المصانع والآلات الجديدة - أن تقوم بجميع الاستثمارات التي يقوم بها حاليا الادخار الخاص بمزيد من الفعالية . وقد لا يكون للتجربة الروسية في كثير من النواحي نتيجة يعتد بها ، ولكنها ليست كذلك في مجالات الاستثمارات . فقد فرض أكراميين على المواطنين السوفييت تقشفا وحرمانا لم يكن يستطيع الوصول اليه أى مجتمع رأسماني . ولكنه لن يكون من الضروري حال الوصول الى اية مرحلة متقدمة من التنمية الاقتصادية ، الذهاب الى ذلك الحد للمحافظة على معدل التقدم الرأسمالي . وحتى اذا كان المجتمع الرأسمالي قد وصل الى مرحلة تقرب من حالة السكون ، فان الادخار الاختياري وحده يمكن أن يكفي لسد حاجات الاستثمار . وعلى ذلك فان هذه المشكلة . وان كانت تتضمن دائما حلا لها ، تدل مرة اخرى على ان الاحوال المختلفة تتطلب أنظمة مختلفة من الاشتراكية ، وان الصورة المثالية منها لا يمكن أن تنجح الا على حساب الاهتمام بالتقدم الاقتصادي السابق على الاشتراكية ، والذي يكون قد وصل الى مرحلة من التقدم يمكن أن يقنع بها المجتمع في المستقبل .

اما فيما يختص باقرار النظام ، فهناك علاقة ظاهرة بين انتاجية النظام الاقتصادي، وبين السلطة التي يولها المجتمع الرأسمالي لصاحب العمل البورجوازي على مستخدميه وعماله ، عن طريق الانظمة القائمة مثل نظام الملكية الخاصة وحرية التعاقد . على ان المسألة في هذا المجال ليست مجرد امتياز يمنح للمالك بقصد مساعدتهم على استغلال غير الملاك ، اذ وراء هذه المصالح الخاصة تكمن مصلحة الجماعة في سر جهاز الانتاج دون صعوبات أو عقبات تقف في سبيله . ولكن الى اى مدى تستخدم مصالح أرباب الاعمال مصالح المجتمع فعلا في وضع معين ؟ وإلى اى مدى أصبح فيه الارتكاز على المصلحة الشخصية لخدمة مصلحة الجماعة يفرض صورا من الحرمان لاجدوى منها على طبقة البروليتاريا ؟

أن الآراء يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا بشأن هاتين المسألتين. ومع ذلك فلا يمكن - إذا تكلمنا من الوجهة التاريخية - أن يكون هناك اختلاف في الرأي فيما يتصل بوجود هذه المصلحة الاجتماعية أو فيما يتعلق بأن طريقة كان من الواضح أنها الطريقة الوحيدة التي يمكن انتهاجها في فترة النظام الرأسمالي ، الذي لم يكن يشوبه أى تدخل بخارجي ، وعلينا إذن أن نجيب عن سؤالين : هل ستظل هذه المصلحة الاجتماعية قائمة في ظل النظام الاشتراكي : ؟ وفي حالة الإيجاب : هل يستطيع النظام الاشتراكي أن يكفل ذلك القدر اللازم من السلطة ؟

على أن من المناسب أن نستبدل بلفظ «السلطة» تعبيراً أكثر دقة هو «النظام المفروض» الذي نعني به المادة التي غرستها في نفوس الأفراد الخاضعين لهذا النظام ، عوامل أخرى تتمثل في أن يطيعوا الأوامر ويتقبلوا الرقابة والإشراف والنقد . ونحن نميز هنا بين هذه أفكار وفكرة النظام الذاتي ، مشيرين إلى أن النظام يرجع بصورة جزئية على الأقل ، إلى أن العامل قد خضع فيما مضى بل وبطريقة موروثة لنظام تفرضه السلطة ، وبين نظام الجماعة الذي ينتج عن ضغط الرأي الجماعي على كل من أفراد الجماعة ، كما يرجع لحد ما إلى عادات الإذعان والطاعة المكتسبة في الماضي .

ولكن هناك سببين يحملان على توقع أن يصبح النظام الذاتي ونظام الجماعة أكثر صرامة في ظل النظام الاشتراكي . وقد أفسد هذه الفكرة كما أفسد الكثير غيرها ، تصورات خيالية مضحكة ، ومع ذلك فإما كانت السخرية التي تثيرها هذه التصورات ، فينبغي ألا تعجب هنا تلك الحقائق والاستنتاجات التي يمكن أن نستخلصها منها ، وأنتى يمكن أن تؤسس عليها آمالاً يدعمها مزيد من المنطق والتعقل .

ويحق لنا أولاً : أن نفترض أن النظام الاشتراكي ، سوف يتمتع بذلك الولاء المعنوي الذي نأباه دائماً على النظام الرأسمالي ، ولكن هذا الولاء سوف يوحى إلى التعامل بمفهوم لواجباته أكثر صواباً من ذلك المفهوم الذي يتكون لديه في ظل نظام بدأ يعمته ويتمرد عليه . وعلاوة على ذلك فإن هذا التمرد يرجع إلى حد كبير للمؤثرات التي يتعرض لها . فالعامل لا يقر النظام الرأسمالي لأنه يقال له أن عليه أن يفعل ذلك . فولاؤه للمشروع الذي يعمل فيه وفخره بالعمل الممتاز ، هدف مستمر للنقد والهجوم ، ونظيره كلها للحياة منحرفة متأثرة بحرب الطبقات . ولكن الظاهرة التي عبرت قبلاً « بالمصاحبة المهنية » في إثارة الاضطراب الاجتماعي ، مصيرها انزوال في الوقت الذي تختفي فيه المصالح المهنية الأخرى . ولكن لاشك أنه ينبغي أن نضع في الكفة الأخرى من الميزان ، اختفاء سلطان الجزاء الذي يكفله في النظام الرأسمالي « أن كل فرد مسئول عن مصيره الاقتصادي الخاص .

وثانياً : تتمثل إحدى المزايا الهامة للنظام الاشتراكي ، في أنه يلقي ضوءاً ساطعاً على طبيعة الظواهر الاقتصادية في حين أن قناعات الرأسماليين في النظام الرأسمالي يخفي طبيعة هذه الظواهر . ونستطيع أن نعتقد أن منشاء الجرائم والنزوات التي ترتكب - كما يقول الاشتراكيون - تحت ستار هذا القناع ، ولكننا لانستطيع أن ننكر كثافة هذا الستار ذاته . فليس

لغة من يستطيع في المجتمع الاشتراكي مثلا ان يشك لحظة في ان الفائدة التي يجنيها الشعب من المبادلات الدولية تتمثل في الواردات ، ذلك ان الصادرات تمثل التضحية التي ينبغي ان يقدمها بفرض الحصول على السلع المستوردة . في حين تفتيب هذه الفكرة المنطقية تماما عن رجل الشارع في المجتمع الرأسمالي ، الذي يرحب ويؤيد اجراءات الحماية التي يترد اثرها الضار الى مصلحته هو . كما ان الادارة الاشتراكية التي تقوم مطلقا - مهما تكن الاخطاء التي يمكن ان تقع فيها - بتقديم اية مكافآت لاي مشروع أو منشأة بقصد تحريضه صراحة على عدم الانتاج ، كما ان احدا لن يستطيع ان يقول - دون عقاب - ترهات بمن مخاطر الادخار .

وبصفة اكثر تعميما ، سوف تكون السياسة الاقتصادية منطقية عقلية ، وسوف يمكن تجنب الكثير من أسوأ أسباب التبديد ، لاجد ان كل فرد سوف يلمس الهدف والمداول الاقتصادي للأجراوات والاساليب المتبعة ، كما يدرك كل فرد المعنى الحقيقي للتمرد والجموح في العمل وبصفة خاصة للاضراب . واذا كان هذا الفرد لم يستنكر ماوقع من اضرابات في ظل النظام الرأسمالي السابق ، فلم يكون لذلك ادنى أهمية ، مادام قد عرف ان الاضرابات لن تكون سوى هجوم ضار بمصلحة المجتمع وموجه الى الثروة الوطنية . فاذا عمد مع ذلك الى الاضراب فسوف يشعر بخطئه ويكون هدفا للنقد والسخط العام .

التجربة الروتينية

غير أن هذه الاعتبارات تحملنا على الاعتقاد في الحدود التي يلعب فيها العاملان السابق الإشارة إليهما دورهما - بأن النظام الذاتي ونظام الجماعة يمكن أن يكونا أكثر قوة ودعما في المجتمع الاشتراكي ، وأن هذا المجتمع سيكون من ثم أقل احتياجا إلى الاعتماد على السلطة التحكيمية في فرض النظام كما هي الحال الراهنة في المجتمع الرأسمالي ، كما توحى هذه الاعتبارات بأنه سوف يكون أكثر يسرا على السلطات أن تفرض إرادتها كلما بدا ذلك ضروريا . ولكنه ينبغي على - قبل أن أعرض الأسباب التي تدعوني للاعتقاد في مثل هذا التفوق - أن أذكر تلك الأسباب التي تحملني على الاعتقاد بأن المجتمع الاشتراكي لن يمكنه الاستغناء من سلطة تحكيمية لفرض النظام .

أولا : إذا كان النظام الذاتي ونظام الجماعة هـ يمثلان نتاج عادات سابقة وموروثة من الحدود ، خلقها نظام فرضته سلطة تحكيمية ، فلسوف يضعف هذا النظام حتى يختفى إذا توقفت السلطة التي فرضته عن مباشرة سلطاتها لفترة طويلة ، وذلك بصرف النظر كلية عن مسألة احتمال أن النظام الاشتراكي يقوم أو لا يقوم بدوافع أخرى ، للإبقاء على ذلك الأسلوب من السلوك المرغوب فيه . فمثل هذه الدوافع والاستجابة لها تمثل وسائل فعالة هامة منذ اللحظة التي يتعلق الأمر فيها بحث الأفراد على انخضوع لقواعد ملزمة ولنظام يكفل الجزاء ، بدلا من أن تسمح لهم بالتمسك بمسلكهم الروتيني المعتاد .

وهذا الوجه من المسألة يبرز تماما حين يوضع في إطاره ، نظرا لأننا نعتبر النظام بالصورة التي يتأكد فيها من خلال روتين الحياة اليومية ، مملا في بعض تفاصيله أن لم يكن كلها ، تضيئه شعلة الحماس وأن النظام الاشتراكي سوف يقلل لحد ما على الأقل ، من الضغط اندى تباشره تلك الضرورة الملحة تكسب القوت ، والتي تمثل في المجتمع الرأسمالي السبب الأساسي لوجود نظام الجزاء التلقائي .

ثانيا : هناك علاقة وثيقة بين ضرورة اقتياد المشتغلين العاديين هـ ضرورة شحذ هم أولئك الذين يقل انتاجهم عن المستوى العادي . ويشير تعبير « الانتاجية دون المتوسط » لا إلى حالات فردية مرفضة ولكن إلى قطاع كبير من الأبدى العاملة ربما يصل إلى ٢٥٪ منها . وبقدر ما ترجع الانتاجية دون المتوسط إلى ظواهر نقص معنوي أو إرادى ، يكون من غير الواقعى إطلاقا أن نتوقع اختفاء هذا النقص

الاجتماعى فى الوقت نفسه مع الرأسمالية . فسوف تظل هذه المشكلة — عدوة الرفاهية البشرية — قائمة تماما كما هو الحال الآن . ولا يمكن الاعتماد فى حلها على نظام الجماعة وحده ، الذى لم يعد له سوى قواه هو وحدها ، ولو أن جهاز السلطة التحكمية فى فرض النظام ، يمكن أن يعمل بحيث يعمل بصورة جزئية على الأقل ، عن طريق الجماعة التى يمثل هو أحد عناصرها .

ثالثا : إذا كان يمكن أن نتوقع اختفاء « المصلحة المهنية » فى إثارة الاضطراب الاجتماعى بصورة جزئية ، فإن هناك أسبابا قوية تحمل على الاعتقاد بأنها لن تختفى كلية فسوف يستمر الوصوليون فى تدبير الاضطرابات أو إثارة العقبات والعراقيل . وستظل مثل هذه الأساليب — كما هو الحال اليوم — رد الفعل الطبيعى ، سواء من جانب المثاليين أم الانانيين الساخطين على أوضاعهم أم على الأحوال بصفة عامة .

وعلاوة على ذلك فإن دوافع النزاع لن تختفى فى المجتمع الاشتراكى ذلك أن مصدرا واحدا من مصادر النزاع هو الذى سيكون قد نصب . فالى جانب الاحتمال القوى لاستمرار بقاء المصالح الطائفية بما للمناطق أو بما للفروع ، يمكن أن تثور خلافات فى الرأى مثلا بشأن الأهمية النسبية التى ينشئ تقريرها للمتعة الحاضرة أو لرفاهية الأجيال المقبلة فىمكن على ذلك أن تصطدم الإدارة الاشتراكية حين تتخذ موقفا سليما بالنسبة للاستثمارات ذات الأثر المؤجل ، بمعارضة غير واهية من الجماهير ، معارضة لا تختلف عن الموقف الحالى للعمال وللجمهور بصفة عامة تجاه المشروعات والمنشآت الكبرى وسياساتها لتجميع الأموال والاحتياطيات .

وأخيرا فمن المهم الاعتراف بأن الكثير من مشكلات الحياة الوطنية الكبرى ستظل معلقة وأنه ليس هناك من سبب لتوقع أن يكف الأشخاص عن تنازعهم واختلافهم بشأنها ،

وينبغى بعد ذلك لنعرف الى أى حد تستطيع الإدارة الاشتراكية أن تتغلب على الصعوبات التى يمكن أن تثور فى هذه النواحي الثلاث ، ينبغى ألا يغيب عن بالنا أن المقارنة يجب أن تنصب على النظام الرأسمالى بالصورة التى يوجد عليها اليوم ، أو حتى على النظام الرأسمالى بصورته حين يصل الى مرحلة أبعد من الانحلال .

لقد اشرنا فى الجزء السابق الى أن التطور الرأسمالى يتجه الى تحطيم القواعد الاجتماعية النفسية التى يركز عليها النظام الرأسمالى ذاته . طباعة العامل وتلبسته الأوامر لم تكن فقط مستوحاة من اعتقاد تفكلى فى التراب التى يوفرها له ذلك الموقف ، ولكنها ترجع الى النظام الذى اعتاده وورثه عن صاحب العمل البورجوازى ، الذى ورثه بدوره من سلفه الاقطاعى . وقد اختصت البروليتاريا صاحب العمل هذا بكل الاحترام الذى كان أجنادهم يكونونه لساداتهم الاقطاعيين الذين ساءت خلفاتهم بدورهم على تسهيل مهمته البورجوازية ، بالاستتورار فى ممارسة السلطة السياسية خلال الجزء الأكبر من تاريخ الرأسمالية . وقد ضحت البورجوازية بتحطيم « طبقتها الحامية » وبقبول

«للساواة في المجال السياسي وتعليم العاملين انهم مواطنون لهم
 سالاخرين ... ضحت بهذه الزبة الموروثة من النظام الاقطاعي . وكانت
 السلطة الباقية كافية لفترة ما ، لاسدال ستار على التحول التدريجي
 المستمر الذي كان من شأنه في المدى الطويل ان يقضي على نظام المصنع
 الصغير ، ومنذ ذلك الحين تلاشى الجانب الاكبر من تلك السلطة ، فقد
 اختفت غالبية وسائل الضغط الكفيلة باقرار النظام ، كما اختفت امكانيات
 استخدامها . واختفى التأييد الادبي الذي كانت تمنحه الجماعة من
 قبل صاحب العمل ، حين كان يوقع العقاب على من يخالف النظام .
 واختفى اخيرا ذلك الموقف المؤيد من جانب السلطات العامة ، وبصفة
 خاصة بسبب زوال التأثير الادبي المشار اليه ونستطيع ان نترسم
 خطوة بخطوة التطور الذي ادى بهذه السلطات الى اتخاذ موقف حيادي
 ثم الى الدفاع عن حق العامل في ان يعتبر شريكا يقف على قدم المساواة
 مع صاحب العمل الذي يتعاقد معه ، واخيرا الى تأييد ومساندة
 النقابات ضد اصحاب الاعمال .

ونظرا الى هذه الاوضاع ، فليس ثمة حاجة الى التمكن بما يكون
 عليه المستقبل البعيد ، لن تصور مواقف « يمكن ان تكون فيها الاشتراكية
 الوسيلة لاقرار النظام في العمل » ولكن من الواضح على اية حال ان
 النزاي التي ستنتهي للادارة الاشتراكية في هذا الشأن انما هي من
 الاهمية بالقدر الذي يجعل لها مقاما كبيرا في ميزان الانتاجية .

اولا : فوسائل اقرار النظام التي يمكن الادارة الاشتراكية استخدامها،
 سوف تكون اكثر تنوعا من تلك التي تستطيع ان تمارسها الان الادارة
 الرأسمالية . فالتهديد بالفصل هو وسيلة الضغط الوحيدة التي بقيت
 لهذه الادارة الرأسمالية كما ان هذا السلاح نفسه قد اعد بحيث يمتدأثره
 الى اليد التي تحاول استخدامه . ولكن التهديد بالفصل من جانب
 الادارة الاشتراكية لا يمكن - على عكس ذلك - ان يساوي تهديدا بقطع
 عيش العامل الجامع ، دون ان يستطيع ان يجد وسيلة للرزق في وظيفة
 اخرى . وعلاوة على ذلك، فانه على حين لا يوجد في النظام الرأسمالي بصفة
 عامة وسيلة وسطا بين الفصل من ناحية والتسامح والعفو من ناحية
 اخرى ، فان الادارة الاشتراكية تستطيع تطبيق عقوبة الفصل ثم توقيع
 عقوبات اخرى كذلك . ومن بين اخف هذه العقوبات مالا تستطيع
 الادارة الرأسمالية توقيعه نظرا لعدم تخويلها سلطة ذلك . ولكن
 مجرد الردع والتأنيب في ظل ظروف اجتماعية جديدة قد يكون له من
 الأثر مالا يتسنى له في ظل النظام الرأسمالي .

ثانيا : سوف يكون اكثر سهولة على الادارة الاشتراكية ان تستخدم
 وسائل الجزاء التي تحت تصرفها ايا كانت هذه الوسائل . فلن يعود
 هناك حكومة تتدخل في منازعات العمل ، وسوف يكون موقف العداء
 من جانب طبقة المثقفين قد انتهى .

اما العداء من جانب اى شخص من هذه الفئة فسوف يحد من
 اثره مجتمع يؤمن من جديد بمبادئه . ولا شك ان مثل هذا المجتمع
 سوف يتمكن من قيادة الشباب بشكل حازم . واخيرا وكما سبق

القول : فان الراى العام لن يتسامح فى اعمال يعتبرها هو ذاته شبد
انجرامية ، فالاضراب مثلا سوف يعتبر تمردا .

وثالثا : فان الدوائر الحاكمة سوف يكون لديها من الاسباب لمساندة
وتأييد مديرى المؤسسات والمشروعات ، أكثر بكثير مما يتوافر للحكومة
فى ظل ديمقراطية رأسمالية . فموقف الحكومات الرأسمالية
تجاه المنشآت والمشروعات ، يشبه ذلك الموقف الذى تسنّده
الديمقراطية السياسية الى المعارضه : فهو موقف ناقد خائف لحرية
المنشآت وحركتها ، وبصفة خاصة متحلل من المسئولية . ولا يمكن أن
يكون الأمر كذلك فى النظام الاشتراكى ، اذ سوف يكون وزير الانتاج
مسئولا عن سير جهازه . حقيقة أن هذه المسئولية ستكون سياسية
فقط ، وقد يمكن أن يحوى خطاب منمق يليق به كثيرا من الاخطاء . غير
أن المصلحة التى يمكن أن تراها الحكومة فى اتخاذ موقف مضاد من
المؤسسات والمنشآت ، ستكون بالضرورة لا وجود لها ، وسوف يظهر
بدلا منها دافع قوى لتمنى نجاح هذه المؤسسات ، وسوف تكف
« الضرورات الاقتصادية » عن أن تكون مادة للسخرية ، وسوف تعنى
محاولة شل سير جهاز المؤسسات وصرف العمال عن عملهم هجوما
موجها ضد الحكومة . ويحق لنا أن نعتقد أنها سوف ترد على مثل
هذه المحاولات بكل شدة .

على أن الاعتراضات المختلفة التى يمكن أن تثار فى الناحية وفى وجه
تعميمات مستوحاة من التجربة الروسية ، لا تنقص شيئا من قيمة هذه
النتائج ، فى حالات لن تثير مثل هذه الصعوبات التى واجهتها التجربة
الروسية ، حين يكون المجتمع الاشتراكى أكثر نضجا .

لقد قضت الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ على تنظيمات البروليتاريا
الصناعية الروسية ، وحينئذ أطلقت الجماهير لنفسها العنان ، وجسمت
مفهومها لنظام الجديد فى كثرة الاضرابات وفى صورة عطلات الاعياد وفى
تملكها المصانع . وكانت الادارة بمعرفة لجان المؤسسات أو بمعرفة
النقابات موضع البحث ، وكان كثير من المديرين يوافقون عليها . وقد
امكن بصعوبة الاحتفاظ بحد أدنى من السلطة والنفوذ للمهندسين
وللمجلس الأعلى ، وفقا للاتفاق الذى تم فى أوائل سنة ١٩١٨
والذى كانت آثاره السيئة أحد العوامل الرئيسة التى دفعت لينين فى
سنة ١٩٢١ الى انتهاج « السياسة الاقتصادية الجديدة » ، ومنذ ذلك
الحين لم تكن المواقف التى اتخذتها النقابات بعيدة عن الحرية
الاقتصادية ، بعد أن تغيرت وظائف هذه النقابات عن مثيلاتها فى ظل
النظام الرأسمالى . ولكن الخطة الخمسية الاولى (١٩٢٨) وضعت حدا
لكل هذا التخطئ : فعند سنة ١٩٢٨ زادت قبضة الحكومة على
البروليتاريا الصناعية عما كانت عليه الحال فى عهد آخر القيصرية .
وأيا كانت الاخطاء والفشل الذى لحق بالبلشفية ، فلا شك أنهم نجحوا
دائما منذ ذلك الحين فى اقرار نظام العمل . كما أن الوسائل التى
استخدموها فى الوصول الى هذه النتيجة تتضمن تجربة مفيدة للغاية .

ولم تلغ النقابات فى روسيا ، بل على العكس شجعتها الحكومة ،
فزاد عدد أعضائها بدرجة سريعة حتى بلغ ١٧ مليوناً فى سنة ١٩٣٢ .

ولكنها أصبحت - وقد كفت عن أن تكون اللسان المعبر عن مصالح الطوائف والطبقات وعن أن تكون عاملا يعرقل سير النظام والإنتاج - أصبحت المتحدث بلسان المصلحة الاجتماعية الذي يدعو إلى النظام وزيادة الإنتاج ، واتخذت بذلك موقفا يختلف كثيرا عن ذلك الموقف المتعاند للنقابات في القول الرأسمالية ، حتى أن بعض المنظمات العمالية القريبة رفضت الاعتراف بها كنقابات بالمعنى الصحيح . فقد كفت هذه النقابات عن معارضة «الساليب» التقشف والحرمان التي كان يتطلبها التصنيع السريع ، كما قبلت بترحيب ، زيادة يوم العمل دون أجور إضافية ، وكذلك تركت مبدأ تساوى الأجور ووافقت على نظام جسد للمكافآت وعوامل التشجيع على العمل . كذلك اعترفت بحق المدير في فصل العمال وأخيرا فقد أقرت - بالاشتراك مع « المحاكم » ولجان التطهير - الإجراءات الشديدة تجاه المتكاسلين وغير المنتجين . ولم يعد هناك قط مسألة حق الأضراب أو حق مراقبة الإنتاج .

ولكن كل هذه التصرفات لم تثر أية صعوبة من الناحية النظرية . فانتعير الغريب الذي يصف كل مالا يتفق تماما مع منطق الدولة بأنه ضد الثورة وضد تعاليم ماركس، يمكن أن يشير الضحك. والواقع أن مثل هذا الموقف ليس فيه ما يعارض الاشتراكية : فمن المنطق وقد انتهت حرب الطبقات ، أن يتخلى الأفراد عن الإجراءات الموقفة التي تعرقل سير جهاز الإنتاج ، وأن يتغير طابع الاتفاقات الجماعية ، ويخضع النقد في عدم الاعتراف بصرامة النظام الذاتي ونظام الجماعة ، الذي نجح المذهب الاشتراكي في خلقه ، والذي يستجيب تماما للاعتبارات التي سبق أن أشرنا إليها في هذا الشأن . وليس هؤلاء النقاد أقل خطأ في عدم الاعتراف بالدور الذي لعبته في ذلك النجاح ، السلطة التحكيمية في فرض النظام ، التي تساند وتكمل هذين النوعين من النظام السابق ذكرهما .

وقد أخضعت النقابات المختلفة وكذلك هيئتها المركزية لرقابة الحكومة والحزب الشيوعي . وقد اختفى العنصر الذي كان يعبر عنه « بمعارضة العمل » ، وأبعد الزعماء العماليون الذين كانوا يصرون على الاعتراف بوجود المصالح الخاصة لأعمال . وهكذا لم تعد النقابات منذ سنة ١٩٢٩ ، بل ومنذ إعادة التنظيم الحكومي في سنة ١٩٢١ ، لم تعد في وضع تستطيع فيه أن تقول شيئا أو أن تفعل شيئا يمكن أن يعارض رغبات الفئة الحاكمة . فقد أصبحت أجهزة لهذه السلطة وهو ما يوضح بجلالة إحدى النقط التي عمدنا إلى شرحها آنفا .

وكذلك تلزم الإشارة إلى الفرق الذي يظهر في هذا الصدد ، حين نشيد للعامل دائما بمعنى الواجب والاعتزاز بالمهنة وجها ، بدلا من أن نسخر دائما من هذه الصفات وإذا كانت الدولة الروسية تستطيع - خلافا للدولة الرأسمالية - أن تجعل تعليم الشباب متفقا وأهدافها ومفاهيمها الأساسية ، فإن ذلك يزيد بدرجة كبيرة من امكاناتها لخلق جو مناسب لنظام المصنع . وظاهر أنه ليس للمتفقين أن يعترضوا سبيل هذه الدعاية ، وليس هناك رأى عام يتسامح في الخروج على هذه التعاليم .

وأخيراً يعتبر الفصل الذى يرادف الحرمان ، والنقل الذى يرادف
النفى ، « والزيارات » التى يقوم بها رجال الجيش الأحمر ... مجرد
وسائل تستطيع الحكومة عملياً استخدامها للمحافظة على الإنتاج .
ولديها من الأسباب ما يبرر استخدامها ، ومن المعروف للجميع أنها
استخدمتها دون لئى أو هوادة .

ومع ذلك فإن هذه الجوانب البغيضة من سياسة فرض النظام
للادخل فى مجال بحثنا إلا بصفة عرضية . فالإمكانات التى تحاول
تجديدها ليس فيها شيء من ذلك . إذ أن أعمال القسوة والعنف التى
ارتكبت فى روسيا ضد أفراد أو جماعات بأسرها ، كانت ترجع إلى كبرياء
ألى أن الثورة الاقتصادية لم تكن قد نضجت ، كما ترجع إلى ظروف البلد
والى صفة الفئة الحاكمة . ولن يكون مثل هذه القسوة وهذا العنف
ضرورياً فى ظروف أخرى ، وفى مراحل أخرى من التطور وفى ظل حكومة
أخرى . ولو كان عدم جدوى توقيع العقاب معتبراً به لسارت الأمور
على نحو أفضل . فالنقطة الرئيسية التى نخلص إليها من التجربة
الروسية ، هى أن النظام الاشتراكى كان على الأقل قادراً على تنمية نظام
الجماعة ، وعلى فرض النظام من طريق سلطة حكمية .

على أن ما بهما هو المبدأ وحده ، وليست الصور الخاصة التى
طبق بها . وهكذا فإن المقارنة بين هذه الصور من ناحية ، والنظام
الراسمالي الذى تمرض للتدخل والقيود من ناحية أخرى ، لن تكون إلا
فى صالح النظام الاشتراكى .

ومن المهم أن نؤكد مرة أخرى أننا تعرضنا فقط لإمكانات
واحتمالات . إذ يلزمنا الكثير من الفروض لتحويل هذه الإمكانيات إلى
حقائق ، أو حتى إلى احتمالات ممكنة عملياً . وليس ثمة ما يمنع من
اتخاذ فروض أخرى يمكن أن تسفر عن نتائج مغايرة . فإن الانحرافات عن
أسس النظام الاشتراكى وعن نظام سير جهازه ، يمكن حدوثها بقدر
ما تحدثت فى المجتمع الراسمالي . ومع ذلك فاعتقد أن القارئ - إذا
كان يذكر مراحل هذا البحث - فسوف يقتنع بأن الاعتراضات
المؤسسة على اعتبارات من هذا القبيل ، لن تنال بصورة جوهرية من
قيمة رأينا ، أو بأنها - بتعبير أدق - اعتراضات لا توجه إلى الاشتراكية
فى ذاتها كما عرفناها ، وإنما توجه إلى السمات التى تميز هذا النوع
أو ذاك من الاشتراكية . ولا ينبغي أن يستخلص المرء من هذه
الاعتراضات أن من العبث أو الخطأ أن نناضل من أجل الاشتراكية .
وإنما عليه أن يستخلص فقط ، أن النضال من أجل الاشتراكية لا يستهدف
وصفاً محدوداً ، ما لم يكن مقترباً بمفهوم واضح لاسلوب النظام
الاشتراكى الذى يمكن أن يتم . أما عن معرفة ما إذا كان ذلك الاسلوب
من الاشتراكية يتفق والديمقراطية ، فهذا موضوع آخر .

مرحلة الانتقال

من المعترف به بصفة عامة أن الانتقال من النظام الرأسمالي إلى الاشتراكي ، سوف يشتر مشكلات مختلفة أيا كانت الظروف التي يتحقق فيها هذا الانتقال . ولما كانت طبيعة وحدة المشكلات يمكن أن تختلف إلى حد كبير تبعاً لمرحلة التطور التي بلغها النظام الرأسمالي ، وكذلك تبعاً للوسائل التي يستطيع الجهاز الاشتراكي ويريد تطبيقها ، فإنه يبدو من الفائدة إقامة نموذجين مختلفين بغية التمييز بين مجموعتين من الظروف المختلفة . وسوف نشير إلى هذين النموذجين « بالاشتراكية الناضجة » و « الاشتراكية قبل النضج » ، وسنقتصر في معالجتنا على مقارنة النظام الرأسمالي الحر الذي بلغ كامل نموه .

ويمكن أن تنطوي كافة الحجج الخاصة بحالة الاشتراكية قبل النضج في النظرية الماركسية القائلة بأن النظام الاقتصادي يميل بنفسه إلى أن يكون اشتراكياً - وذلك بتحقيق اشتراكية النفس البشرية . ونريد أن نقول بذلك ، أن الظروف المهيأة للاشتراكية سواء من الناحية الفنية أم التنظيمية أم التجارية أم الإدارية أم النفسية تميل إلى أن تدمر أكثر فاعلاً . ولنتصور الحالة التي يمكن أن يكون عليها المستقبل في المجتمع الرأسمالي إذا فرضنا هذا الاتجاه : سوف تكون المؤسسات والمشروعات - باستثناء القطاع الزراعي - في قبضة عدد صغير من الشركات الكبرى التي تسودها البيروقراطية . وستبطئ عجلة التقدم ويميل سعر الفائدة إلى التلاشي ، لا بصفة مؤقتة تحت ضغط السلطات العامة ، بل بصفة دائمة بسبب نزوب إمكانيات الاستثمار ، وتختفى التخصصية من الإدارة والمشروعات ، وتتحول الملكية إلى حيازة من الأسهم والسندات . وليست آثار مثل هذه الحالة بخافية فيما يتعلق بالانتقال الذي يتم على مهل إلى النظام الاشتراكي . غير أن هناك نقطتين يجدر الإشارة إليهما .

أولاً : أن الأشخاص المختلفين - بل والاشتراكيين أنفسهم - يمكن أن يختلفوا في الرأي ، سواء في تقدير درجة التطور التي يرون وجوب بلوغها قبل أن يمكن الانتقال إلى النظام الاشتراكي في ظروف مرضية ، أم في تقدير الحدود التي اقترب فيها المجتمع - في وقت معين - من مثل هذه الحالة . ومثل هذه الخلافات في الرأي طبيعية تماماً ، إذا عرفنا أن السير نحو الاشتراكية والذي يرتبط بالتطور الرأسمالي ، يتقدم بخطأ محسوبة ولا يتخطى مطلقاً الإشارات الضوئية التي توضح بما لا يدع مجالاً للشك ما إذا كان الطريق مفتوحاً أمامها . على أن قرص اختلاف الآراء بين المراقبين الحسنى التية ، قد زادت بدرجة كبيرة ، نتيجة لأن الظروف اللازمة للنجاح لا تتحقق بالضرورة بدرجة واحدة

هنا أو هناك . ويمكن أن نقول مثلا - دون تأكيد قاطع - ان الهيكل
الصناعي في الولايات المتحدة ، منظورا اليه في ذاته ، كان في سنة ١٩١٣
أقرب للنمو الكامل منه في ألمانيا . ومع ذلك فقليل أولئك الذين يشكون
- فيما لو طبق النظام الاشتراكي في هاتين الدولتين - في أن فرص
النجاح كانت تبدو أكبر بكثير لدى الألمان ، الذين كان تنظم صفوفهم خير
بيروقراطية عرفها العالم ، والذين عرفوا بنقائبتهم الممتازة . ومع ذلك
ففيما وراء اختلاف الآراء المخلصة الصادقة ، نجد أننا لا يمكن إلا أن
يرادنا الشك ، في أن أحد الأحزاب المتنازعة لا يقر ولن يقر أبدا بأن
الثمار قد نضجت ، لأنه لا يريد ارتفاع النظام الاشتراكي ، بينما الجانب
الأخر - لدوافع منبثقة عن نزعة مثالية - على استعداد مستمر للكشف
عن مظاهر النضج ..

ومن ناحية أخرى يتضمن الانتقال - حتى بغرض بلوغ مرحلة
من النضج لا يمكن انكارها - يتضمن دائما نوعا من التدخل وبشر
سلسلة من المشكلات .

فالتطور الرأسمالي يشكل الأشياء والنفوس لصالح الاشتراكية .
وقد يستطيع في الحالة الجديدة أن يدفع هذا الاستعداد الى درجة
بعيدة ، بحيث لا يعدو قطع الخبل السري أن يكون اجراء شكليا . غير
أن النظام الرأسمالي - حتى في مثل هذه الحالة - لن يتحول تلقائيا
الى نظام اشتراكي : فالخطوة الأخيرة ، وهي التبنى الرسمي للنظام
الاشتراكي بوصفه قانونا لحياة الجماعة ، يجب دائما أن يتحقق في
صورة تعديل للدستور مثلا . ولكن الشعب لا ينتظر - عمليا - ظهور
الظرف الملائم إذ أن النضج يمكن أن يتم في وقت لم يتم فيه القضاء
على المصالح والمواقف الرأسمالية في كافة أرجاء البناء الاجتماعي . ومن
هنا لن يكون اقرار التعديل الدستوري في مثل هذه الظروف مجرد
اجراء شكلي ، بل سوف يكون من الضروري التغلب على بعض المقاومات
والمعوقات .

الاشتراكية في حالة النضج

اما اذا كانت الاحوال قد نضجت للانتقال الى الاشتراكية ، فليد تكون العقبات التي تواجهها كئودا او خطيرة . وتتضمن فكرة النضج ان تكون المقاومة ضعيفة ، والتعاون بين الجانب الاكبر من الطبقات متوافر . ومن مظاهر هذا التعاون امكان اقرار النظام الجديد سلميا من طريق تعديل الدستور مثلا . وفي هذه الحالة يدرك الشعب طبيعة العمل الذي حققه ، وتستسلم غالبية خصومه دون كبير عناء . وحينئذ لا يشعر أحد بهزة أرضية أو بقفزة الى عالم مجهول .

ومع ذلك فاحتمال اثورة - حتى في مثل هذه الحالة - غير مستبعد تماما . ولكن مثل هذه المخاطر لا يخشى منها . على ان ما يقلل من فرص الاندفاع الثورية ، ليس هو ضعف المقاومة المنظمة من ناحية ، والتحرير على اساليب الضعف من ناحية اخرى ، بل كذلك وجود مجموعة من الرجال الحثيئين المسؤولين المستعدين لتولي مقاليد الحكم ، والذين لديهم القدرة والرغبة في حفظ النظام واستخدام الاساليب المناسبة لاستهلاك الصدمة ، يعاونهم موظفون متمرنون من الدولة والمؤسسات ، على استعداد لتقبل اوامر السلطة الشرعية ايا كانت ، دون ان يتدخلوا بحال لخدمة المصالح الرأسمالية .

وسوف نحاول تبسيط المشكلات الانتقالية التي سوف تواجه الوزارة او المجلس المركزي الجديد ، بافتراض انها سوف تحترم استقرار اوضاع الريف والزراعة . ومثل هذا الاعتدال لن يكون من اثره فقط تجنب صعوبات قد تكون مدماة للفشل ، ولكن من اثره كذلك ان يهيى مزيدا من التأييد للسلطات ، ذلك ان احدا لا يكره الصناعة الكبيرة والمصالح الرأسمالية بقدر ما يكرهها الفلاحون من اصحاب قلوبهم . ويمكن كذلك ان نتوقع توافقا وتراضيا بين المجلس الاشتراكي والطوائف الاخرى ، اذ يمكن ان يتاح للصانع الصغير - على الاقل بصفة وقتية - ان يحقق ارباحا بمزاولة مهنته ، كما يستطيع تاجر التجزئة الصغير الذي يعمل لحسابه ان يستمر في بيع سلعه ، تماما كما يفعل حاليا تاجر الدخان في البلاد التي تحتكر الدولة فيها انتاج هذه السلعة . ويمكن من ناحية اخرى - وفقا للمبادئ السابق الاشارة اليها - مراعاة مصالح الاشخاص الذين لا تحكم اعمالهم قواعد ثابتة موضوعة - نعى بهم المدبرين - بحيث يمكن تجنب هزة شديدة في تسير الجهاز الاقتصادي ومع ذلك فان التطبيق الصارم للمثل القائمة على تحقيق المساواة المطلقة يمكن ان يفسد كل شيء .

وماذا عن المصالح الرأسمالية ؟ يمكن حين تتطور الظروف . وحين الوقت لتمثيل هذه المصالح الرأسمالية في مصالح حملة الاسهم .

والسندات « مع شمول هذه الأخيرة للرهنات وبوالص التامين » . على أن مقاطعة سوف تنتظر أولئك الحاملين للأوراق المالية ، من جانب الاشتراكيين الذين يؤمنون بكتاب واحد « هو التوراة المركسية » والذين يتصورون حملة الأوراق المالية أنهم حفنة من المتعطلين الواسعي الثراء . والواقع أن هذه الجماعة يمكن أن تنمو « في الولايات المتحدة مثلا » لتشمل غالبية الناخبين حتى يحين الحين الذي تدق فيه ساعة النضج الاشتراكي ، ولا شك أن هؤلاء سوف ينظرون شذرا إلى كل محاولة تستهدف مصادرة أموالهم من القيم المنقولة أيا كانت قيمتها من الضمالة . ولكنه لا يهمننا كثيرا أن نعرف ما إذا كان النظام الاشتراكي يستطيع أو ينبغي أن يعتمد إلى المصادرة دون تعويض أصحاب الأموال . فكل ما يهمننا هو أنه ليس هناك من ضرورة اقتصادية يمكن أن تضطره إلى التصرف على ذلك النحو ، وأنه إذا قرر المصادرة دون تعويض فسوف يكون هذا الإجراء منبعا عن الاختيار الحر للجماعة ، التي تستجيب للمبادئ التي اتخذتها ، دون أن يكون ذلك راجعا إلى أي اعتبار آخر من الانتهازية . والواقع أن دفع فوائد السندات والديون ، إلى جانب دفع فوائد بدلا من الأرباح التي كانت توزع عن السندات التي يصدرها المجلس المركزي لتعويض المساهمين القدامى ، بحيث يحصل هؤلاء المساهمون على ما كانوا يحصلون عليه من أرباح موزعة في الماضي ، لن يكون عيبا ماليا ينوء به النظام الاشتراكي .

وبكفي للاقتناع بذلك أن نلقي نظرة على الإحصاءات المالية . وتقدر ما تستمر الإدارة الاشتراكية في استخدام المدخرات الخاصة ، يمكن أن يكون تحمل هذا العبء من السياسة السليمة .

على أنه يمكن تحديد أمد هذا العبء زمنيا ، سواء بتحويل كافة التعويضات إلى دفعات سنوية استهلاكية ، أو باستخدام مناسب لضرائب الدخل والإيلولة التي يمكن أن تؤدي بذلك خدمة أخيرة ، قبل أن تختفي نهائيا هذه الضرائب .

وفي رأيي أن الظواهر السابقة تميز إلى حد بعيد أسلوبا عمليا للانتقال بصفة رسمية إلى الاشتراكية ، وهو الأسلوب الذي يمكن أن يحقق المهام المرتبطة بهذه المرحلة بصورة حازمة معتدلة ودون مخاطرة ، مع حصر تبديد الطاقات والخسائر التي تلحق بالقيم الاقتصادية في أضيق نطاق . وينبغي ألا يستبعد مدير المؤسسات الكبرى ، إلا إذا كانت هناك دوافع خاصة تحتم ذلك . وإذا كان هناك بين المنشآت - في فترة الانتقال - شركات تضامن أو توصية أو ذات مسئولية محدودة ، فإن هذه الشركات تحول أولا إلى شركات مساهمة ثم تضم للقطاع العام شأنها شأن باقي الشركات الأخرى . وكثيري أن تأسيس منشآت جديدة سيكون محظورا . وسوف يعمل الأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين الشركات ، وبصفة خاصة في حالة الشركات القائمة ، بحيث تقتصر على الحد الذي يكفل الكفاءة الإدارية . وسوف تحول كافة الضرائب إلى فروع لبنك الإصدار المركزي ، وسيحتاج لها بهذه الصورة الاحتفاظ لا ببعض وظائفها الروتينية فحسب ، بل يمكن كذلك أن تحتفظ بنوع من السيطرة على إدارة المؤسسات عن طريق ممارسة

حقها في منح أو رفض « القروض ». ويمكن في مثل هذه الحالة أن يترك البنك المركزي مستقلا عن وزارة الإنتاج نفسها ، ليباشر نوعا من الرقابة والإشراف العام .

وهكذا يتوافر للنظام الاقتصادي الوقت اللازم ليثبت ويقوى دعائمه حينما يمكن أن تحل المشكلات الصغيرة المرتبطة بمرحلة الانتقال واحدة بعد أخرى . وسوف تكون التعديلات التي يلزم إدخالها على الانتاج طفيفة - ولكن في البداية في حدود ٥ ٪ من الانتاج الكلى - والواقع أن هيكل الطلب على السلع والخدمات لن يتأثر بشكل محسوس ، ما لم تفرض مبادئ المساواة سيادتها بصورة أقوى مما افترضنا ، حقيقة أن نقل المهنيين (كالقانونيين مثلا) إلى وظائف أخرى سيكون أوسع نطاقا ، ذلك أن بعض الوظائف التي كانت قائمة لخدمة الرأسماليين لن يعود هناك سبب لوجودها في الاقتصاد الاشتراكي . غير أن هذه التنقلات لن تخلق - هي الأخرى - صعوبات كبيرة . كما أن المشكلات الأكثر أهمية ، والتي يثيرها التخلص من وحدات الانتاج الضعيفة ، واختيار الأماكن المناسبة لقيام المؤسسات ، وكذلك إعادة التوزيع الكافي المرتبط بذلك ، ووضع أسس وقواعد انتاج السلع الاستهلاكية والانتاجية وغير ذلك ، هذه المشكلات لن يكون من المحتمل مهاجمتها ، قبل أن يستقر النظام الاقتصادي ويبدأ سير جهازه دون عقبات تعترضه . ويحق لنا أن نتوقع من نظام اشتراكي بهذه الصورة أن يحقق مع الوقت جميع الإمكانيات التي يتيحها تنظيمه للقيام بوظيفته على خير وجه .

الانتقال إلى الاشتراكية قبل التفرد

١ - أما في الحالة الثانية، تلك التي يطبق فيها مبدأ الاشتراكية قبل أوامه ، فلن تكون أية ظاهرة معاملة لما سبق ممكنة . ويمكن تصريف هذه الحالة بأنها انتقال من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي، يتم في وقت تكون فيه فئة الاشتراكيين قد استطاعت بسط نفوذها على الأجهزة المركزية للدولة الرأسمالية ، دون أن تكون الأمور والنفوس قد أعيدت وهيئت مع ذلك للنظام الجديد . وتكرر هنا أنه ليس مجال لأقوف عند بحث حالات يكون فيها هذا الانتقال سابقا للأوان ، بحيث يصبح أي أمل في نجاحه ضربا من الخيال ، وبحيث تفسر محاولة الاستيلاء على السلطة عن فشل يدعو للسخرية . ولا أريد مع هذا التحفظ ، القول بأن الانتقال إلى الاشتراكية قبل الوقت المناسب لا بد حتما أن يؤدي إلى فشل تام، أو أن هذا التنظيم نصيبه العجز والانحلال فالواقع أن الأحوال في المدى الطويل تصبح أكثر فأكثر مواتاة للمطالب الاشتراكية .

٢ - ويستطيع القارئ بسهولة أن يدرك عدم النضج أو عدم الاستعداد هذا ، بأن يضع تحت ناظره صورة حالة ناضجة للاشتراكية كذلك التي ترسمناها في الفصل السابق، والتي يعنى مع ذلك أن أضعف إليها بعض الروش المستوحاة من الحالة الخاصة التي شهدتها الولايات المتحدة سنة ١٩٣٢ .

لقد سبقت فترة من النشاط الصناعي اقوى « ولكنه ليس غير جادى إذا ما قيس بمعدلات التقدم » سبقت وقوع أزمة كانت شدتها ذاتها دليلا على جسامه التعديلات التي دعت إلى ضرورتها آثار «التقدم» ومع ذلك فإن هذا التقدم في فروع الاقتصاد الرئيسية لم يكن قد وصل إلى أوجه . وكفى للاقتناع بذلك أن ننظر إلى حالة قطاعات كهربية الريف ، وكهربية أدوات الاستعمال المنزلى والمنتجات الكيماوية الجديدة، وأخيرا إلى الامكانيات والأفاق المفتوحة أمام صناعة البناء . لقد كان من الممكن إذن أن نتوقع - دون مخاطرة الوقوع في الخطأ - أن اشتراكية بيروقراطية سوف تؤدي إلى خسارة كبيرة من الطاقة الجديدة ، والفئة الانتاجية ، والرافاهية المستقبلية للجماهير . على أنه مما يدعو للسخرية أن نلاحظ أن فئة المثقفين الذين يميلون إلى الاشتراكية ، قد استطاعت - بفضل الحالة الهستيرية التي تولدت عن الأزمة - أن تقنع الجمهور برأى معارض تماما . ومع ذلك فإن هذه الملاحظة تتعلق بالنفسية الاجتماعية التي نمت بفعل الأزمة أكثر مما تتعلق بالتفسير الاقتصادي لهذه الأزمة .

وكان التنظيم الاقتصادي والاجتماعي يتميز كذلك بعدم النضج .

فلم يكن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة كبيراً جداً فحسب ، بل كان نمو المنشآت الضخمة ذاتها كذلك بمبدأ من أن يصل إلى تلك الدرجة التي كان يمكن فيها بسهولة تطبيق وسائل الانتقال إلى الاشتراكية «على البارد» كما أشرنا إليها قبلاً . وإذا كنا نعتبر من بين المنشآت الضخمة تلك التي يبلغ رأسمالها ٥٠ مليون دولار ، فإن ٥٣ر٢٪ فقط من رأس المال الوطني كان ملوكاً للشركات الكبرى ، وتسيطر هذه النسبة إلى ٣٦ر٢٪ إذا استبعدنا الشركات المالية ومؤسسات الخدمات العامة ، ولكن الشركات التي هي أقل حجماً لا تنهياً بسهولة للنظام الاشتراكي . وليس من المتوقع أن نستطيع في هذه الحالة أن تستمر في العمل بشيكلها الحالي .

وإذا نزلنا مع ذلك إلى حدود رأس مال قدره ١٠ ملايين دولار فقط ، فلن ترتفع النسبة إلا إلى ٦٧ر٥ ٪ و ٥٢ر٧ ٪ على التوالي . وكان تسير جهاز اقتصادي بهذه الصورة بمعرفة إدارة اشتراكية ، يمثل في ذاته مهمة مروعة ، وخاصة في حالة عدم وجود إدارة محكمة ، ومع سوء تنظيم العمال الذين كان بعض زعمائهم النقيضين لا يتمتعون بتأييدهم .

على أن النفوس كانت أقل تهيئة للنظام الاشتراكي فبرغم الصدمة التي تولدت عن الأزمة ، لم يكن رجال الأعمال وحدهم - بل كان كذلك جانب كبير من العمال والفلاحين - يفكرون ويشعرون وفقاً لمبادئ النظام البورجوازي ، ولم يكن لديهم في الحقيقة أي مفهوم واضح عن نظام بديل : إذ كانوا لا يزالون ينظرون إلى فكرة الاشتراكية - بل وإلى بعض الإصلاحات على أنها لا تتفق مع المصالح الأمريكية . فلم يكن أي حزب اشتراكي له أثره ، والواقع أنه لم يكن هناك أي تأييد جماهيري لأي من الجماعات الاشتراكية الرسمية اللهم إلا في حالة الشيوعيين الستالينيين . فكان الفلاحون يشعرون نحو الاشتراكية ، ولو أنها لم تكن لتدخر وسعاً في تأييدهم ، يكرهية لانكاد تقل عن تلك التي كانوا يبدونها للشركات الكبرى بصيغة عامة وشركاته السكك الحديدية بصفة خاصة . بينما كان التأييد الذي تحظى به الاشتراكية ضعيفاً ، وفي غالبية الأحوال إما فاتراً أو مغرضاً ، كانت المعارضة قوية وكانت تلك المعارضة من جانب رجال يمتلكون مخلصين أن أحداً ، وبما في ذلك الدولة ، لا يستطيع أن يقسوم بمهمتهم بمشغل الكفاية التي يؤدونها بها ، وأنهم بمعارضتهم نزع الملكيات ، أنها يناضلون لا من أجل مصالحهم الخاصة فحسب ، بل وكذلك من أجل الصلحة الصالحة .

لقد كانت البورجوازية الأمريكية في سبيل فقد حيوياتها ، ولكنها لم تكن قد فقدتها كلية ، وكان يمكن أن تعارض بوهي تام ، وتستطيع أن ترفض تأييداً أو مساعدة للنظام الجديد . وكان يمكن أن يتطلب الموقف ضرورة استخدام القوة لا ضد الأفراد بل ضد الجماعات والطبقات . كما كان يمكن أن يواجه النظام الجديد بمشكلة تملأ أقراره عن طريق تعديل في الدستور ، أي دون توقف استمرار الشرعية القانونية . وكان يمكن أن يتطلب أقرار النظام الجديد قيام ثورة طاحنة دامية .

حقيقة أنه يمكن القول بأن مثل هذه الحالة الخاصة من عدم

التنحية لدخول في نطاق الحالات المينوس منها . غير ان هذه الصورة التي ترسمها ، توضح لهم السمات التي تميز كل حالة سابقة لوانها في الانتقال إلى الاشتراكية ، وسوف نستخدمها من ثم في مناقشة الحالة العامة .

وهذه الحالة ، هي التي ينظر إليها الاشتراكيون الذين تاي غاليبتهم ان تقع الا بالقضاء كلية على النظام الرأسمالي بأيدي البروليتاريا . على أننا لسنا مدفعين - حين نبعث النتائج المترتبة على اقتران سنوح الفرصة السياسية بنقص الاستعداد الاقتصادي - لسنا مدفعين باستمرار بقاء الأيدولوجية الثورية التي كان يعتنقها البورجوازيون من قبل .

٣ - ولنفرض إذن أن « الشعب الثوري » - وهو تعبير أصبح خلال الثورة البلشفية لقباً رسمياً - استولى على ادارة الأجهزة المركزية للدولة وعلى الأحزاب غير الاشتراكية والصحافة غير الاشتراكية الخ . . ونصب رجاله عليها ففي هذه الحالة سوف يعمل جانب من موظفي هذه الأجهزة ومستخدمى المنشآت الصناعية والتجارية ، على تعاون لا ارادى مع النظام الجديد ، كما يحل محل فريق منهم الزعماء النقابيون والمثقفون الذين ينتقلون إلى انوظائف . وسوف تمنح المجالس المركزية ورقنتين رابحتين يلعب بهما هما : جيش أحمر له من القوة ما يمكنه من خنق كل مقاومة سافرة ، وردع كل انحراف أو تطرف ، وخاصة اجراءات الاشتراكية المرتجلة ، واستيلاء العمال بالقوة على ادارة المصانع . ولديه من النطق ما يجعله يترك الزراع والفلاحين في هدوء وسلام كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

ولن تقدم أية افتراضات بشأن درجة التعقل أو الإنسانية فيما يتصل بمعاملة أفراد الطبقات التي كانت تتمتع بالسيادة والسيطرة من قبل . والواقع ان من الصعب ان نتصور في مثل هذه الظروف ، أن هذه المعاملة لا يمكن الا أن تكون شديدة قاسية . وسوف ينساق هؤلاء الثوريون ، الذين يعرفون ان خصومهم لا يمكن الا ان يعتبروا عليهم اعتداء تدمغه الخيانة ، وانهم معرضون للمصير المحزن الذى لقيه نفسه كارل لينكناخت ، وروزا لكسمبرج . . . سوف ينساقون سريعاً إلى اتخاذ اجراءات أكثر عنفا من تلك التي كانوا يفكرون فيها بادئ الامر . ولن يستطيعوا الامتناع عن أن يعاملوا بوحشية اجرامية أعداء يعتبرونهم مجرمين خطيرين - سواء أكانوا من رجال الحكم السابق أم من المعارضين المنتهين للحزب اليسارى الجديد - ومع ذلك فلن يستطيع العنف أو القسوة حل مشكلات الساعة . فماذا يجب أن يفعله المجلس المركزى اذن بعد ان كشف عن التخريب وطالب بسلطات اضافية لاقامة العدالة ضد المتأمرين ؟ .

ان أول ما يفرض عليه في مثل هذه الظروف هو أن يسلك طريق التنضخ - فيجب الاستيلاء على البنوك ثم ادماجها مع الخزائنة العامة ، أو التنسيق بينها وبين الخزائنة العامة . ويجب على الوزارة (أو المجلس) أن تحترم قدر الإمكان الأساليب النقدية التقليدية . واني اعتبر هذا التنضخ أمراً حتمياً ، ذلك أن أحداً من الاشتراكيين الذين عرفهم لا ينكر أبداً في هذه الحالة ، أن الثورة ستشل النظام الاقتصادي

بصفة وقتية على الأقل ، وأن الخزانة والدوائر المالية سوف تنقصها الأموال السائلة بصفة وقتية كذلك . ونظرا لأن النظام الاشتراكي للمحاسبة وحساب « وحدات الدخل » لن يكون في استطلعته حيثشد أن يعمل ، فإن يكون أمام الحكومة إلا أن تتبع سياسة معاملة لتلك التي طبقت في ألمانيا قبل وبعد الحرب العالمية الأولى ، أو في فرنسا خلال وبعد ثورة سنة ١٧٨٩ . وذلك برغم أن استمرار التضخم في هاتين الحالتين لمدة طويلة للغاية ، كان يرجع على وجه التحديد إلى رفض القضاء على نظام الملكية الخاصة وأساليب المجتمع الرأسمالي ، إذ لن يكون لهذا الاختلاف أى اثر في المجتمع الاشتراكي .

غير أنه ينبغي أن نضيف إلى ذلك أنه سوف يكون لدى الحكومة - بصرف النظر عن أحكام الضرورة - سبب آخر لسلوك ذلك الطريق . إذ يمثل التضخم في ذاته وسيلة فائقة لتدليل بعض صعوبات الرحلة الانتقالية . والوصول إلى نوع جزئى للملكية .

فمن الواضح - فيما يتعلق بالنقطة الأولى - أن زيادة كبيرة فى الاجور الاسمية سوف تساعد لفترة من الوقت على تهدئة موجة السخط التي يشهدها انخفاض الاجور الحقيقية ، الذي لن يكون ثمة بد منه بصفة وقتية على الأقل .

أما فيما يتعلق بالنقطة (الثانية) فإن التضخم يقلل - دون شعور بالمرارة والألم وبطريقة بسيطة - من قيمة ما لأصحاب الحقوق النقدية . بل إن المجلس يستطيع تسهيل مهمته بدرجة كبيرة ، بأن يدفع لأصحاب رهوس الأموال الحقيقية - كالعقارات وما إليها - تعويضات أيا كان مبلغها ، إذا كان يرى أن قيمتها سوف يأكلها التضخم قبل مضي وقت طويل . وأخيرا يجب ألا يغرب عن بالنا أن كبح التضخم سوف يحطم بضرراته القوة عددا من المنشآت الخاصة التي لن تمس ابتداء ، والواقع - وهو ما لم يفت لينين الإشارة إليه - أنه لا شيء يبعث الوهن والانحلال كالتضخم ، وفي ذلك يقول لينين : « لكى تقضوا على النظام البورجوازي ، عليكم بالتضخم » .

٤ - أما الشئ الثانى الذى يجب عمله بعد تولى مقاليد السلطة فينحصر في تنفيذ اجراءات الاشتراكية . وترجع مناقشة مشكلات الانتقال إلى خلاف قديم قام « بين الاشتراكيين أنفسهم ، وبالتحديد بين الاشتراكيين بمعنى الكلمة وبين أولئك الذين يجدر تسميتهم بالعماليين » خلاف حول اشتراكية كاملة تتحقق دفعة واحدة أو اشتراكية جزئية تتحقق تدريجيا . ويبدو أن كثيرين من الاشتراكيين يعتقدون أن عليهم أن يكونوا في جميع الأحوال انصار اشتراكية كاملة ، وأن ينظروا في ازدياد إلى هؤلاء العماليين الضعفاء المتأثرين بكونهم باقية من شعورهم بالمسؤولية . واتى اضم رأي للفريق الأول . والواقع أننا لا نناقش الآن سياسة الانتقال من النظام الرأسمالي ، فهذه مسألة أخرى مغايرة تماما ، سوف نستهدفها حين نرى أن الاشتراكية التدريجية في إطار النظام الرأسمالي ليست ممكنة فحسب ، بل أنها تمثل الحل الراجح الذي يمكن أن نوقعه . ولكننا نبض سياسة الانتقال التي يجب تطبيقها ، بعد ارتقاء النظام الاشتراكي بفعل ثورة سياسية .

من الصعب في مثل هذه الحالة - حتى اذا كانت الانحرافات او
الاطلاع المرتكبة لا تتجاوز اقل حد ممكن ، وحتى اذا فرضت ادارة
قوية اجراءات منسقة نسبيا - من الصعب أن نتصور مرحلة تكون
فيها اجراءات الاشتراكية قد طبقت على بعض الصناعات الكبرى ، بينما
لا يزال البعض الآخر مستمرا في العمل وكان شيئا لم يحدث . ويمكن
جدا في ظل حكومة ثورية ترى واجبا عليها أن تطبق على الأقل بعض
البياديء التي كان ينادي بها حزبها حين كان بعيدا عن السلطة والمسئولية
- أن تتوقف الصناعات الباقية كافة في النظام الخاص من العمل -
ولن يكون هذا التوقف في رأيي ناتجا أساسا عن عوامل التعويق التي
يمكن أن نتوقعها من جانب أصحاب المصالح الرأسمالية ، ذلك أن
سلطتهم الحالية سوف تنخفض الى حد كبير ، حين يعمل هؤلاء تحت
اشراف ممثلي الشعب . ومن ناحية أخرى فإنه ليس من تقاليد
البورجوازية أن تتخلى من واجباتها اليومية ، فقد اعتاد البورجوازيون
على العكس التعلق بوظائفهم ، حقيقة أنه سوف تكون هناك مقاومة ،
ولكنها ستكون بالأحرى في المجال السياسي وخارج المصنع لا داخله .
ولكن الفروع التي لم تطبق عليها الاجراءات الاشتراكية ، ستكف من
العمل بطريقة الخاصة - وهي الطريقة الوحيدة التي تتناسب مع
سير جهاز المنشأة الرأسمالية - وذلك لأنه سيحال بينها وبين العمل
بسبب اشراف ممثلي الشعب عليها ، وعدم الثقة فيها من جانب عمالها
ومن الجمهور .

ومع ذلك فإن هذه الحجة تصح فقط بالنسبة للصناعات التي
تعمل على نطاق واسع ، والقطاعات التي يمكن أن تدمج منشأتها بسهولة
في وحدات تعمل على مثل هذا النطاق الواسع . ولا تغطي تماما كل
المنطقة التي تفصل بين القطاع الزراعي (الذي تركناه خارج نطاق
اجراءات الاشتراكية) وبين الصناعات الكبيرة جدا . وفي هذا المجال
الذي نجد فيه أساسا منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ، يستطيع
المجلس المركزي أن يعمل بوحى من اعتبارات الظروف العملية ،
فيستطيع بصفة خاصة أن يتقدم أو يعحد من نشاطه بمراعاة تطور
الاحوال . على أن مثل هذه السياسة تعتبر تطبيقا كاملا للاشتراكية
بالمعنى الذي نقصده .

النموذج الإنجليزي في تطبيق سياسة اشتراكية قبل انقراض الاشتراكية

ولكن هل علينا أن نخلص من ذلك إلى أن الاشتراكيين لن يستطيعوا خلال خمسين أو مائة عام من الآن أن يفعلوا شيئا إلا الحث والانتظار ؟ يمكن الاجابة على ذلك بأنه اذا كان من غير الممكن أن نطالب حزبا - يحرص بطبيعته على أعضائه - بمثل هذه التضحية والانكار للذات ، فلا ينبغي أن ينسبنا ذلك ، أن هناك حجة قوية تؤيد سياسة الانتظار ، بل أنه يمكن القول - وبكل منطق - أن من مصلحة الاشتراكيين أن يدعموا كل تطور يعمل لحسابهم ، وأن يعملوا تبعا لذلك على إزالة العقبات والقيود التي تعترض سبيل النظام الرأسمالي ، بدلا من فرض القيود عليه بالتوالي

غير أن هذا الاعتبار لا يعني في رأيي أنه ليس ثمة أمام الاشتراكيين ما يفعلونه ، في الظروف المعاصرة على الأقل . حقيقة أن المحاولات التي تستهدف اقامة النظام الاشتراكي هذا الوقت تمنى في غالبية الدول الكبيرة ، وفي كثير من الدول الصغيرة ، الفاشية بالفشل . ولكن هذا الفشل لن يكون بالضرورة فشلا للاشتراكية ذاتها ، بل فشلا للجماعات الاشتراكية المسئولة عن الفاشية نفسها ، فتستطيع جماعة أخرى ليست اشتراكية بالضرورة ، أن تستولي حينئذ بسهولة على ما تركته الاخرى من اسلاب . وحقيقة أن سياسة تطبيق الاجراءات الاشتراكية تمثل تجربة غير مؤكدة ، ولكن يستطيع الاشتراكيون أن يشتركوا في تطبيق هذه الاجراءات على غرار الاحزاب الاخرى ، بمفهوم أكثر وضوحا للهدف دون أن يسيئوا إلى نصرهم في النهاية .

وسوف أضرب مثلا محدودا لتوضيح ذلك ، بانجلترا الحديثة التي تقدم كل الخصائص التي تتطلبها في هذا المثال ، فليس تكوينها الصناعي والتجاري ناضجا للانتقال بنجاح إلى الاشتراكية دفعة واحدة ، وذلك لأن الرقابة على الشركات ليست مركزة بالدرجة الكافية . وعلى ذلك فليس المدبرون أو الرأسماليون بل ولا العمال مهئين لتقبل هذا النظام . فما زالت في انجلترا نسبة كبيرة من « الفردية » الحية ، المتاح لها من القوة ما يمكنها من النضال ورفض كل تعاون . ومن ناحية أخرى فانا نلاحظ منذ بداية هذا القرن تقريبا نقصا واضحا في جهد المشروع ، ادى فيما ادى اليه من نتائج ، لا إلى اقرار ادارة الدولة للفروع الهامة ورقابتها عليها فحسب (مثل انتاج الطاقة الكهربائية) بل وإلى مطالبة جميع الاحزاب بهذه الادارة وهذه الرقابة ويمكن القول بأن النظام الرأسمالي الانجليزي قد حقق - أكثر من أية حالة أخرى - الجانب الأكبر من مهمته . وعلاوة على ذلك فإن الشعب الانجليزي في مجموعه قد ألف سياسة الدولة في التدخل

وادارة الاعمال . كما ان هناك مديرين مسئولين ينظمون صفوف العمال الانجليز ويقودونهم . ويمكن ان نضع ثقتنا في وجود بيروقراطية مجرية لا يمكن ان تمنح مبادئها الثقافية والمعنوية في تهيئة المواطنين الجدد ، الذين يفرض اتساع اختصاصات الدولة تجنيدهم . فالامانة والنزاهة اللتان يمتاز بهما السياسي الانجليزى ، ووجود طبقة مديرة تمتاز بصفة استثنائية بالقدرة والكفاءة ، كل ذلك سوف يبدل كثيرا من الصعاب التي لا يمكن التغلب عليها في أى بلد آخر . فهذه الجماعة المدبرة تجمع بصفة خاصة بين احترام التقاليد وبين مرونة اللامعة والتهيؤ للأشخاص والاحوال والمبادئ الجديدة . وهذه الطبقة تتطلع الى الحكم ، ولكنها مهية تماما لأن تحكم لحساب مصالح متفجرة . فهي تحسن إدارة شئون انجلترا الصناعية بقدر ما أدارت شئون انجلترا الزراعية ، وشئون انجلترا التي تتبع سيطرة الحماية التجارية يقدر حسن ادارتها لشئون انجلترا التي تسير على مبدأ حرية المبادلات في التجارة . وأخيرا فان لديها - الى حد بعيد - فن ببنى سياسة المعارضين بل وأذعانهم كذلك .

ومن الممكن ان نتصور في مثل هذه الظروف سياسة اشتراكية تستطيع ان تخطو خطوة واسعة نحو الاشتراكية ، بتنفيذ برنامج كبير من التأميم دون ان تمس في الوقت نفسه المصالح التي لا يتضمنها هذا البرنامج، بل ان هذه المصالح يمكن ان تحرر من كثير من الاعباء والعقبات التي تعترضها حاليا .

ويمكن تنفيذ اجراءات الاشتراكية في قطاعات النشاط الاقتصادي التي سيرد ذكرها فيما بعد ، دون تبديد كثير في القسوة الانتخابية ، ودون رد فعل شديد على القطاعات التي تظل خاضعة لنظام الإدارة الخاصة . ويمكن ان تسوى مشكلة التعويضات وفقا للتوجيهات التي اشرنا اليها عند مناقشة الاشتراكية في حالة النضوج ، وان يكون هذا العبء المالى ثقيلًا اذا نظرنا الى المصداقات الحديثة لضرائب الدخل والتركات .

ونجد أولا ان الجهاز المصرفى الانجليزى ناضج تماما للاشتراكية . فليس بنك انجلترا اكثر من ادارة من ادارات « الخزائنة العامة » بل ان استقلاله اقل فعلا من ذلك الاستقلال الذى يمكن ان تبقى عليه الادارة الاشتراكية الحسنة لجهازها النقدي . وفيما يختص بالبنوك التجارية فيبدو ان التركيز والبيروقراطية قد حققت فيها مهمتها كاملة . ويمكن العمل على امتصاص مؤسسات الائتمان الكبرى للبنوك المستقلة التي لا تزال قائمة ، ثم ادماجها مع بنك انجلترا في مؤسسة مصرفية وطنية يمكن ان تفسم كذلك صناديق التوفير وشركات الاقراض للبناء وما الى ذلك ، دون ان يشمر أى عمل بهذا التغيير اللهم الا من قراءة الصحف . على ان الكسب الذى يتحقق من التنسيق بين الخدمات المصرفية يمكن ان يكون بالغ القيمة . وهناك فائدة أخرى من وجهة النظر الاشتراكية ، تتمثل في ازدياد النفوذ الذى تباشره الدولة على القطاعات غير المؤممة .

ونجد ثانيا فرع التأمينات وهو مهيا منذ وقت طويل للتأميم . ومن الممكن ادماجها مع بعض فروع الضمان الاجتماعى على الاقل ،

ويمكن أن تقل مصاريف بيع البوالص بدرجة كبيرة ، ويمكن أن يهنا الاشتراكيون في هذه الحالة كذلك بإزدياد السلطة التي تكتفلها للدولة ، مراقبة رموس الاموال التي تنصرف فيها شركات التأمين والإشراف عليها .

وثالثا : لن يكون هناك اعتراض كبير على تأميم السكة الحديدية، بل ووسائل النقل بالطرق ، والواقع أن أعمال النقل الداخلى تمثل ميدان النشاط الذى يمكن أن تمارس فيه ادارة الدولة بأكبر قدر من النجاح .

رابعا : يمكن أن يؤدى تأميم المناجم (وبصفة خاصة مناجم الفحم والمنتجات المستخرجة منه ، وكذلك تجارة الفحم ومنتجاته) إلى زيادة في القدرة الانتاجية ، وأن ينطوى على نجاح كبير ، بشرط امكان تسوية مشكلات الأيدى العاملة بشروط مرضية .

خامسا : نظرا للإنتهاء من تأميم انتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، فليس هناك ما يقال في هذا الصدد ، سوى أن الصناعة الكهربائية التكنيكية تقدم خير مثل للأمال التي يمكن عقدها على النشاط الخاص من الناحية الاقتصادية ، ومع ذلك فسوف يكون الربح شرطا أساسيا للنجاح ، اذا كان على الدولة أن تتولى ادارة مثل هذا القطاع الضخم من الحياة الاقتصادية الوطنية ، الى جانب المهام المفروضة على كل دولة حديثة .

ولن يقف برنامج التأميم والاشتراكية بالضرورة عند هذا الحد . غير أن تأميم القطاعات الأخرى ، يجب أن تسوغه دوافع خاصة ، غير ذات طابع اقتصادى بصفة عامة . فيمكن أن تكون صناعة الاسلحة ، والسينما ، والاتصالات البحرية ، وتجارة المواد الغذائية ، قطاعات مرشحة للتأميم .

ولا شك أن الحرب المذهبية التي تدور رحاها اليوم ، جديدة بل أحداث كثير من التغييرات الفكرية ، التي قد تيسر من الأمور ما يبدو عسيراً فى وقتنا الراهن .

هيئة قناة السويس

هكذا تعبر السفن القناة

١ - الاخطار باقتراب السفن من مدخل القناة .

تقوم السفن المتجهة صوب أحد مدخلي القناة، عند بلوغها مدى الاتصال ، باخطار وكلائها لاسلكيا بمعلومات عن اسم السفينة وجنسياتها وعن اعتزامها عبور القناة أو مجرد التوقف في الميناء والموعده المحتمل لوصولها ومدة توقفها ، وما اذا كانت تحمل مواد خطرة ، وبأيه معلومات أخرى تفيد في تحديد مركز الربط المناسب للسفينة داخل الميناء . ويبلغ الوكلاء بدورهم هذه المعلومات الى الهيئة واذا كانت السفينة تحمل مواد خطرة وجب تقديم الاخطار قبل وصولها بأربع وعشرين ساعة على الأقل ..

هيئة قناة السويس

هكذا تعبر السفن القناة

٢ - استقبال السفن القادمة الى بور سعيد ..

يراقب برج المراقبة الكائنان فوق مباني الهيئة في
بور سعيد وبور توفيق وصول السفن القادمة من البحر ،
وعندما تظهر احداها يخطر قسم الحركة بوصولها .

وفي بور سعيد ، عندما تقترب السفينة من شمندورات
الارشاد الخارجيه للبوغاز تطلب المرشد اما برفع الاشارة
الخاصة على احد صواربها او بالتليفون اللاسلكي فتتصل
سفينة الارشاد التابعة للهيئة والموجودة في عرض البحر
بمكتب الميناء بواسطة التليفون اللاسلكي ، وتوافيه بكافة
البيانات التي تفيد في تعيين المرشد اللازم لتولى عملية ارشاد
السفينة في الميناء اذا تم اختياره تبعا لحمولة السفينة ونوع
شحنها .



۱۵۷ شارع عبید - روش الفرج

تلفون { ۴۰۵۸۸ - ۴۰۷۵۳
۴۱۰۱۴ - ۴۰۸۱۴ }

مجموعة اخترنا لك

تصدر

أسبوعية باللغات العالمية

يشارك في تحريرها واعدادها

لجنة 'اخترنا لك'



المراسلات

الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد -روض الفرج

تليفون ٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢ - ٤٥٣٤٦

الثلثون ١٠ قروش

العدد ١٣٨